



ملحق الجريدة الرسمية

ملحق الجريدة الرسمية مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الحادي عشر المنعقدة يوم السبت ٢١
رجب ١٤١٠ هـ الموافق ١٧/٢/١٩٩٠ ميلادية .

(المجلد ٢٧)

(العدد ١٥)

جدول الاعمال

- ١- تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات :
 - أ- طلب اجازة مقدم من فضيلة النائب الشيخ يعقوب قرش ، لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٧/٢/١٩٩٠ .
 - ب- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد بسام حنادين ، لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٤/٢/١٩٩٠ .
 - ج- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب ذيب مريخي .
 - د- طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي .
 - هـ- طلب معلرة مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل بن جازي .

هكذا من المأهول

و- طلب معلرة مقدم من سعادة النائب احمد قطيش الزايدة .

٣- الردود على الاسئلة

١- تلاوة كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم (٥٦٣٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٣ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول الاستفسار عن كيفية خروج الدكتور احمد الجلبلي من البلاد .

٢- تلاوة كتاب معالي وزير العمل رقم (٧٦٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول انصاف اصحاب الشاحنات في المعاملة مع اصحاب شركات النقل في التحميل والتفريغ لمادة الفوسفات في ميناء العقبة واستخدام السائقين الوافدين لدى شركات النقل .

٣- تلاوة كتابي معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم (٢٣٨٨) ورقم (٢٣٩٠) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي حول حرمان طلبة كليات المجتمع لسنة ٨٩/٨٨ من اكمال دراستهم في الجامعات ومعادلة شهادة الدكتوراة من اليسوعية .

٤- تلاوة كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٠٧٨) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٣) المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفراوي حول رفض تسجيل جمعية الزيتون النابلي الخيرية للتنمية الاجتماعية .

٥- تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٣١٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب احمد الكفراوي حول خدمات الصرف الصحي لاهالي الحي الشرقي من ضاحية المرج بمحافظة الكرك .

٦- تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم (٢٣٨٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٦) المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفراوي ، حول قصر الالتحاق بكلية التأهيل العالية على خريجي كليات المجتمع لعام ١٩٨٩ ، لما بعد .

٧- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٢١٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/١١ ومرفقة والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه حول تعبيد جزء من الطريق الزراعية التي تربط مناطق البيضا / غلا / وادي عربة .

٨- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢١٧٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ ومرفقة والمتضمن الرد على الاستفسار المقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت ، خلال انعقاد جلسات مجلس النواب ، والعريضة المرفوعة من سكان حي الامير راشد /ماركا الجنوبية حول ابدال التيار الكهربائي لمناطق سكنهم .

٤- احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

١- مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .

٢- مشروع قانون معدل لقانون نقابة المرضيين والمرضات والقبالات القانونيات لسنة ١٩٨٨ .

٥ - الاقتراحات برغبة :

١- اقتراح برغبة رقم " ٧٦ " تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من عشرة نواب ، بشأن تعديل قانون الفراز الاراضي الزراعية .

(اعيد ادراجه على الجدول لاحتائه على اللجنة القانونية)

٢- اقتراح برغبة رقم " ١١١ " تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من عشرة نواب وبشأن تعديل قانون العمل رقم " ٢١ " لسنة ١٩٦٠ .

(اعيد ادراجه على الجدول لاحتائه على اللجنة القانونية)

٣- اقتراح برغبة رقم " ١٢٠ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائب محمد درود وناذر الظهيريات بشأن احتساب جميع سنوات الخدمة مقبولة للتقاعد للعسكريين الذين دخلوا الخدمة قبل السن القانوني .

٤- اقتراح برغبة رقم " ١٢١ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائب محمد درود ، وناذر الظهيريات بشأن اعادة النظر في موضوع تشجيع طلاب كليات المجتمع الى اكمال ، وتأهيل تربوي واعطائهم فرصة استكمال ساعات التأهيل الناقصة عليهم ، وعددها " ١٤ " ساعة .

٥ - اقتراح برغبة رقم " ١٢٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ مقدم من خمسة وعشرين نائبا ، بشأن تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

(يحال على اللجنة القانونية ، استنادا لاحكام المادة " ١٣٥ " من النظام الداخلي لمجلس النواب) .

٦ - اقتراح برغبة رقم " ١٢٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه ، بشأن فتح عيادة صحية أو مركز صحي في قرية الراشدية / لواء العقبة نظرا لبعدها عن العيادات الأخرى .

٧- اقتراح برغبة رقم " ١٢٤ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ستة عشر نائبا ، بشأن تعديل قانون خدمة العلم .

(يحال الى اللجنة القانونية) .

٦ - طلبات المناقشة :

١- طلب المناقشة رقم " ٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة

التربية والتعليم العالي في المملكة .

(يحدد موعد للمناقشة) .

و- طلب معلرة مقدم من سعادة النائب أحمد قطيش الأزايد .

٣- الردود على الاسئلة

١- تلاوة كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم (٥٦٣٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٣ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول الاستفسار عن كيفية خروج الدكتور أحمد الجلي من البلاد .

٢- تلاوة كتاب معالي وزير العمل رقم (٧٦٦) تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكرفحي ، حول انصاف اصحاب الشاحنات في المعاملة مع اصحاب شركات النقل في التحميل والتحميل لمادة الفوسفات في ميناء العقبة واستخدام السائقين الوافدين لدى شركات النقل .

٣- تلاوة كتابي معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم (٢٣٨٨) ورقم (٢٣٩٠) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكرفحي حول حرمان طلبة كليات المجتمع لسنة ٨٩/٨٨ من اكمال دراستهم في الجامعات ومعادلة شهادة الدكتوراة من اليسوعية .

٤- تلاوة كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٠٧٨) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٣) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفارين حول رفض تسجيل جمعية الزيتون النابالي الخيرية للتنمية الاجتماعية .

٥- تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٣١٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب أحمد الكفارين حول خدمات الصرف الصحي لاهالي الحى الشرقي من ضاحية المرج بمحافظة الكرك .

٦- تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم العالي رقم (٢٣٨٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم (٢٦) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكفارين ، حول قصر الالتحاق بكلية التأهيل العالية على خريجي كليات المجتمع لعام ١٩٨٩ ، لما بعد .

٧- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقنم رقم (٢٢١٩) تاريخ ١٩٩٠/٢/١١ ومرفقة والمتضمن الرد على السؤال رقم (١٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه حول تعبيد جزء من الطريق الزراعية التي تربط مناطق البيضا / غلا / وادي عربة .

٨- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقنم رقم (٢١٧٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/١٠ ومرفقة والمتضمن الرد على الاستفسار المقدم من فضيلة النائب الشيخ عبد المنعم ابو زنت ، خلال انعقاد جلسات مجلس النواب ، والعريضة المرفوعة من سكان حي الامير راشد /ماركا الجنوبية حول ايصال التيار الكهربائي لمناطق سكناتهم .

٤- احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على اللجان المختصة

١- مشروع قانون الغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .

٢- مشروع قانون معدل لقانون نقابة المرضيين والمرضات والقابلات القانونيات لسنة ١٩٨٨ .

٥ - الاقتراحات برغبة :

١- اقتراح برغبة رقم " ٧٦ " تاريخ ١٩٩٠/١/١٥ مقدم من عشرة نواب ، بشأن تعديل قانون الفراز الاراضي الزراعية .

(اعيد ادراجه على الجدول لحالته على اللجنة القانونية)

٢- اقتراح برغبة رقم " ١١١ " تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ مقدم من عشرة نواب وبشأن تعديل قانون العمل رقم " ٢١ " لسنة ١٩٦٠ .

(اعيد ادراجه على الجدول لحالته على اللجنة القانونية)

٣- اقتراح برغبة رقم " ١٢٠ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائبين محمد درود و نادر الظهيريات بشأن احتساب جميع سنوات الخدمة مقبولة للتقاعد للعسكريين الذين دخلوا الخدمة قبل السن القانوني .

٤- اقتراح برغبة رقم " ١٢١ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائبين محمد درود ، ونادر الظهيريات بشأن اعادة النظر في موضوع تشجيع طلاب كليات المجتمع الى اكااديمي ، وتأهيل ترموي واعطائهم فرصة استكمال ساعات التأهيل الناقصة عليهم ، وعددها " ١٤ " ساعة .

٥ - اقتراح برغبة رقم " ١٢٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ مقدم من خمسة وعشرين نائبا ، بشأن تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

(يحال على اللجنة القانونية ، استنادا لأحكام المادة " ١٣٥ " من النظام الداخلي لمجلس النواب) .

٦ - اقتراح برغبة رقم " ١٢٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه ، بشأن فتح عيادة صحية أو مركز صحي في قرية الراشدية / لواء العقبة نظرا لبعدها عن العيادات الأخرى .

٧- اقتراح برغبة رقم " ١٢٤ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ستة عشر نائبا ، بشأن تعديل قانون خدمة العلم .

(يحال الى اللجنة القانونية) .

٦ - طلبات المناقشة :

١- طلب المناقشة رقم " ٢ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة

التربية والتعليم العالي في المملكة .

(يحدد موعد للمناقشة) .

هكذا من الأشهر

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢/١٧ / ١٩٩٠ ميلادية

- ٢- طلب مناقشة رقم " ٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٣ مقدم من ثلاثة عشر نائباً ، بشأن مناقشة سياسة الترميم والأسعار في المملكة .
(يحدد موعد للمناقشة)
- ٧ - قرارات اللجان :
- ١- قرار اللجنة القانونية رقم " ٩ " تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ وقرار اللجنة الصحية وسلامة البيئة رقم " ٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ المتضمنان الموافقة على القانون رقم " ٢ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الاسنان ، كما ورد من الحكومة .
- ٢- قرار اللجنة الادارية رقم " ٤ " تاريخ ١٩٩٠/١/٣١ حول بعض الاقتراحات والشكاوى .
- ٨ - مناقشة طلب المناقشة رقم " ١ " المؤرخ في ١٩٩٠/١/٢٢ بشأن أخطار الاستراتيجية الاسرائيلية على الأردن والمنطقة .
- ٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
(عينت يوم السبت القادم الساعة العاشرة صباحاً)

محضر

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم السبت ٢١ رجب ١٤١٠ هجري الموافق ١٩٩٠/٢/١٧ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الاولى برئاسة معالي السيد سليمان عرار وحضور أمين عام مجلس الأمة عطوفة السيد هاني خير .
وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : يعقوب قرش ، بسام حدادين ، ذيب مرجي ، احمد عويدي العبادي .
وتغيب بمذرة من الاعضاء السادة : فيصل الجازي ، احمد قطيش الازايد .
وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

- ١- دولة السيد مضر بدران
- ٢- معالي السيد سالم مساعده
- ٣- معالي السيد مروان القاسم
- ٤- معالي السيد عبد المجيد الشريدة
- ٥- معالي الدكتور محمد عضوب الزين
- ٦- معالي السيد عبد الرزاق الروابده
- ٧- معالي السيد ابراهيم ايوب

- رئيس الوزراء ووزير الدفاع
- نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
- نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية
- وزير التنمية الاجتماعية
- وزير الصحة
- وزير الاشغال العامة والاسكان
- وزير النقل والاتصالات

٤

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم السبت ٢/١٧ / ١٩٩٠ ميلادية

- ٨- معالي المهندس عوني المصري
- ٩- معالي السيد ابراهيم عز الدين
- ١٠- معالي السيد باسل جردانة
- ١١- معالي الدكتور زياد فريز
- ١٢- سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
- ١٣- معالي الدكتور محمد حمدان
- ١٤- معالي المهندس داود خلف
- ١٥- معالي السيد تيبيل ابو الهدي
- ١٦- معالي السيد يوسف المبيضين
- ١٧- معالي السيد ثابت الطاهر
- ١٨- معالي الدكتور سليمان عربيات
- ١٩- معالي الدكتور خالد الكركي
- ٢٠- سماحة الدكتور الشيخ علي الفقيه
- ٢١- معالي الدكتور قسيم عبيدات
- ٢٢- معالي السيد ابراهيم الغياشنة
- ٢٣- معالي السيد عبد الكريم الكباريتي
- ٢٤- معالي السيد عبد الكريم الدغمي

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم ، التصاب مكتمل اعلى احتياج اغلسة جدول الاعمال .
(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة
الجميع توافق عليه وتعني الامين العام من تلاوته
(٢) تلاوة الاجازات والاعتقارات .
[طلب اجازة مقدم من فضيلة النائب الشيخ يعقوب قرش ، لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٢/١٧ .
ب- طلب اجازة مقدم من سعاده النائب السيد بسام حدادين ، لمدة اسبوع اعتبارا من تاريخ ١٩٩٠/٢/١٤ .

٥

هكذا من الأول

- ج - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب السيد ذيب
مرجي .
- د - طلب اجازة مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد
عويدي العبادي .
- هـ - طلب معلة مقدم من سعادة النائب الشيخ فيصل
بن جازي .
- و - طلب معلة مقدم من سعادة النائب السيد احمد
قطيش الازايدة .
- (٣) الردود على الاسئلة :
- ١- تلاوة كتاب معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم " ٥٦٣٣ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٣ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ١١ " المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد حول الاستفسار عن كيفية خروج الدكتور احمد الجلبلي من البلاد .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد رئيس مجلس النواب الاكرم

رقم السؤال (١١)
التاريخ ١٩٩٠/١/١٥
سؤال موجه الى معالي السيد وزير الداخلية
مقدم من النائب همام عبد الرحيم سعيد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد

لقد علمنا منذ امد بأحوال بنك البتراء ودار كلام طويل حول تورط مديره العام السيد احمد الجلبلي بالارضاع السيئة التي ادت الى خسارة البنك ، ثم علمنا ان السيد الجلبلي قد خرج من البلاد وهو الان مجهول محل الإقامة .

والسؤال : لماذا سمح للدكتور احمد الجلبلي بالخروج ، وهل خرج من البلاد بطريق مشروع ؟

النائب الدكتور همام عبد الرحيم سعيد

١٩٩٠/١/١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١/٣ / ٥٦٣٣

التاريخ : ١٤١٠/٧/٧

الموافق : ١٩٩٠/٢/٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٣٩/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ بخصوص السؤال رقم (١١) المقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد ، المتضمن الاستفسار عن كيفية خروج الدكتور احمد الجلبلي من البلاد . ارجو العلم بأنه لم يسمح للدكتور احمد الجلبلي بمغادرة البلاد بل على العكس فقد كانت التعليمات على الحدود تمنع المذكور وآخرين من المغادرة ، وقد كانت مغادرته من غير الطريق الرسمي ولا تزال الطريقة التي تمكن بها من المغادرة غير معروفة .

واقبلوا الاحترام

سالم مساعدة

نائب رئيس الوزراء / وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس

السيد همام سعيد

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس ، ان جواب معالي وزير الداخلية لم يقتعني ، حيث ان مثل هذا الرجل الذي عرف القاصي والداني في هذا البلد وقبل ان يدمج بنك البتراء في بنك اخر ، الكل يعلم عن مسؤوليته على الاقل ما يشاع وما كتب من منشورات عرفها الناس ، ثم اتخذت الحكومة اجراءات تفيد صدق ما ورد لي هذه الشائعات جميعها وان هذه المسؤولية الكبيرة ينبغي ان تحمل الحكومة تتحفظ على مثل هذا الرجل فلا يخرج من البلاد بل تفرض عليه نوع من الإقامة الجبرية حتى يبت في هذا الموضوع ، وقد صرح الدكتور الجلبلي لوكالات الانباء العالمية بأنه قد خرج من البلاد بطريقة مشروعة ورسمية . وعلى كل فان هذا الجواب لم يقتعني وانني احتفظ بحقي في السؤال عن هذا الموضوع عندما تكتمل المعلومات الموجودة عندي وشكرا .

معالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

معالي نائب رئيس
الوزراء وزير الداخلية

شكرا معالي الرئيس ، ما ذكر في هذا الجواب هو الذي يمثل الحقيقة كاملة وفق ما هو موجود لدى الدوائر الرسمية ، اما ان يقال بان هناك اشاعة وان الدكتور الجليلي صرح بانه خرج بالطريق المشروع ، فقول غير صحيح مطلقا ، كل الاجهزة على الدوائر الحدودية سواء في المطار او على طريق الرمثا او في اي نقطة حدودية اخرى تبين انه لم يكن هناك ذكر لهذا الانسان بالمغادرة ولذلك ليس هناك سبيل الا ان نقول بانه غادر بطريق غير مشروع وهذا هو الامر الصحيح الذي ما عندنا نقطة تثبتها ضد هذا الكلام . لانه ما دام انه لم يمر على الحدود وباسم فلان الجليلي الذي هو معروف عندنا ، قد يكون غادر باسم اخر ، قد يكون غادر عن نقطة غير حدودية ، قد يكون خرج بالتهريب ، كل ذلك جائز ، اما ان يقال ان هناك اشاعة تقول بغير ذلك او ان هناك للدكتور الجليلي ، ففيه هناك قول لوزير الداخلية بان الدوائر الرسمية ومعلوماتها وقبورها تشير بانه لم يغادر عن الطريق الرسمي ، أحب أعيد للذهن بالنسبة للدكتور همام بشكل خاص وللأخرة جميع الاعضاء بان الاجراءات التي بدت فيما يتعلق بينك البتراء في البداية كان الدكتور الجليلي احد اعضاء اللجنة ، لم يكن هناك المعلومات الكافية التي تبرر إلقاء القبض عليه لنضعه تحت التحفظ ، المعلومات كانت معطاة بان هناك فيه شكوك حول هؤلاء الناس هو وآخرين ، اعطيت الاسماء للحدود وبشكل غير رسمي ليس يكتب ، اعطيت مجموعة هذه الاسماء من بينهم الدكتور الجليلي وهو عضو في اللجنة التي كلفت من قبل الحكومة للإشراف على البنك في البداية ، اما ما تبين فيما بعد فكان الامر بعد هروبه وخروجه من البلاد بالطريق غير المشروع وشكرا .

المادة التالية .

٢- تلاوة كتاب معالي وزير العمل رقم " ٧٦٦ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ١٧ " المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، حول انصاف اصحاب الشاحنات في المعاملة مع اصحاب شركات النقل في التحميل والتنزيل لمادة الفوسفات في ميناء العقبة واستخدام السائقين الوافدين لدى شركات النقل .

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم

رقم السؤال (١٧)
التاريخ ١٩٩٠ / ١ / ١٣

سؤال موجه الى معالي وزير العمل المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد .

فأرجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير العمل واجابتي عليه خطيا :
شكا عدد كبير في مناطق مختلفة من المملكة من اصحاب الشاحنات ، أوضاعهم طالبن انصافهم في المعاملة مع الشركات صاحبة منات الشاحنات قائلين :
بان هذه الشركات تنقل الفوسفات من مناجم الى العقبة دون انتظار عند التحميل او التنزيل ، بينما ينتظر ادهم ثلاثة ايام للتحميل ومثلها للتنزيل ، فما مدى صحة هذه الشكوى ؟
وهل صحيح ان هذه الشركات الكبرى تستعمل السائقين الاجانب بنسبة هائلة جدا ، بحيث لا تستعمل الا نسبة بسيطة من الاردنيين ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د . احمد الكوفحي
نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العمل

عمان - الاردن

الرقم : ٧٦٦ / ٢/٩

التاريخ : ١٩٩٠/٢/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٣٣٤/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ حول الاستفسار المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بخصوص انصاف اصحاب الشاحنات في المعاملة مع اصحاب شركات النقل في التحميل والتزليل لمادة الفوسفات في ميناء العقبة واستخدام السائقين الوافدين لدى شركات النقل .

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :-

- ١- بالنسبة للشق الاول من السؤال والمتعلق بانصاف اصحاب الشاحنات في المعاملة اسوة بشركات النقل فهو ليس من اختصاص وزارة العمل انما هو من اختصاص وزارة النقل والدوائر التابعة لها .
- ٢- بالنسبة للشق الثاني من السؤال والمتعلق باستخدام سائقين واقددين ارجو ان اوضح ما يلي :- نتيجة للنشاط الواسع الذي شهده قطاع النقل في السنوات السابقة وخاصة بين بغداد والعقبة ، فقد حصل نقص في مهنة سائقي الشاحنات (فئة سادسة) الامر الذي استدعى الاستعانة بالوافدين لسد هذا النقص الحاصل حيث بلغ عدد السائقين الوافدين المرخص لهم العمل لدى شركات النقل حوالي (٢٥٠٠) سائق في مطلع عام ١٩٨٩ الا انه نتيجة لجهود التي بذلتها وزارة العمل بالتنسيق مع مؤسسة التدريب المهني قد انخفض هذا العدد الى حوالي (١٨٠٠) سائق تقريبا .
- ٣- تقوم الوزارة بالتعاون مع مؤسسة التدريب المهني باعداد وتنفيذ برامج تدريبية لرفع كفاءة السائقين الاردنيين من الفئة الخامسة الى الفئة السادسة من اجل احلالهم محل العمالة الوافدة وعلى مراحل .
- ٤- يبلغ عدد السائقين المسجلين لدى مكتب تشغيل الاردنيين ٦٩ سائقا ، حيث تم استدعاء هؤلاء السائقين المتعطلين عن العمل بواسطة الصحف اليومية من اجل تعيينهم حيث راجع منهم ٤٥ سائقا فقط تم تشغيلهم جميعا .

هذا وتوجد لدى مكاتب الاستخدام وخاصة مكتبي عمان والعقبة شواجر عديدة للسائقين الاردنيين من حملة الفئة السادسة وعلى استعداد لتشغيلهم فوراً . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

د. قسيم عبيدات

وزير العمل

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكوفحي

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس الاخوة الزملاء المحترمين

ان قانون العمل الاردني ينص صراحة على نسبة ٥١٪ للاردنيين على اقل تقدير في اي شركة ، وعلى هذا فوزارة العمل المكلفة بتنفيذ قانونها قد خالفتها بملء ارادتها ، واما تذرعه بعدم وجود العدد الكافي من السواقين حملة الفئة السادسة ، فأعتقد ان الامر ليس على إطلاقه ، ففي ظني ان العدد عندنا متوفر بما يزيد على نسبة ٥١٪ لو توفرت النية الجادة والحزم في تطبيق القانون من جهة الوزارة ولو توفرت ايضا والبحث الجاد عن السائق الاردني واعطاه وصفا افضل من الوافد ، والحرص على احتياطي العملة الصعبة من قبل الشركات حيث تستنزف منها العمالة الوافدة الشيء الكثير كما لا يخفى مما ينعكس سلبا على قيمة سعر صرف الدينار فيعم البلاد .

ثم اين كانت وزارة العمل ومؤسسات التدريب المهني وهي ترى هذا الوضع الشاذ في استخدام السائقين الوافدين ؟

اين خطتها السريعة في التأهيل واين حوافزها التشجيعية ؟ من هنا فأنتي اذ اسجل على وزارة العمل هذه المخالفة الصريحة التي لا اجد لها سنداً قانونياً ولا تنموياً ، اطالبها وبشدة الى الاسراع في اعداد مسح شامل لكل المهن والحرف في بلدنا واستنفار مراكز التدريب المهني والحرفي للعمل على سد حاجة السوق اولا ثم للتصدير العمالة المحلية ثانيا .

وكم ساءني خلال زيارتي للمدينة الصناعية في اربد وزيارتي بعض اصحاب العمل لي يعرضون شكواهم المرة من تصرفات وزارة العمل وقد قالوا ان بعض المحلات قد توقفت عن العمل في بعض المهن اذكر منها :

- ١ حداد زنيركات .
- ٢ روديترات وتبريد .
- ٣ مخارط موتورات .
- ٤ معلمين للسكب .
- ٥ صناعة الاحذية .

هكذا من أهل

٦- مناقير الحجر.

ومن هنا أرى أن الضرورة ملحة لتوسيع طاقة مراكز التدريب المهني والحرفي الاستيعابية من جهة ، وزيادة مدة الدراسة فيها ليكون الخريج عاملاً ماهراً ، وبهذا نكون قد ساهمنا بقسط كبير في امتصاص البطالة وتوفير العملة الصعبة .

وأود بالمناسبة أن أشيد بالمهنيين الفنيين من ابنائنا حيث أبدوا استعدادهم لصناعة الكثير من القطع المستوردة وإقامة الصناعات التجميعية بكلفة قليلة جداً نسبياً إذا قورنت بالمستوردة ، وأؤكد ما سبق وقلته في مناقشة الموازنة من ضرورة تفعيل لطاقت المراكز المتخصصة في الجامعات والمعجبة العلمية الملكية ومراكز التدريب المهني والحرفي والمدن الصناعية، وضرورة تبني المهنيين ، والله الموفق وهو وحده الهادي إلى سواء السبيل .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د . أحمد الكوفحي

نائب أريد

معالي وزير العمل .

أود أن أقول بأننا على استعداد لتشغيل أي سائق أردني من الفئة السادسة. أغلب السائقين الأردنيين الذين راجعوا الوزارة خلال الشهرين الماضيين كانوا من الفئة الخامسة وقد حولنا قسم منهم للتدريب حتى يحصلوا على الفئة السادسة لتشغيلهم وفور انتهائهم من مهلة التدريب التي تستمر حوالي " ٣ " شهور سوف نقوم بتشغيلهم جميعاً . أما فيما يتعلق بالأمور الأخرى فأئذ بعد الإجراءات الأخيرة وخلال " ١٢ " يوماً الماضيين لقد راجع مكاتب العمل في مختلف أنحاء المملكة " ٢٣٠٩ " باحثين أردنيين عن عمل ، تم تشغيل " ١٢٥٠ " منهم ، وباعتقادي هذه نسبة جيدة . نحن مع الأخوة والزعماء فيما يتعلق بالإجراءات الأخيرة ، نحن نقوم الآن بدراسة شاملة ومسح كامل للوقوف على احتياجات السوق المحلية والقطاعات المختلفة على احتياجاتها من العمالة الوافدة . وقطعا ستكون الأفضلية للباحثين الأردنيين عن عمل ولكن لا يمكن في خلال فترة أسبوعين أن نقوم بمثل هذه الدراسة ، هذا يتطلب وقتاً على الأقل

١٢

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العمل

شهر كامل . نحن مصرون على أن الأولوية في جميع القطاعات سوف تكون لابنائنا الأردنيين ونحن ننشر يومياً من خلال الصحف ومن خلال مكاتب العمل عن حاجتنا لعمال أردنيين في مختلف القطاعات . أما بعض القطاعات التي لا يقبل عليها العمال الأردنيون مثل قطاع الزراعة وقطاع التنظيمات وبعض القضايا الفنية ، نحن لا نستطيع خلال فترة وجيزة أن نهيء كوادر من عمال أردنيين لتحل محل العمالة الوافدة هذا يتطلب وقتاً على الأقل نصف سنة لتدريب بعض الكوادر التي تعرض لها سعادة الزميل الدكتور أحمد الكوفحي وشكراً .

المادة التالية

معالي رئيس المجلس

السيد الأمين العام

٣- ثلاثة كتابي معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم " ٢٣٩٠ " تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ١٨ " المقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي حول حرمان طلبة كليات المجتمع لسنة ٨٨/٨٩ من إكمال دراستهم في الجامعات ومعادلة شهادة الدكتوراة من اليسوعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال موجه إلى معالي وزير التربية والتعليم العالي المحترم

رقم السؤال (١٨)

التاريخ ١٣ / ١ / ١٩٩٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،

فأرجو توجيه السؤالين التاليين إلى معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي وإجابتي عليه خطياً .
١- ما هي مبررات حرمان طلبة كليات المجتمع لسنة ٨٨/٨٩ من إكمال دراستهم في الجامعات ، علماً بأنهم درسوا نفس المنهاج الذي يدرسه طلبة ٨٩/٩٠ ؟ وهل يجوز أن يتحمل هؤلاء الطلبة سلبات التأخر في التقييم والمعادلة بالعام والخاص ؟

هكذا من أهل

٢- هل صحيح ان معادلة شهادة الدكتوراة من اليسوعية - قد تمت لواحد ؟ في حين منع منها الاخرين ؟
واذا كانت هذه المعادلة بقرار قضائي ، فهل سينسحب هذا على الآخرين ؟

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د . احمد الكوفحي

نائب اريد

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٢٣٨٨/٧

التاريخ : ١٠ رجب ١٤١٠ هـ

الموافق : ١٩٩٠/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة ، وبعد ،

فاشير الى كتابكم رقم ٢٣٥/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ المتعلق باستفسار سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي بشأن فتح المجال امام الطلبة الذين التحقوا بكلليات المجتمع اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٩/٨٨ من اكمال دراستهم مستقبلا في الجامعات الاردنية ، وارجو ان ابين ما يلي : -
ان التجسير بين كلليات المجتمع والجامعات الاردنية جاء وفقا لقرار مجلس التعليم العالي رقم (٦٣) تاريخ ١٩٨٩/٣/٢٤ م . وقد بني التجسير في هذا القرار على قاعدتي الاعتماد العام للكلية والاعتماد الخاص للتخصص الدراسي في الكلية . وبدأت الوزارة بمنح الاعتماد الخاص اعتبارا من مطلع العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ وذلك للكلليات التي توافرت فيها متطلبات هذا الاعتماد ، علما بأن الاعتماد الخاص لا يمنح على اساس المنهاج الدراسي فقط - وهو نفسه في جميع الكليات - وانما يمنح على اساس توافر المتطلبات اللازمة لحسن تنفيذ المنهاج والتي تشمل معايير خاصة بالكتب والمراجع والهيئة التدريسية والاجهزة والتجهيزات العلمية . ولقد جاء الاعتماد الخاص لعدد من التخصصات في بعض الكليات نتيجة لتحقيقها معايير الاعتماد الخاص اعتبارا من مطلع العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ . وعليه فان شروط التجسير لا تنطبق الا على الطلبة الملتحقين بهذه الكليات اعتبارا من العام الدراسي ١٩٩٠/٨٩ فما بعد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٢٣٩ / ٧

التاريخ : ١١ رجب ١٤١٠ هـ

الموافق : ١٩٩٠/٢/٦ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة ، وبعد ،

فاشير الى كتابكم ذي الرقم ٣٣٥/٨/١٦/٣ المؤرخ ١٩٩٠/١/٢٩ المتعلق باستفسار سعادة النائب المحترم الدكتور احمد الكوفحي حول معادلة دكتوراة الحلقة الثالثة الصادرة عن جامعة القديس يوسف في لبنان ، وارجو ان ابين ما يلي : -

- ١ - تقدم مواطن اردني يطلب الى اللجنة العليا لمعادلة الشهادات من اجل معادلة شهادة دكتوراه الحلقة الثالثة في التربية من جامعة القديس يوسف في لبنان عام ١٩٨٠ م . واتخذت اللجنة قرارها رقم (٨٤٢) بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٤ بمعادلة دكتوراة الحلقة الثالثة التي يحملها المستدعي بسنة واحدة بعد الماجستير .
- ٢ - اعترض الشخص المعني على قرار اللجنة ، بتاريخ ١٩٨٧/٢/١١ اكدت اللجنة قرارها السابق لان المستدعي لم يقدم بيانات جديدة تجعل اللجنة تعدل عن قرارها .
- ٣ - اقام الشخص المعني دعوى لدى محكمة العدل العليا يطعن فيها بقرار اللجنة العليا واصدرت المحكمة بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٢٨ قرارها رقم (١٠) الذي يقضى بالغاء قرار اللجنة العليا . وقد افاد المستشار القانوني للوزارة بتاريخ ١٩٨٨/٦/١٥ بأن قرار محكمة العدل العليا هو قرار الغاء وليس قرار معادلة ، وانه يجب ان يكون قرار اللجنة العليا لمعادلة الشهادات مسببا تسببا كافيا .
- ٤ - واستنادا لقرار محكمة العدل العليا المذكور درست اللجنة مجددا موضوع دكتوراه الحلقة الثالثة من جميع جوانبه بعد استكمال المعلومات الضرورية اللازمة عن هذه الشهادة من الدول العربية الشقيقة واصدرت قرارها رقم (٢٣٦٣) تاريخ ١٩٨٨/١٢/٧ بمعادلة دكتوراه الحلقة الثالثة للشخص المعني بسنة واحدة بعد الماجستير .
- ٥ - قدم الشخص المعني لمحكمة العدل العليا طعنا بقرار اللجنة العليا رقم (٢٣٦٣) واصدرت محكمة العدل العليا قرارها رقم (١٧) بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٩ المتضمن الغاء قرار اللجنة العليا لمعادلة الشهادات .
- ٦ - وتنفيذا لقرار محكمة العدل العليا المشار اليه اعلاه اتخذت اللجنة العليا لمعادلة الشهادات قرارها رقم (٢٨٣٣) تاريخ ١٩٩٠/١/١٠ التالي نصه : -
" تنفيذا لقرار محكمة العدل العليا ذي الرقم (١٧) الصادر بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٩ في قضية

هكذا من الأصول

- عدل عليا رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ وهو قرار يبدو من اسبابه انه قد تأسس على قرار محكمة العدل العليا السابق رقم (١٠) بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٨ م ، تقرر للجنة العليا لمعادلة الشهادات ، خلافا لاعتناعها بان دكتوراه الحلقة الثالثة الصادرة عن جامعة القديس يوسف لا تعادل الا بسنة واحدة بعد الماجستير ، ان شهادات المستدعي (فلان) وهي :
- ١ - الاجازة في التربية من جامعة دمشق عام ١٩٦٣ م .
 - ٢ - الماجستير في الاداب من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٧٧ م .
 - ٣ - دكتوراه الحلقة الثالثة في التربية من جامعة القديس يوسف في لبنان عام ١٩٨٠ م .
- تعادل الدرجة الجامعية الثالثة (الدكتوراه) في التربية "
- ٧ - اتفاد المستشار القانوني للوزارة ان قرار محكمة العدل العليا المذكور غير ملائم للجنة العليا لمعادلة الشهادات عند النظر في الحالات الماثلة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

الدكتور احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم ،

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين

مع احترامي لما ورد في رد معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي فأنني في الوقت نفسه اطالب باستصدار قرار آخر على غرار القرار الذي صدر عن مجلس التعليم العالي رقم "٦٣" بتاريخ ١٩٨٦/٣/٢٤ . اطالب باستصدار قرار آخر ينصف هؤلاء الطلبة المعنيين بالسؤال (الملحقين بالكليات الجامعية المتوسطة للعام ٨٩/٨٨ وذلك اما عن طريق دراسة بعض المتطلبات ، وعقد امتحان قبول خاص للالتحاق بالجامعات ذلك لأن الاصل في عملية القبول بالجامعات هو المنهاج لا كيفية تنفيذه كما ورد في رد معاليه . ويمكن ايضا ان يلحق هؤلاء ببرنامج التأهيل التربوي ليكون لهم حق العمل في التربية والتعليم داخل بلدنا وخارجه فيكون في مثل هذا القرار الذي يستصدر إتصاف هؤلاء الطلبة المظلمين.

- وأما بخصوص السؤال الثاني فأنني احب ان اذكر بالامور التالية : -
- ١ - ان نص قانون الخدمة المدنية الاردني ينص على ان مدة دراسة الدكتوراه هي ثماني سنوات بعد التوجيهي على الاقل منها "٤" للبيكالوريوس وستان للماجستير وستان للدكتوراه . وهذه الشروط جميعها متوفرة في شهادة الدكتوراه الصادرة عن جامعة القديس يوسف على اختلاف تسميتها الحلقة الثالثة او دكتوراه الاقتصاد .
 - ٢ - حكمت محكمة العدل العليا للدكتور فرح الرضي بأن شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة التي يحملها والصادرة عن جامعة القديس يوسف تعادل الدكتوراه بلا قيد .
 - ٣ - عادت اللجنة العليا لمعادلة الشهادات في وزارة التعليم العالي استنادا الى قرار محكمة العدل العليا هذا شهادة الدكتور فرح الرضي ولكنها لم تعادل الشهادات الماثلة . علما بانها عادلة الماجستير الصادر عن هذه الجامعة ، ونحن نعلم ان القرار واحد ازاء المتطلبات الواحدة .
 - ٤ - وهل يحتاج كل من يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة القديس يوسف ، الى رفع قضية حتى تعادل شهادته كما حصل للدكتور فرح الرضي ؟ ام ان الاصل في هذا ان يعمم القرار وان يتخذ مبدأ إسوة به توفيرا للوقت وحماية لحقوق المواطنين . واما ما ورد بخصوص ما قاله المستشار القانوني للوزارة فمع احترامنا لما قاله حيث يقول ان قرار محكمة العدل العليا غير ملائم للجنة العليا لمعادلة الشهادات عند النظر في الحالات الماثلة " وهنا اقول فلماذا اذن احيلت القضية الى محكمة العدل العليا ؟ وهنا اقول لماذا انشئت محكمة العدل العليا ؟ انه قول مردود وفيه اثبتات على صلاحية السلطة القضائية ، كيف وهي سلطة قضائية عليا . مع الشكر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

د . احمد الكوفحي

نائب ارشد

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير التربية

والتعليم والتعليم العالي

بسم الله الرحمن الرحيم . بالنسبة للسؤال الاول حول التجسير بين كليات المجتمع والجامعات ، لا أريد ان اضيف شيئا على ما ورد في الرد الذي

هكذا من الأصول

يلخص في ان الاعتماد الخاص الذي اعتبر اساسا للتجسير لم يبدأ به إلا في مطلع العام الدراسي ٨٩/٩٠ ، اي ان الذين التحقوا بكليات المجتمع قبل هذا التاريخ لم يكونوا يدرسون في برامج معتمدة اعتمادا خاصا .
الاضافة الجديدة التي تفضل بها سعادة النائب المحترم كأقتراح لحل مشكلة الذين التحقوا عام ٨٨/٨٩ ، ينسحب ايضا على الذين التحقوا قبل ذلك العام . ماذا تفعل بكل الذين التحقوا في كليات المجتمع قبل ان تعتمد البرامج اعتمادا خاصا .

احب ان اقول بان قرار مجلس التعليم العالي للتجسير قرار فيه شروط اخرى تتعلق بالامتحان الشامل وتحقيق حد معين اللي هو ٧٥٪ في الامتحان الشامل وايضا مرتبط بوجود الشواغر في الجامعات . اما حول الالتحاق ببرنامج التأهيل التربوي (كلية التأهيلية العالية) فالاولوية في ذلك لمعلمي وزارة التربية والتعليم الذين على رأس عملهم . ومع هذا كله ، قرار مجلس التعليم العالي هو قرار لذلك المجلس حول عملية التجسير ، ولا يمنع اطلاقا ان يدرس هذا القرار مرة ثانية . بالنسبة للبعد الثاني ، السؤال الثاني حول دكتوراه الحلقة الثالثة. دكتوراه الحلقة الثالثة كما ورد في الرد يتبين انه بدأ منذ عام ١٩٨٦ ، اي ان وزارة التعليم العالي او اللجنة العليا لمعادلة الشهادات اخذت وقتا طويلا في الدراسة وإعادة الدراسة وإعادة الدراسة بعد قرار محكمة العدل العليا الاول . الذي لم يذكر هو التفاصيل التي كانت بين قرار محكمة العدل العليا الاول وقرار محكمة العدل العليا الثاني في ٢٩/١١/١٩٨٩ . تم الاتصال بالدول العربية التي تمنح مثل هذه الشهادة او التي تعين وفق هذه الشهادة ، وتبين ان جميع هذه الدول لا تعادل هذه بالدكتوراه . دكتوراه الفلسفة او دكتوراه الدولة او الدكتوراه فئة أولى التي تمنح في النظام الفرنسي .

اسمحوا لي ان اقرأ ما يلي تبين ما يلي . الاسباب التي ارسلت للمحكمة تبين ما يلي ان شهادة الدكتوراه الحلقة الثالثة من جامعة القديس يوسف من لبنان تمنح بعد الحصول على درجة " المتريز " والتي تعادل بالدرجة الجامعية الاولى " البكالوريوس " والمدة اللازمة للحصول على دكتوراه الحلقة الثالثة سنتان بعد " البكالوريوس " ، ان من يحمل دكتوراه الحلقة

الثالثة بعد درجة " الماجستير " لا يخلق ولا يتميز في المستوى العلمي عن ذلك الذي يكون قد حصل عليها بعد شهادة " المتريز " "البكالوريوس " . ان الجمهورية اللبنانية لا تمنح حامل دكتوراه الحلقة الثالثة من جامعة القديس يوسف ، المزايا نفسها التي تمنحها لحامل درجة الدكتوراه من الجامعات اللبنانية الحكومية .

ان المحكمات الاخرى مثل مصر وسوريا والمغرب وبريطانيا تعادل دكتوراه الحلقة الثالثة الصادره عن هذه الجامعة بدرجة الماجستير .

تمنح جامعة القديس يوسف شهادة دكتوراه فئة أولى او دكتوراه دولة بعد الحصول على دكتوراه الحلقة الثالثة ، وتستغرق في هذه الحالة سنتين وهي أعلى شهادة تمنحها الجامعة .

تعادل الجامعات الاردنية دكتوراه الحلقة الثالثة " بالماجستير " ويعين حاملها في الرتبة التي يستحقها ، وبعد تحقيق شروط وضعتها الجامعة يعين في رتبة مدرس . اللي هي " ماجستير " . ولا يرقى الى رتبة اعلى إلا اذا حصل على المؤهل الاعلى وهو دكتوراه فلسفة او دكتوراه دولة او ما يعادلها .

هذا الاقتراح كاملا واضحا لدى اعضاء اللجنة العليا لمعادلة الشهادات ، ولكن بعد قرار محكمة العدل العليا الثاني ، اصدرت اللجنة العليا لمعادلة الشهادات تنفيذا لقرار محكمة العدل العليا ، قررت بمعادلتها بالدرجة الجامعية الثالثة وهي الدكتوراه .

رأي المستشار القانوني لوزارة التعليم العالي هو رأي لكنه ايضا يقوم على ما ورد في نظام معادلة الشهادات ، نظام معادلة الشهادات لا يتضمن الاعتراف بالجامعات . اي ان هذا النظام لا يلزم اللجنة العليا لمعادلة الشهادات . بمعادلة كل شهادة تصدر عن الجامعة قياسا ، ولكن الشهادة تعرض على اللجنة المتخصصة ، اذا كانت في العلم على اللجنة العلمية ، في الانسانيات على اللجنة الانسانية ، ولجنة المتخصصة تنفحص هذه الشهادة ومتطلبات الحصول عليها واسلوب الحصول عليها ، ماذا اعتمد لهذا الدارس من دراسات سابقة او المواد التي درسها وما عليها اللجنة المتخصصة ترفع تنسيبها للجنة العليا ، وتتخذ اللجنة العليا قرارها بالمعادلة في كل شهادة على حدة ، اعمد المستشار

هكذا من أهل

القانوني على ذلك ولذلك ورد البند الاخير في ردي على سعادة النائب المحترم . ارجو ان اكون قد وضحت بالاضافة الى توضيح بعض الامور المتعلقة بهذا الامر وشكرا معالي الرئيس .

المادة التالية

٤ - تلاوة كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم "١٠٧٨" تاريخ ١٩٩٠/٢/٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم " ٢٣ " المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفراوي حول رفض تسجيل جمعية الزيتون النباهي الخيرية للتنمية الاجتماعية .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم السؤال (٢٣)
التاريخ ١٩٩٠/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير التنمية الاجتماعية .
لماذا ترفض مديرية التنمية الاجتماعية لمحافظة العاصمة تسجيل (جمعية الزيتون النباهي الخيرية) للتنمية الاجتماعية مع الحصول على كل الموافقات من الجهات الاخرى .

نائب الكرك
احمد الكفراوي

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١٠٧٨/٢/٥
التاريخ : ١٩٩٠/٧/١٤
الموافق : ١٩٩٠/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣٣٩/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ ومرقله صورة عن السؤال المكتوب رقم (٢٣) تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ المقدم من سعادة النائب احمد الكفراوي بشأن رفض تسجيل جمعية الزيتون النباهي الخيرية للتنمية الاجتماعية / عمان .

٢٠

اجابة على السؤال : ارجو ان ابين ان مدير التنمية الاجتماعية في العاصمة لم يرفض تسجيل الجمعية بدليل كتابه رقم هـ ٢٦٦/٢ تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ وهو ضمن مرفقات كتابكم المشار اليه اعلاه والذي يعلمني بوجبه بعدم مانعة عطوفة محافظ العاصمة على تسجيل الجمعية ، وكذلك قرار اتحاد الجمعيات الخيرية لمحافظة العاصمة الذي يوصي بعدم الموافقة على تسجيل الجمعية موضوع البحث ضمن اختصاصات كل منهما استنادا لاحكام قانون الجمعيات والهيئات التطوعية رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .

وعليه فان موضوع تسجيل الجمعية لم يتم البت به بعد حيث انه تحت الدراسة في هذه الوزارة والحوار مع المؤسسين اضافة الى اننا لا زلنا ضمن المدة القانونية المشار اليها في المادة ٧/٢ من قانون الجمعيات والتي نصها : " يرفع الامين العام طلب التسجيل الى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ وصوله اليه معززا بتوصياته بشأنه ، وللوزير ان يصدر القرار الذي يراه مناسباً في ذلك الطلب خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمه اليه " .

هذا النص يعني بالضرورة انه لا زال امامنا متسع من الوقت للنظر في هذا الامر والبت في الطلب ، مؤكدا حرص الوزارة الشديد على تطبيق احكام القانون ، وافتتاح المجال امام كافة الجهود الاهلية لتزويد دورها الايجابي في خدمة المجتمع المحلي والمشاركة في مسيرة التنمية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام
وزير التنمية الاجتماعية
عبدالحمد الشريد

معالي رئيس المجلس
السيد احمد الكفراوي

الاستاذ احمد الكفراوي
بسم الله الرحمن الرحيم ، شكرا معالي الرئيس طبعاً بعد سماعي الاجابة لا ادري ما هو المبرر لهذا التأخير (تأخير ترخيص جمعية الزيتون النباهي الخيرية) نحن نسعى لتسهيل الخدمات للمواطنين وتحرير معاملاتهم من الروتين القاتل ثم ان الطلب المقدم لا يكلف لا الخزينة ولا الادارة اي تبعات ، مجموعه من المواطنين يرغبون بتأسيس جمعية خيرية يدفعون من جيوبهم ويخدمون أنفسهم هل يستحق هذا كل هذه الاجراءات ، خمسة عشر يوما من مكتب الامين العام وثلاثة اشهر لدى الوزير المختص " طبعاً هذا نص القانون " إلا إذا كان هذا التأخير لمواضيع امنيه داخل الوزارة بعد ان تحررت المعاملات من المرور على الجهات الامنيه خارج الوزارة . وشكرا .

معالي وزير التنمية
٢١

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأصول

معالي وزير التنمية
الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم ، بالنسبة للجمعية التي قدموا بها ، اولاً لا تزال ضمن المدة القانونية التي يرافق أو يرفض هذا الطلب . الشيء الثاني الاجراءات التي تقدمت بها الجمعية تخالف قانون الجمعيات ، في هذه الحالة هنالك لا بد من مفاوضات مع المؤسسين على تصويب الموضوع ضمن قانون الجمعيات الخيرية . وهذا التأخير يتطلب منا هذا الثاني ونحن نتنظر المؤسسين للتفاوض لتصويب الاخطاء ، التي تقدم بها هؤلاء الجماعة وشكراً .

المادة التالية

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

٥ - تلاوة كتاب معالي وزير المياه والري رقم "٢٣١٤" تاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٦ والمتضمن الرد على السؤال رقم "٢٥" المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين حول خدمات الصرف الصحي لاهالي الحي الشرقي من ضاحية المرج بمحافظة الكرك .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم السؤال (٢٥)
التاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي لمعالي وزير المياه والري لماذا لم تشملهم خدمات الصرف الصحي . اهالي الحي الشرقي في ضاحية المرج في مدينة الكرك يدفعون رسوم (الصرف الصحي) منذ سنوات وهم غير مشمولين بالخدمة وعند المراجعة يقال لهم يتعدى خدمتكم من الناحية الفنية حالياً (اذا كان الامر حقيقة هكذا فلماذا يدفعون رسوم المجاري) .

ارجو رفع الظلم عنهم أو افعالهم بالخدمة علما انهم يشكلون ما يزيد على ٣٠٪ من سكان الضاحية

نائب الكرك
احمد الكفاوين

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المياه والري
سلطة المياه

الرقم من م/٤/٣/٥
التاريخ ١٩٩٠ / ٢ / ٦

معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع : خدمات الصرف الصحي لاهالي الحي
الشرقي من ضاحية المرج بمحافظة الكرك

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ٣٤١/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢٩ والمتضمن سؤال سعادة النائب السيد احمد كفاوين رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٠ / ١ / ٢١ بخصوص الموضوع المشار اليه اعلاه . ارجو ان ابين لمعاليكم بان ضاحية المرج بما فيها الحي الشرقي في الكرك كانت من بين المناطق المدروسة لغايات تنفيذ مشاريع الصرف الصحي . الا ان الاسباب التي حالت دون ايصال هذه الخدمة لاهالي الحي المذكور تعزى لطبيعة المنطقة الجغرافية وبعدنا عن محطة التنقية المنشأة هناك . واصلت سلطة المياه اجراء دراستها لايجاد الطريقة التي يمكن من خلالها خدمة اهالي المنطقة مدار الاستفسار فتبين انها تحتاج لتركيبة محطة رفع وتديد مواسير حديدية معلقة نظرا لوجود واد يفصلها عن باقي المناطق المجاورة . وبما ان الامر سيحتاج الى كلفة عالية فقد تم تأجيل ذلك لحين توفر الامكانيات وتحديد الاولويات .

اما بالنسبة لرسوم الانتفاع بالصرف الصحي والتي ذكر بانها تسترقى من اهالي الحي المذكور . فنرجو ان نوضح بان سلطة المياه لا تقدم باستيفاء هذه الرسوم كما انها ليست وارده ضمن فواتير المياه الخاصة باشتراكات الاهالي . ولما الرسوم التي اشار اليها سعادة النائب المحترم فهي ضريبة المجاري والمسقات التي يتم تحصيلها من قبل وزارة المالية من كافة المواطنين في المملكة استنادا لاحكام القانون المؤقت رقم (١٢) لعام ١٩٨٤ المعدل للقانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٧٧ الصادر في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢٠٠) تاريخ ١٩٨٤ / ١ / ٨ . ارجو معاليكم بالعلم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير المياه والري
المهندس دارود خلف

نسخة : دولة رئيس الوزراء الاخفم

هكذا من الأشغال

معالي رئيس المجلس
السيد احمد الكفاوين

الاستاذ احمد الكفاوين

شكرا معالي الرئيس . طبعاً الاجابة لا تزال غير مقنعة وغير شافية
وارجو من ادارة سلطة المياه عدم اهمال هذا الموضوع واعطائه العناية
اللازمة .

حيث ان حل الاشكال قد يصعب مستقبلاً كلما تأخر نظراً لارتفاع اسعار
كلفة المواد نظراً للظروف الاقتصادية والمواطن بحاجة ماسة الى الخدمة
حتى وان كانت كلفتها اعلى بقليل مما هو متوقع لدى حسابات السلطة
ولكن هل يجوز لسلطة المياه والمجاري ان تقدم الخدمات للمناطق التي
تشعر ان فيها جدوى اقتصادية وسهولة في التنفيذ وتحرم بعض المناطق
من هذه الخدمة بسبب ارتفاع الكلفة (والغرم بالغنم) وشكراً .

شكراً ، معالي وزير المياه

شكراً معالي الرئيس ، اولاً ارجو ان اصحح رقم ورد في كتابي وهو
القانون رقم (١٢) بدل (٤٨) لان رقم (٤٨) يخص امانة عمان ورقم
(١٢) يخص البلديات . وبموجب هذا القانون يتم تحصيل ضريبة المجاري
منذ عشرين سنة ابتداءً من سنة ١٩٧٧ . بالنسبة لرسوم الانتفاع والتي
هي (٣٠) فلس لكل م٣ (متر مكعب) عن المياه لا يتم تحصيلها الا اذا
تم اتصال شبكة المجاري الى المنطقة . واما موضوع الامكانيات
والاولويات فهو موضوع فعلاً خاضع للبحث وفي موازنة سلطة المياه سواء
بهذا العام او بالاعوام القادمة وشكراً .

المادة التالية

٦- تلاوة كتاب معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي رقم
٢٢٨٩ تاريخ ٢/١٧/ ١٩٩٠ والمتضمن الرد على السؤال رقم ٢٦
المقدم من سعادة النائب السيد احمد الكفاوين ، حول قصر الالتحاق بكلية
التأهيل العالية على خريجي كليات المجتمع لعام ١٩٨٩ ، فما بعد .

معالي رئيس المجلس
معالي وزير المياه والري

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم السؤال (٢٦)
التاريخ ١٩٩٠/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي .
يسمح لطلاب كليات المجتمع من خريجي عام ٨٩ وما بعد اكمال الشهادة الجامعية بالالتحاق بكليات
تأهيل المعلمين الجامعية لا ادري ماذا يميزهم عن اخوانهم في الخدمة من يحملون نفس المؤهل من السنوات السابقة
وهل هذا العدل مقبول وحافز للعمل لمعلمينا .

١٩٩٠/١/٢٠

نائب الكرك
احمد الكفاوين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية
وزارة التعليم العالي
ص.ب. (١٣٨) الجبيهة
الاردن

الرقم : ٢٢٨٩/١١/٨
التاريخ : ١٠ رجب ١٤١٠ هـ
الموافق : ١٩٩٠/٢/٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد ،

فأشير الى كتابكم رقم ٣٤٢/٨/١٦/٣ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩ المتعلق باستفسار سعادة النائب المحترم
السيد احمد الكفاوين حول قصر الالتحاق بكلية التأهيل العالية على خريجي كليات المجتمع لعام ١٩٨٩ فما

هكذا من أهل

بعد . وارجو ان اعلم معاليكم بأن الالتحاق بكلية التأهيل العالية هو على عكس ذلك تماما ، اي انه مفتوح للمعلمين من حملة دبلوم كليات المجتمع لعام ٨٩ فما قبل .

ولعل النائب المحترم يرغب في الاستفسار عن قرار مجلس التعليم العالي الموقر بامكانية الالتحاق بالجامعات الاردنية مستقبلا للطلبة الذين التحقوا بكليات المجتمع اعتبارا من العام الدراسي ٨٩/١٩٩٠ لما بعد ، دون السماح بذلك لمن سبقهم في الالتحاق بكليات المجتمع . وان كان الامر كذلك ، فلقد ورد هذا الاستفسار من سعادة النائب المحترم الدكتور احمد الكوفحي ، وقد تمت الاجابة عليه بكتاب مستقل لمعاليكم .

واقبلوا وافر التحية والاحترام ،

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

محمد حمدان

المادة التالية

٧- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاتمختم رقم "٢٢١٩" تاريخ ١٩٩٠/٢/١١ ومرفقه والمتضمن الرد على السؤال رقم "١٥" المقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه حول تعبيد جزء من الطريق الزراعية التي تربط مناطق البيضا / غلا / وادي عربة .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

سؤال رقم (١٥)

تاريخ ١٩٩٠/١/١٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

ارجو معاليكم التفضل بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة الموقرة عملا بأحكام المواد من ٨٩/٨١ من النظام الداخلي .

ان وزارة الاشغال العامة قامت منذ اربعة اعوام بفتح وتعبيد طريق زراعية على حساب الطرق الزراعية تربط مناطق البيضا - غلا - وادي عربة لتسهيل انتقال المواطنين والمزارعين مما يؤمن مصالحهم ومتطلباتهم الزراعية ، وولفت عليهم مجهودا كبيرا عانوا منه الشيء الكثير اضافة الى اختصار الوقت والمسافة والتي زادت عن ٦٠٠ متر الى ٢٤ كيلو متر واصبحت تصل الى مناطق عديدة ومنها قضاء الشويك ووادي موسى ومحافظة معان واصبحت من الطرق ذات الاهمية اقتصاديا وسياحيا .

لقد تبقى جزء من هذه الطريق يبلغ حوالي سبعة كيلو مترات يحتاج الى تعبيد وأنشاء بعض العبارات . لهذا ارجو من الحكومة الموقرة التفضل بأعلامي هل في نية الوزارة المختصة تعبيد هذا الجزء من الطريق المذكور وعمل العبارات اللازمة ويحلونا الامل بأبلاء هذا الموضوع ما يستحقه من الرعاية والاهتمام مع صيانة المنطقة التي تعمق حركة السيارات في منطقة الطلوع في الطريق المذكور .

ارجو ان احصل من الحكومة الموقرة ووزير الاختصاص الجواب الايجابي على هذا السؤال ضمن المدة القانونية .

نائب بدر الجنوب

الدكتور نايف ابو تايه

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ / ١٢ / ٤

التاريخ : ١٤١٠ / ٧ / ١٢ هـ

الموافق : ١٩٩٠ / ٢ / ١١ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٤٢/٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٠/١/٢١ ومرفقه السؤال رقم (١٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١٦ والمقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه في موضوع تعبيد جزء من الطريق الزراعية التي تربط مناطق البيضا / غلا / وادي عربة .

ابعث الى معاليكم طيا بصورة عن كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ١٣٢١/٢/٥ تاريخ ١٩٩٠/٢/١ متضمنا رد معاليه على السؤال المشار اليه .

واقبلوا فائق الاحترام ،

رئيس الوزراء

نسخة / الى معالي وزير الاشغال العامة والاسكان / للمعلم

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاشغال العامة والاسكان

عمان - الاردن

الرقم : ٥ / ٢

التاريخ : ٥ / ٧ / ١٤١٠ هـ

الموافق : ١ / ٢ / ١٩٩٠ م

دولة رئيس الوزراء الاقبح

اشارة لكتابكم رقم ١٢٠٢/٤/١٧/٥١ تاريخ ١٩٩٠/١/٢٤ .

- ١- ان مخصصات الطرق القروية في الموازنة العامة لم تحدد بعد .
- ٢- عند تحديد المخصصات سيتم توزيعها على المحافظات بعدالة مع الاخذ بعين الاعتبار عدد السكان والمساحة المأهولة والطرق المعبدة وغير المعبدة فيها .
- ٣- سيتم بحث الطرق الزراعية الراجب فتحها حسب الاولوية بالتشاور مع نواب المحافظة والحاكم الاداري ومدير الزراعة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الاشغال العامة والاسكان

عيد الرؤوف الروابدة

معالي رئيس المجلس

السيد نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيد البشر سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين .

معالي الرئيس - حضرات الزملاء الكرام

أقدم خالص الشكر لدولة رئيس الوزراء مضر بدران على تفضله بالرد .. على سؤالي عن امكانية تعبيد الطريق الزراعي الذي يربط بين قريتين يوفر مساحة لا تقل عن ٦٠٠ كم عن طريق العقبة . مما لها من اهمية

قصوى للزراعة والتنقل ... لعدد لا يستهان به من أبناء بادية الجنوب وابناء محافظة معان كما اشكر معالي وزير الاشغال العامة واكتلني برده ، لكن لي بعض الملاحظات التي اود ان اضعها امامكم يا سادتي المحترمين .
اولا : - متعلقة بادية الجنوب

يا معالي الرئيس ... وحضرات الزملاء الكرام تبقئ مشاريعها مسطرة الى ما بعد الموازنة .. صيانة الطرق .. تبقئ من هبات ما يتفضل المسؤولون به علينا .. فلو كان القرار لتعبيد طريق على احدى مزارع او بيوت احد كبار الشخصيات لما احتاج الامر لاكثر (من تليفون) نعم يا سيدي نحن مع توجه الحكومة الرشيدة ونؤمن لدولة الرئيس جهوده بالعمل لتأمين احتياجات الشعب وتعرف وضع بلدنا الاقتصادي .. ونحن بالجنوب دوما كنا وتكون الدعم الراسخ للاردن وليس العيب الثقيل لكن المسألة اصبحت باسادة قضية ان تكافح لاجل ان نعيش فلو كان احدكم واحد من مرضى الاقنم ويرى حاله يوت يرميا ويقف بفارسه عاجز عن ان يعمل شيئا .. ماذا يكون شعوره واحساسه .

معالي الرئيس .. الزملاء الكرام

لقد حيانا الله جلّت قدرته في هذا البلد الطيب بقيادة هاشمية حكيمة .. هي قيادة صقر هاشم جلالة الملك المعظم وولي عهده الامين . كذلك نحن في محافظة معان والبادية الجنوبية حيانا الله عز وجل بحاكما اداريا له ادارة امينة وعينا ساهرة هو عطفة الاستاذ عيد القطارته محافظ معان الذي له في عشق كل منا كل جميل وشكر يستحقه لما يقوم به هذا الرجل من عمل بدون كلل بتوجيهات من جلالة القائد الاعلى سيدنا حفظه الله وولي عهده اعزه الله وكل هذا فضل من الله عز وجل عالم الغيب والشهادة الذي يعلم كم نحن بحاجة لكل شر بالجنوب حتي لمسؤول نظيف شريف لتطبيق مقولة الحسين الذي صرح بها اليوم للث المباشر يجب ان نكون الرواد في كل شر .

بسم الله الرحمن الرحيم

" قمن اظلم عن كذب على الله وكذب بالصدق اذ جاءه ليس في جهنم مشغى للكافرين والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقن " صدق الله العظيم .

هكذا من أشهول

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
شكرا ، المادة التالية . معالي الوزير

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الاشغال
العامة والاسكان

شكرا معالي الرئيس ، ما احببت لهذا الكلام ان يردون ان ارد عليه .
لقد كنت منضبطا بجوابي بالتزام الحكومة بالعدالة في توزيع خدمات
الطرق القروية . وعندما قلت انها خاضعة للدراسة ، هو التزام بقرارات هذا
المجلس الكريم بان تنضبط بالتانون فالموازنة لم تقر بعد وبالتالي فالمبالغ
المنصوصة لم تعرف بعد وستوزع على المحافظات . واريد ان اقول ان
محافظة معان قتل سكانيا (٣.٥١٪) من الشعب الاردني ، فيها من
الطرق الرئيسية (٢٦٪) من طرق الاردن ، وفيها من الطرق الثانوية
(١٥.٦٪) من طرق الاردن ، وفيها من الطرق القروية (١٠.٤٪) من
طرق الاردن وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام

السؤال ما عليه تعديل ، المادة التالية
٨- تلاوة كتاب دولة رئيس الوزراء الاقخم رقم "٢١٧٤" تاريخ
١٩٩٠/٢/١٠ والمتضمن الرد على الاستفسار المقدم من فضيلة النائب
الشيخ عبدالمنعم ابو زنت ، خلال انعقاد جلسات مجلس النواب ،
والمرتبطة المرفوعة من سكان حي الأمير راشد / ماركا الجنوبية ، حول
ايصال التيار الكهربائي لمناطق سكنهم .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ١/١١/٣٣
التاريخ : ١٤١٠/٧/١٤
الموافق : ١٩٩٠/٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

بناء على الاستفسار المقدم الي من فضيلة النائب المحترم الشيخ عبدالمنعم ابو زنت خلال انعقاد جلسات
مجلس النواب والمرتبطة المرفوعة من سكان حي الامر راشد/ ماركا الجنوبية حول اوصول التيار ماركا الجنوبية حول
ايصال التيار الكهربائي لمناطق سكنهم .
ابعث الى معاليكم طبا بصورة عن كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم ٥٥٦/٥/٣/٩ تاريخ
٢٠.

الذي استطلعت رأيه في الطلب الواقع متضمنا الاحراجات التي سوف تتخذ للسير في تنفيذ
ايصال الكهرباء ، للحي المذكور ، وذلك جوابا على الاستفسار المشار اليه .
واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية
الرقم : ٥٥٦/٥/٣/٩
التاريخ : ١٩٩٠/١/٢٩

دولة رئيس الوزراء الاقخم
رئاسة الوزراء
عمــــان

الموضوع : اوصول التيار الكهربائي لحي الامر راشد في ماركا الجنوبية

لاحقا لكتابنا رقم ٢٦٢/٥/٣/٩ تاريخ ١٩٨٩/١/١٥ بخصوص موضوع اوصول الكهرباء الى حي
الامير راشد في ماركا الجنوبية .

أرجو ان اعلم دولتكم بان شركة الكهرباء - الاردنية قد اعلمتنا بانها قررت السيد في تنفيذ اوصول الكهرباء
للحي المذكور حيث ستباشر في بناء محطة التحويل الفرعية اللازمة وستقوم بالبدء في اوصول الكهرباء
للمشركين بالتدريج بعد الانتهاء من بناء المحطة المذكورة لن يقوم بتسديد ما يترتب عليه من رسوم .

وتفضلوا - دولتكم - بقبول فائق الاحترام . . .
وزير الطاقة والثروة المعدنية

معالي رئيس المجلس
السيد الامين العام
المادة التالية
٤ - احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة على
اللجان المختصة :

هكذا من المأهول

١ - مشروع قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ش ي ٩٧٢/١

التاريخ : ١٤١٠/٥/٢٩

الموافق : ١٩٩٠/١/١٨

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من ١ مشروع قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠ بشكله الذي وافق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء حالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس الوزراء

الاسباب الموجبة

لشروع قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية

وضع هذا المشروع تشيا مع التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تقس بالحريات العامة والعمل على الغائها او تعديلها بصورة تتناسب مع النهج الذي اختطته الحكومة في بيانها الوزاري .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية

- المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية لسنة ١٩٩٠) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢- يلغى قانون مقاومة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه .
- المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكللون بتنفيذ احكام هذا القانون .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله العكايله

دكتور عبدالله .

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس ، هذا المشروع ، مشروع القانون مقدم الى هذا المجلس ، المادة "٤٠" من النظام الداخلي لمجلس النواب تبين أن هذا المشروع يوضع في الرأي للمذاكرة ، فاذا رأى المجلس ان يرى فيه ضرورة لاختالته للجنة آحاله والا رقبه لمجلس الاعيان او رده الى الحكومة. انني هنا اقف واتساءل حول مشروع هذا القانون . مشروع هذا القانون مخالف لاحكام المادة الثانية من الدستور الاردني التي تنص على ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام . ولقد فوجئت بالاسباب الموجبة التي اوردتها الحكومة لمشروع هذا القانون والتي تقول فيها انها تشيا او انها قد احوالت مشروع هذا القانون تشيا مع التزامها باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تقس الحريات العامة والعمل على الغائها او تعديلها بصورة تتناسب مع النهج الذي اختطته الحكومة في بيانها الوزاري ، وهنا اتساءل ، هل تعني الديمقراطية ان نعود لتصادم دستورنا من جديد ؟ لا بل اتساءل هل الديمقراطية في مهبها الاول المزهوم حاليا في الولايات المتحدة الامريكية وفي بريطانيا تسمح بقيام احزاب سياسية تقوم على نهج علماني شيوعي يصادم فلسفة الدولة ؟ فكيف بنا ونحن مسلمون نسمح لهذا القانون ان يعود من جديد ؟ انشرع للشيوعية والعلمانية والاتحاد في بلد نسبة الاسلام فيه او سكانه المسلمون يجاوز (٩٧٪) من سكانه ؟ اذا كانت الحرية يا سادة هذه هي واذا كانت هذه هي الديمقراطية فأتنا سنقره انفسنا الى معضلة جديدة والى معادلة جديدة لا نرضاها لا في بنائنا السياسي ولا في بنائنا القومي ولا في بنائنا الاجتماعي . ومن هنا فأنتي اطالب هذا المجلس الكريم بان يرد مشروع هذا القانون باعتباره مخالفا لاحكام المادة الثانية من الدستور وشكرا .

الاستاذ سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس
السيد سليم الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله انني مسلم واؤمن بالاسلام ويكفل الايمان ، ولكن ان تصادر حرية الرأي بهذه الطريقة ، معنى هذا ان هذا مقدمة لمصادرات أخرى لحرية الرأي . لنترك لكل من يريد ان يفكر بطريقة ويعرض فكره على جمهور المواطنين ليقدر شعبنا العربي المسلم

هكذا من أهل

والمسيحي ما يريد وما يشاء بشأن هذا الفكر أو غيره ، من هنا فأنتي وحسب أحكام المادة ١٦٦ من الدستور أوافق على هذا القانون الذي جاء تمسبا مع مرحلة الديمقراطية التي نتفيا ظللها وأرى أكثر من ذلك أن لا يحال إلى اللجنة القانونية وأن يوافق عليه في هذا المجلس وهذا أمر جائز. واعتقد أن جميع الزملاء في هذا المجلس ليسوا مع حجر حرية التفكير . بقي قضية واحدة أثارها زميلي وأخي الدكتور عبدالله تتعلق بالمادة ٢٣ من الدستور ، أنا أعرف أن كثير من الآخرة الشيوعيين يؤدون الواجبات الدينية ، فليس بالضرورة أن كل شيوعي حقيقة ملحد . هذه قضية أيضا يجب أن نراعيها جميعا ، فأرجو أن يتاح للجميع أن يفكروا حسب أحكام الدستور وشكرا معالي الرئيس .

الدكتور عبداللطيف عربيات

معالي رئيس المجلس

السيد عبداللطيف عربيات

شكرا معالي الرئيس ، كلنا حريصون على المسيرة الديمقراطية والحريات العامة ونحافظ على ذلك محافظة كبيرة ولنا في مجال الحديث عن مصادرة حريات ، نحن نطالب بالحريات للجميع ونؤكد على هذا المطلب لاننا نحن الذين نحتاج إلى الحرية والديمقراطية لنقول بالكلمة الطيبة ما نحن وماذا نريد . ومصادرة الحريات هي ضدنا كمسلمين في هذا البلد وأي بلد آخر ولهذا أرجو أن نقف عند حد في مناقشة مثل هذا الموضوع وحسب الأصول المرعية أن يحول القانون للجنة القانون للنظر في دستورية القانون ودستورية إلغاء القانون ، واللجنة القانونية حسب الأصول هي المسؤولة عن ذلك وشكرا .

ثنتي على ذلك

اصوات

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

الاستاذ حسين مجلي ثم الاخ محمد درود . شكرا سيدي الرئيس . وشكرا للحكومة حقيقه على إحالتها هذا المشروع لمجلس النواب ، لأن هذه الاحالة برأيي هي استجابة لمرحلة التحول الديمقراطي الذي نعيشه والذي نحيا والتي لا أخال فيها أن أي مواطن في هذا الوطن إلا وأنه يطالب بإقرار حقه الدستوري في التفكير والتعبير . وزعم ثقتي المتناهي بان هذه الامة خير ما فيها اسلامها وعرويتها وأنه لن يثبت فيها الا الحزب العربي القومي ، الا انني بنس الوقت اؤمن بلا حدود بحق الجميع في التفكير والتعبير . وأن هذه المرحلة يجب أن يتاح للجميع

ولاي انسان كان ومهما كان الفكر الذي يحمله بأن يطرحه إلى الناس ، مؤمنا أن الأعمال الحقيقية للمادة ٢٣ الاسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية " هو الانطلاق من الايمان ايضا بلا حدود بأن الاسلام دين الديمقراطية وأن هذا الدين العظيم ينطلق حتى من أقصى حدود الديمقراطية عندما يقول " فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليفكر " والله العظيم هو الذي يلاحق أو يعاقب من يكفر بحيث لا يجوز أن نقيم نحن إلهاده أو كفره . الله هو الذي يعلم ما في الصدور وبأسم الاسلام لا يجوز أن يرهب أحد في هذا الوطن لأن الاسلام ديننا الذي نحتكم اليه وديننا الذي نعتز به هو دين الحرية والديمقراطية يقول " ادع بالتي هي احسن فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم " كلنا أبناء هذا الوطن ننتمي اليه . حقنا في التفكير والتعبير مكفول بموجب الدستور وبالنتيجة اشكر مجددا وأكرر الشكر للحكومة على إحالتها لهذا القانون .

الاستاذ محمد درود .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد درود

شكرا معالي الرئيس ، بالنسبة لهذا القانون ، قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية يعني في رأيي السماح للحزب الشيوعي بممارسة نشاطه السياسي في هذا البلد . وهذه مرحلة سابقة لأوانها ومرتبطة بسماح الدولة للأحزاب الأخرى جميعها . وأظن أن كل ذلك مرتبط بالميثاق الوطني ، لذلك فأنتي أرى أن من الضروري تأجيل بحث هذا الإلغاء أو إلغاء هذا القانون إلى حين صدور قانون يتعلق بجميع الأحزاب في هذه المملكة وشكرا .

الاستاذ عيسى مدانات .

معالي رئيس المجلس

السيد عيسى مدانات

شكرا معالي الرئيس ، أود في البداية أن أعلن تقديري الكبير للحكومة الموقرة وللدولة رئيس الوزراء شخصيا على تقديم هذا القانون ، قانون إلغاء قانون مكافحة الشيوعية الذي أرى فيه فعلا احترام الحكومة بشكل عام ورئيس الوزراء بشكل خاص لما تعهد به في الكلمة التي رد بها على كلمات الزملاء أعضاء مجلس النواب في ردهم على البيان الوزاري . هذه واحدة الشيء الثاني الذي أريد أن أوضعه هو أنه ليس في النظام الداخلي للحزب الشيوعي الأردني مادة تشترط أن يكون عضو الحزب ملحدا أو غير مؤمن ، لا يوجد مثل هذه المادة . هذه القضية الثانية . القضية الثالثة التي أريد أن ألفت النظر لها أن في اعتقادي أن منشورات الحزب وصحافته خلال الأربعين سنة التي نشط بها الحزب

هكذا من المأهول

الشيوعي الاردني في الاردن هي موجودة بالتأكيد في دوائر المخابرات العامة ، وأنا اطلب من الذي يريد ان يتأكد من ان الحزب الشيوعي الاردني لم يكتب ولم ينو ولم يصرح لا في العلن ولا في الخفاء عن ان الحزب الشيوعي الاردني هو معادي للدين الاسلامي الحنيف او الدين المسيحي ، وان بين اعضائه كما تحدث الزميل السيد سليم الزعبي والسيد حسين مجلي من هم مؤمنون فعلا ومن يارسون ما يترتب عليهم كائنات مؤمنين ، ولذلك وأنا اؤكد على ذلك انه لم يحصل في وقت من الاوقات ان الحزب الشيوعي تهجم او مس بشكل او بأخر ، من قريه او من بعيد ، تلميحاً او تصريحاً لاي شيء يتعلق بالدين الاسلامي او الدين المسيحي او اي دين اخر . على العكس من ذلك ان تربيتنا لاعضاء حزبا كانت دائماً تؤكد على ضرورة الاحترام الصارم لمعتقدات شعبنا الديني . من اجل ذلك اعتقد ان محفوظات زميلي الدكتور العكايله غير واردة في هذا المجال وشكراً .

الاستاذ يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم ، أنا من انصار ان يلقب الشيوعي والمسلم في المدرج الروماني بغاطيون عشرين الف مواطن هذا يشرح ماركسيته وهذا يشرح اسلامه ، واثق ان البقاء للاسلام لان البقاء دائماً للافضل . النقطة الثانية ردي على الزميل السيد سليم الزعبي الذي تكلم بأمر يتنافى مع الحقائق التاريخية والعلمية ، النظرية الشيوعية تقوم على قاعدة فكرية " لا إله والحياة مادة " فإين الايمان في هذه القاعدة !!! "والمناقض" الشيوعي (البيان الشيوعي) " لا ينجلزم ماركس " في صفحة "١٤" يقول " ليست الابرة والنبوة سوى برجوازية لا بد من القضاء عليها " وما الابناء والبنات في نظر " البروليتاريا " سوى أدوات انتاج صرفه ، شاكوش وزوادية . اذن نحن لسنا بصدد مناقشة الفكر الشيوعي الان ، وما قاله الزميل عيسى مدانات صحيح في الممارسات المرحلية وليس صحيحاً في القواعد الفكرية وكل شيوعي في الحزب الشيوعي الاردني يحصل ليس شيوعياً في الفكر الشيوعي ، وكل شيوعي يؤمن بالمسيحية او بالاسلام او بالكتب السماوية يعتبر شيوعياً مزوراً وليس شيوعياً أصيلاً . لذلك نحن لسنا بصدد مناقشة الفكر فهذا مجاله في

معالي رئيس المجلس
السيد يوسف العظم

تدوات ، اما احب ان اركز على ان يستند هذا او يعاد هذا القانون او يحول الى اللجنة القانونية فيلتقي امران بأن الميثاق يقدم بعد فترة لهذا المجلس او يطلع عليه ، وأن اللجنة القانونية تدرس القانون . ومرة أخرى أنا مع ان يلتقي شيوعي ومسلم ليقدم كل بضاعته ، عندئذ نحن واثقون من النصر ان شاء الله وشكراً .

الاستاذ ذوقان الهنداوي .

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

معالي الرئيس ، عندما نتكلم في اي موضوع في هذا المجلس فأنا يجب ان نعتمد على الوثائق التي بين ايدينا والتي تطلب منا ان نبحث في موضوع من الزاوية المطلوب منا ان نبحثه . الواقع كما تكلم الاخ الاستاذ يوسف العظم ، نحن لا نتكلم في الغيبيات الان ، نحن لسنا بصدد الفكر الشيوعي ونحن لا نتكلم عن تأسيس الحزب الشيوعي ، ونحن لا نتكلم عن الدستور وعن تفسير الدستور . اما الوثيقة التي بين ايدينا هي والتي يجب ان نتبع او نتبع لنا او تسمح لنا او تطلب منا في الواقع ان نتكلم بها هو مشروع قانون إلغاء قانون مقاومة الشيوعية . هذه الوثيقة تقول في الاسباب الموجبة التي جاءتنا من الحكومة ان هذا المشروع وضع قشياً مع التزام الحكومة باعادة النظر في جميع القوانين الاستثنائية والقوانين التي تقس بالحريات العامة والعمل على إلغاها او تعديلها بصورة تتناسب مع النهج الذي اختطته الحكومة في بيانها الوزاري والذي اخذت الحكومة الشقة على اساس هذا البيان الوزاري من هذا المجلس . هذه الاسباب الموجبة تتضمن او تحتوي معنى ضمناً بان قانون مقاومة الشيوعية هو قانون يمس بالحريات العامة ولذلك جاءت الحكومة تتجاوب مع رغبة هذا المجلس فقدمت مشروع هذا القانون من اجل الغاء او تعديل هذا القانون تمسها مع سياستها التي طلب المجلس من الحكومة ان تعينها واخذت الثقة على اساسها . لذلك أنا انني على اقتراح الاستاذ سليم الزعبي بأن هذا القانون جاء مع رغبة هذا المجلس ورغبة سريعة من الحكومة ، واثني على الاقتراح بان ينظر به هذا المجلس الان وان يوافق عليه وشكراً .

الان الحقيقة أصبحت الصورة واضحة ، فيه اقتراحين ، عندي اقتراح بأحالة الى اللجنة واقتراح تأجيله واقتراح النظر فيه حالا ، ثلاثة

معالي رئيس المجلس

هكذا من المأهول

اقتراحات . فأول اقتراح عندنا إحالته إلى اللجنة القانونية وهذا تتي عليه من الجميع ، من يوافق من المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية ؟
عد الاصوات

السيد الأمين العام

"٥٥" صوت

"٥٥" صوت ويحال إلى اللجنة القانونية . المادة التالية.

السيد الأمين العام

٢ - مشروع قانون معدل لقانون نقابة المرضين والمرضات والقابلات
القانونيات لسنة ١٩٨٨ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٩٠٨٣/٩

التاريخ : ١٧/١٠/١٤٠٨

الموافق : ١٩٨٨/٦/١

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع (قانون معدل لقانون نقابة المرضين والمرضات والقابلات القانونيات لسنة ١٩٨٨) بشكلكه الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٢ مع الاسباب الموجبة له ، وجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

الاسباب الموجبة

المشروع القانون المعدل لقانون نقابة المرضين
والمرضات والقابلات القانونيات

لما كانت مهنة التمريض من المهن التي تدعو الحاجة إليها إلى درجة جعل وزارة الصحة والمؤسسات الطبية الرسمية الأخرى تستقدم أعداداً كبيرة من المرضات من دول مختلفة في الوقت الذي يقوم به خريجو كليات التمريض بالعمل في المؤسسات الطبية الأهلية والخاصة أو العمل خارج المملكة ، فقد ارتوى تعديل القانون

الحالي ليصبح بالإمكان إلزام المرض أو المرضة أو القابلة بالعمل في وزارة الصحة أو الخدمات الطبية الملكية أو المؤسسة الطبية العلاجية أسرة بالقوانين المتعلقة بالأطباء ، أطباء الأسنان ، والصيادلة وذلك لسد النقص الحاصل في الخدمات التمريضية لدى تلك الجهات ورفع مستوى الخبرة العملية الميدانية لدى الخريجين والخريجات .

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٨٨

قانون معدل لقانون نقابة المرضين والمرضات والقابلات القانونيات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة المرضين والمرضات والقابلات القانونيات لسنة ١٩٨٨) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوماً على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :

المادة ٥ -

لا يجوز لأي شخص مزاولة المهنة في المملكة بأي صفة إلا :

أ - إذا حصل على ترخيص من الوزير بذلك وسجل عضواً في النقابة .

ب - وعمل لدى الوزارة أو الخدمات الطبية الملكية للقوات المسلحة أو المؤسسة الطبية العلاجية في وظيفة تتعلق بالمهنة لمدة ستين إذا كلف بذلك وتم تعيينه فيها .

معالي رئيس المجلس

سماعة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

الواقع أنا اتصلت مع الاخ الأمين العام لتأجيل أو عدم عرض هذا القانون المعدل لقانون المرضين والمرضات والقابلات القانونيات إلى وقت آخر .
الصوت يا سيدي الشيخ ما سمعنا كلنا .

معالي رئيس المجلس

سماعة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

أنا اتصلت عندما استشارني سيادة الاخ في المرة الأولى ، قلت له لا بأس ولكن بناء على اقتراح من دولة الرئيس قلت له أن يؤجل عرض هذا القانون . لذا أرجو أن يؤجل إحالة هذا المشروع للتعديل على اللجنة القانونية .

أي مشروع ؟

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأصول

سماعة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

معالي رئيس المجلس

سماعة وزير الدولة

للشؤون البرلمانية

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الصحة

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

رقم الاقتراح: ٧٦

التاريخ: ١٦/١/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

يشكر الكثيرون من عدم تكتهم من افراز اراضيهم الزراعية المشتركة إلا اذا كانت حصصهم من الارض
فلات معدودة حدها القانون بحجة المحافظة على الاراضي الزراعية من ان تتحول الى اراض عمرانية .
ان هذا القانون يسبب الاشكالات التالية :

- ١ - افعال الارض بسبب الخلاف بين الشركاء وعدم اتفاقهم على كيفية استغلال الارض .
 - ٢ - يختلف الناس في قدرتهم على العمل والتخطيط لتحسين الارض ومن هنا يكثر التواكل فيما بينهم فبعضهم العامل وبعضهم الحامل .
 - ٣ - ان صاحب الارض الذي تفرز حصته مهما كانت مساحتها يكون لديه الحساس لاستغلالها بكل طاقاته وتعم الفائدة للجميع من جراء ذلك .
 - ٤ - ان هذا الشيوع تزداد الخلافات بين اصحابه كلما طال الزمن بسبب موت البعض ومطالبة ورثته بحصة مورثهم غير المحددة .
 - ٥ - الاتجار السكاني في بلدنا لا نستطيع انكاره ومن هنا فإن البعض يلجأ مضطرا الى تعبير بعض ارضه وليس من العادلة ان يجبره على الشراء من ارض اخرى وهو غير قادر على الشراء ونحرمة من ارضه المملوكة .
- والخلاصة فإن ازالة الشيوع فيه الفائدة العميمة التي تعود على المواطنين بالخير الذي لا يجده في الشيوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١٦/١/١٩٩٠

كامل العمري

نائب / عن دائرة اربد الانتخابية

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

تفضل استاذ حسين .
الواقع هذا الاقتراح المقدم من عدد الزملاء يتعلق بمشروع قانون ، ولذلك
فأنتني ارى تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون بهذا الخصوص .
يعني حالته الى الحكومة ؟
احالته للحكومة لتقديم مشروع قانون بهذا الخصوص .
هل يوافق المجلس الكريم على حالته للحكومة ؟ لاسف ان المادة "٤١"
لا تجهيز هذا يا استاذ حسين . الا بأحالته للجنة . ا يجب ان يبين
الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في
الرأي ما اذا كان هناك احتياج لقبول الاقتراح ام لا ، فاذا تقرر قبول
الاقتراح يحال الى اللجنة المختصة لمناقشته . السيد عبد الرؤوف
الروابدة.

هكذا من الأهل

معالي وزير الأشغال

العامة والإسكان السيد

عبد الرؤوف الروابدة

شكرا معالي الرئيس ، انا اعتقد انك قرأت النص الذي يتعلق باقتراح مشاريع قوانين . ان المقترح هنا هو اقتراح برغبة ، لان الاخوة المقترحين لم يقدموا نصا لهذا المشروع . لو كان هناك نص لهذا المشروع لانتطبقت المادة التي يتحدث عنها معاليكم .

موجود النص . يا سيدي لاصقة فيها نص .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الأشغال

العامة والإسكان السيد

عبد الرؤوف الروابدة

الموزع علينا لا يوجد نص . لا يوجد نص معالي الرئيس . فلذلك هو اقتراح برغبة لان معنى احالته للحكومة تبنيه من قبل المجلس الكريم . يا سيدي فيه امامي نص في الصفحة المرفقة . الاستاذ سليم الزعبي .

معالي الرئيس ، هو حقيقة الامر النظام يقول للجنة القانونية وخاصة المادة "٢٦" الفقرة "٢" من النظام التي تقول ان وظيفة اللجنة القانونية هي تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من اعضاء المجلس . هكذا يقول النظام وهذا هو الحل الذي يجب ان نتبناه . لكن هذا لا يمنع اذا كان في ذهن الحكومة حول هذا الموضوع شيء تقدمه للمجلس كمشروع قانون لانه حقيقة يبدو لي هذه شكوى عامة من كل مناطق المملكة في موضوع الفراز الاراضي ، بحيث يقدم مشروع قانون متكامل بالتعاون مع دائرة الاراضي والمساحة قد يكون اكثر فنية يعني لا يوجد في النظام ما يمنع من ان يذهب الى الحكومة لكن الاصل ان يذهب للجنة القانونية شكرا .

هل يوافق المجلس الكريم على احالته للجنة القانونية ؟ صفحة "١٢" في النظام للجنة القانونية . الاستاذ عبدالكريم .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون

البلدية والقروية والبيئة

السيد عبدالكريم الدغمي

شكرا معالي الرئيس ، حقيقة المادة "٤١" التي قرأتها معاليك واضحة تماما ، ويجب على مقدم الاقتراح ان يبين الاسباب الموجبة وان يقرأ الاقتراح في المجلس ويضع الرئيس في الرأي ما اذا كان هنالك احتياج

لقبول الاقتراح ام لا اما قبل ذلك فلا يجوز ان نصوت على احالة الاقتراح الى اللجنة القانونية . يجب ان يضع المقترح او الزملاء المقترحين النص الواجب تعديله او النص المطلوب تعديله في اي قانون . انا اعتقد ان مسألته الاقتراح تتعلق بقرارات وقد لا تكون بقانون . صحيح ان هنالك قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة لكن هنالك قرارات من مجلس التنظيم الاعلى تحدد الاقتراح في بعض مناطق . ويجب ان يقرأ الاقتراح بشكل واضح سيدي وشكرا .

انت تقرأ في المادة "٤١" ؟ الاستاذ حسين مجلي

شكرا معالي الرئيس ، الواقع ان نظر مثل هذا الشرع القانون يستجيب الى ضرورة ويعالج مشكلة يشكو منها الكثير من المواطنين . لكن اقتراحي بان يحال الاقتراح للحكومة سببه ان هذا الموضوع ومعالجة هذه المشكلة قضية فنية بحتة ، حقيقة الجهات الفنية ادرى بشأن هذا الموضوع وادري بالمشاكل التي يعاني منها المواطنين وتعاني منها هذه الجهات ، ولا اري ان في النظام ما يمنع تكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون بهذا الموضوع .

شكرا دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم ، كما ذكر بعض الاخوان بان المادة "٤١" تتعلق بوضع قانون جديد او تعديل أحد القوانين المعمول بها او الغائه وجب عليه ان يبين الاسباب الموجبة ... الخ . في الواقع هذا يأتي تحت الاقتراح برغبة وان يكن مقدم بتواقيع كثيرة يبقى ضمن هذا المفهوم . فاذا سمحوا لي الاخوان اجد بان حسب منطق النظام بانه يحول للجنة الادارية ويمكن اللجنة الادارية ان تحوله الى الحكومة لتجيب عليه في النهاية كمبادئ وليس لتصنيح مشروع قانون . ان تعطى رأي فني في هذا الموضوع لتجيب على كل هذه الاسئلة وهذه النقاط ، فاذا اتت المجلس بهذه الاجابة كان به اذا لم يقتنع يمكن ان يتقدم حسب النص بمشروع قانون من عشرة نواب ... الخ وشكرا .

الاستاذ سليم الزعبي

معالي الرئيس ، مزبوط هو كل اقتراح برغبة يجب ان يذهب الى اللجنة الادارية هيكل المبدأ العام في نظامنا . لكن فيما يتعلق بالمقترحات

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

هكذا من الأشغال

القانونية المقدمة من أعضاء المجلس ، فيه نص خاص عليها في المادة "٢٦" الفقرة "٢" التي قالت اللجنة القانونية وظيفتها النظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس ، اذن هذا النص الخاص قيد النص العام الذي يتكلم عن الاقتراحات .

الحقيقة يا اخ سليم هذا الذي قدأنا مش اقتراح قانوني ، لو اقتراح قانوني يجب ان يرفق بموجب النظام ، بصيغ المواد .

الاقتراح قانوني معالي الرئيس .

هم يطلبون لكن لم يضعوا صيغته ، لا بد من جهة تصيغه اما الحكومة او اللجنة القانونية . استاذ حسين

معالي الرئيس ، اريد ان اوضح ان الواقع ما فيش مصطلح يعني محدد يقول ان هذه اقتراحات قانونية او غير قانونية ، الواقع مضمون الاقتراح هو الذي يحدد انه يتعلق بقانون ام لا ، واضح من اقتراح الزملاء المتقدمين للاقتراح انه يتعلق بقانون ولتعديل قانون ، فهو الواقع يمكن ان يقال بانه من الاقتراحات القانونية ، الواجب تحويلها الى اللجنة القانونية . لكن اقتراحي بان يعود للحكومة الواقع سببه انه فعلا يتعلق بامور قنية ، فنقول فيها اللجنة القانونية لا بد ان ترجع الى دائرة الاراضي والمساحة والدوائر الفنية لتسمعهم . في تقديري انه من الاسرع والاكثر جدوى ان تقوم بذلك الحكومة . فاذا الحكومة لا ترغب بذلك فتعال الى اللجنة القانونية .

استاذ حسين " اذا اقترح عضو او اكثر وضع قانون جديد او تعديل احد القوانين المعمول بها وجب عليه ان يبين الاسباب الموجبة لذلك وبعد قراءة الاقتراح في المجلس يضع الرئيس في الرأي " تفضل .

معالي الرئيس ، هذا الاقتراح الاخوان اذا درسوه يجدوا فيه المبررات الموجبة لاقتراحه ، والمبررات هي اشبه بطلب قانوني يعني بوضع قانون يعني هذه تعتبر اسباب موجبة فعلا لانشاء قانون عليها ، لان الاقتراحات الواردة تتحدث كلها كاسباب موجبة لانشاء قانون وبالتالي انا ارى فعلا ، اثنى على اقتراح الاستاذ حسين مجلي ان الحكومة الان هي المعنية بان تدرس هذه الاسباب من خلال كادرها الفني وتجييب على ان الاقتراح يصنع قانون او ان يعود لها بعد الى اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس
السيد عبدالله النصور

الدكتور عبدالله النصور ثم الاستاذ ذوقان معالي الرئيس ، الاقتراح التالي الذي يتلو هذا الاقتراح مقدم من مجموعة من الزملاء بقصد تعديل قانون العمل . الزملاء الذين تقدموا بالاقتراح الثاني وضعوا نصا مقترحا لآرائهم ، اما هذا الاقتراح الاول فهو يتنص خطرة واحدة عما فعلت المجموعة الثانية من النواب التي اقترحت نصا ، الان الذين يقترحون ان يحال هذا الاقتراح الى الحكومة لتفحص قانونا وفق الرغبة المعروفة ، اعتقد انهم يحملون الحكومة ما لا يجب ان تحتمل . فما الذي يحصل لو تقدمنا عشرة نواب باقتراح قانون ما مثل قانون الشبوعية مثلا ، كانت الحكومة غير مقتنعة بهذا الاقتراح ، فهل يطلب اليها ان تصرغ قانونا هي في الاصل ليست مقتنعة به ؟ ولذلك الذين يقترحون باحالة مثل هذه الرغبات الى الحكومة ، الواقع سوف ينتج عن هذا الاقتراح اخطاء كثيرة في المستقبل في غير هذه الناحية . انا اقترح اما ان يعود الى الموقعين بعضهم انكارهم بتعديلات على مواد وقرارات معينة لتذهب الى اللجنة القانونية ، او ان تذهب الى اللجنة القانونية مباشرة وشكرا .

يا سيدي الحقيقة النص في الدستور المادة "٩٥" يقول " فاذا رأى المجلس قبول الاقتراح احالة على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها او في الدورة التي تليها " تفضل معالي وزير الشؤون البرلمانية .

المادة "٩٠" من النظام " كل اقتراح برغبة لاحد الاعضاء يجب ان يقدم كتابة الى رئاسة المجلس ويخير الرئيس المجلس به في اول جلسة لاحالته على اللجنة الادارية " صيغة هذا الاقتراح لم يتقدم الموقعين على هذا الاقتراح على انه اقتراح ، اما بصيغة شكوى " يشكو الكثيرون " بدأوا بـ " يشكو الكثيرون " هذه الشكوى من مواطنين لعدم تمكنهم من افراز الاراضي الزراعية لاقبل من عشرة دولارات لغابات منع تحويل هذه الاراضي الى عمرانية . وهؤلاء يطالبون بالسماح لهم بان يكون الافراز اقل من عشرة دولارات ، اذن هذه شكوى والشكوى تحال الى اللجنة الادارية ، واللجنة الادارية تنظر في هذه الشكوى وتعيدها الى هذا

هكذا من الشكوى

المجلس والمجلس اذا رأى ان يحيل هذه الشكوى الى الحكومة او عدم النظر في هذه الشكوى . ويضمن رفع هذه الشكوى الى الحكومة برأي هذا المجلس . لذا ارى ان يحال او يحال هذه الشكوى الى اللجنة الادارية لتنظر فيها وتعرض قرارها على هذا المجلس .

الاستاذ ذوقان الهنداري ثم الاخ عاطف .

كنت اريد ان اتكلم بالمادة التي تكلمت بها معالي الرئيس وهي المادة "٩٥" بدايتها " يجوز لعشرة او اكثر من اعضاء اي من مجلسي الاعيان والنواب ان يقرروا القوانين " الواقع ان الرغبة امامنا هي ليست قانون ، ليست اقتراح قانون هي اولا معنونة باقتراح برغبة ، ثانيا هي عبارة حتى مع احسن التفسيرات هي عبارة عن اسباب موجبة لقانون فهي ليست قانون . لذلك لا تنطبق عليها هذه المادة ، هي اميل ان تكون اقتراح برغبة فلذلك انا اؤيد ما ذهب اليه النائب السيد عبدالرؤف الروابدة من ان هذه هي اقتراح برغبة لا اكثر ولا اقل ويحال الى اللجنة الادارية . هي ليست اقتراح قانون ، لو كانت اقتراح قانون لحول الى اللجنة المختصة وهي اللجنة القانونية وشكرا .

شكرا . السيد عاطف البطوش

شكرا معالي الرئيس ، بسم الله الرحمن الرحيم . القانون اصلا جاء قيد على الملكيات ، لان الدولة قدرت في تلك الفترة ان هنالك معالم ترتبط باصدار مثل هذا القانون التي هي تقطع الملكيات وخاصة في الاراضي الزراعية وتحولها الى البناء وهذا يشكل عبئ على اقتصاد البلد الزراعي عندما تذهب هذه الاراضي الى العمار . لكن برزت في هذا القانون من خلال التطبيق مشاكل ، وطبيعي ان الارض من خلال انتقالها بالملك او الارث او ابيع ستتقسم ، يعني رجل يملك "٩٠" دونات ، فمات عن ستة او سبع ابناء هل تبقى هذه الارض مملوكة على الشيوخ ؟ اذن ارى اما ان يحول هذا القرار الى اللجنة الادارية او اذا اقتنعت الحكومة بان المشاكل التي برزت من تطبيق هذا القانون جذيرة بتعديلها ، فعندها تتقدم بتعديل القانون او إلغاء بعض المواد التي تتعارض مع .

الاستاذ جمال حداد

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة لكثرة الاقتراحات برغبة ولقصر المدة

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداري

معالي رئيس المجلس
السيد عاطف البطوش

معالي رئيس المجلس
السيد جمال حداد

الهاقية لعمر الدورة الحالية ، فيمكن هيك اقتراحات او هيك قوانين ومشاريع قوانين واح ينتهي المجلس وما نشوف ايش نتيجتها . صحيح فيه خطأ فني في تقديم الاقتراح لكن الحقيقة كل المزارعين يشكرو هذا الامر . فاما اقترح تقديمه للحكومة مباشرة لتقديم مشروع قانون جديد يراعي تقديمه للحكومة مباشرة لتقديم مشروع قانون جديد يراعي مصالح المزارعين واصحاب الارض ، والا اذا بقيت الامور تتقدم باقتراح برغبة وليعود علينا ثانية لنتناوره هنا فهذا بتصورني بعد اربع سنوات تأخذ نتيجة .

تفضل .. الدكتور احمد

بسم الله الرحمن الرحيم ، انا باعتقد ان احالة القوانين او الاقتراح برغبة الى الحكومة سيأخذ روتيننا جديدا ايضا ، ثم يحال الى المجلس ثم يرى المجلس رأيه وهكذا فتصبح دوامة كبيرة . رد هذا الاقتراح الى اللجنة القانونية المختصة والمطلوب به تعديل قانون شيوخ الارض ، الحقيقة شيوخ الارض يعني انا الذي تبنيت هذا الموضع ووافقتني عليه عدد كبير من النواب واعتقد انها مشكلة تهم الجميع . ان المواطنين الذين يمتلكون قطع من الاراضي غير مفرزة يتألمون كثيرا لانهم لا يستطيعون ان يستخدموا ارضهم ولا يستطيعون ان يفعلوا بها شيئا ما دامت مملوكة لاكثر من واحد واكثر من عشرة ... الخ . فني طرفنا الحاضر ان الكثيرين لا يمتلكون اكثر من خمسة دونات او ستة دونات ، اما ان نعرض عليهم عشر دونات فاكثر . الحكومة قالت رأبها سابقا وان تعيد رأبها مرة اخرى ثم يعاد الى المجلس هذا امر يعني عودا على بدء . فلا بد برأيي ان تنتظر به اللجنة القانونية وتعديل القانون بعد ان يطرح امامها وهذا هو الرأي الذي اميل اليه والذي يشكرو منه المواطنين كما ذكرت فعلا . وبارك الله فيك .

شكرا . الدكتور احمد

معالي الرئيس ، هناك حكمة قديمة اعتقد انها في بعض الدول العربية والافريقية على ما اظن ان من قام ليتكلم ليقف على رجل واحدة .

ايش يا دكتور خلصت ؟ تفضل

عندما يريد احد ان يتكلم ليقف ويقف على رجل واحدة هذا ما عنيت .

معالي رئيس المجلس
السيد كامل العمري

معالي رئيس المجلس
السيد احمد عتاق

معالي رئيس المجلس
السيد احمد عتاق

هكذا من الأهل

اقترح ان يكون الانجاز الي دونم واحد خصوصا في المناطق الجبلية .
هذا موضوع اخر ، بعدين تأتية هذا في نصوص القانون . الان احنا عندنا اقتراح الحقيقة واضح . معالي وزير الشؤون البلدية .

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

شكرا معالي الرئيس ، حقيقة ان الموضوع موضوع عدم اقرار الاراضي لاقبل من عشرة دوليات هو ليس قانون ، هو قرار صادر عن مجلس التنظيم الاعلى . مما يدل على ان هذا الاقتراح هو اقتراح برغبة واوحد ما ذهب اليه الاستاذ ذوقان الهنداوي والاستاذ عبدالرؤف الروابده لانه ليس اقتراح بتعديل قانون . المسألة مسألة قرار اداري صادر عن مجلس التنظيم الاعلى ، لذلك اقترح احالته الى اللجنة المختصة لدراسته وابداء الترسية فيه للحكومة وشكرا .

شكرا يا سيدي ، معالي وزير الشؤون البرلمانية .

معالي رئيس المجلس
سماحة وزير الدولة
للشؤون البرلمانية

اذا سمحت ، نحن لا تناقش القانون او النظام ، نحن نقاش على ايه لجنة يحال هذا الاقتراح ، النظام واضح . المادة "٩٠" التي قرأتها كل الاقتراحات تحال الى اللجنة الادارية والمادة "٩١" على اللجنة الادارية ان تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن الاقتراحات التي تحال عليها بجواز النظر فيها او رفضها فاذا قرر المجلس جواز النظر فيها احالها على اللجنة المختصة بالموضوع "اللجنة الادارية تقرر هل من الضروري النظر في هذا الاقتراح ام لا ثم اذا كان القرار ايجابيا هذا المجلس يحيل هذا القرار او هذا الاقتراح الى اللجنة المختصة ، واللجنة المختصة في هذا الموضوع هي اللجنة القانونية . اذن الاقتراح يحال على اللجنة الادارية وتولفيرا للوقت وبدون الوقوف على رجل واحدة .

هل يوافق المجلس الكريم على احالته على اللجنة الادارية ؟

معالي وزير العدلية

حقيقة اذا رجعنا الى نص المادة "٤١" من النظام ورجعنا الى السؤال المطروح او خليتي اقول الاقتراح المطروح نجد ان ليس هناك اي تناقض بينهما ، فمقدموا الاقتراح قد مارسوا حقهم القانوني وبنفس الوقت قد سبوا الاقتراح بدليل البتة الواردة في هذا الاقتراح الامر الذي يحتمل

مع نص المادة "٤١" من نظام الداخلي للاقتراح حول وضع قانون او تعديل قانون وهو مشروع تعديل قانون الطلب تعديل قانون المطلوب منهم ان يضعوا التسبب لذلك وقد وضعوا التسبب في اقتراحهم اذا عدنا الى الاقتراح فهو مسبب من خمسة اسباب لطلبهم فواجب الان ان نطبق نص المادة (٤١) التي تقول بالتسبب اذا رأى الرئيس والمجلس احالة الاقتراح الى اللجنة القانونية فهذا المطلوب ، فالان الامر متروك للمجلس في احالة الاقتراح للجنة القانونية مع التاكيد بأن الاقتراح مستوفي كل شروطه القانونية .

معالي رئيس المجلس

شكرا ، الاستاذ عبدالسلام فريحات اخر المتكلمين ان شاء الله في الموضوع . وبعدين نظرحه للتصويت .

السيد عبدالسلام فريحات

شكرا معالي الرئيس ، الحقيقة كما ذكر الزميل سعادة الاستاذ حسين مجلي يعني العبرة في الموضوع وليس في الشكل ، هذا الاقتراح يبدو من مضمونه انه اقتراح لتعديل قانون ، لاجراء تعديل على قانون او ربما انشاء قانون جديد اذا لم يكن هناك قانون سابق يحكم هذه العملية . فالاقتراح بمقتضى بحال للجنة القانونية اذا رأى المجلس ذلك ، هذا هو حكم نص المادة "٤١" . اما اذا كان كيف بانه اقتراح برغبة فيمكن للمجلس بموجب احكام المادة "٩٢" ايضا ان يحيله الى الحكومة فارى ان يطرح الموضوع بهذا الشكل ، اذا اقر بانه مشروع قانون او تعديل قانون فيحال الى اللجنة القانونية واذا كان اقتراحا برغبة ان يحال الى الحكومة .

معالي رئيس المجلس

السيد محمد المعمر

الاستاذ محمد المعمر
شكرا معالي الرئيس ، حيث توجد قوانين تعالج هذه المشكلة والمشاكل المشابهة لها وهناك حلول لدى الدوائر الرسمية المختصة ، ارى تحويل هذه الرغبة للحكومة عن طريق اللجنة الادارية ثم بعد الرد ان اعجبنا الرد والحلول يمكن الاخذ بها وان لم تعجب ولم تحمل المشكلة ينظر بها كاقترح قانون جديد .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس
طبعا رغبة الاخوان مقدمي الاقتراح حول موضوع اقرار الاراضي الزراعية المشتركة . هذه الرغبة تتعلق بأكثر من قانون بالمناسبة مثل بقانون واحد ، فيه عندنا قانون الزراعة فيه عندنا قانون تنظيم المدن

هكذا من الشغل

والقرى هل هي ضمن التنظيم ام لا ؟ على هوى التقسيمات الموجودة . هل هو يتعلق بقرار كما ذكر معالي وزير البلديات ، اللجنة العليا للتنظيم ، عشر دوقات لا يستطيع ان اجيب الان بكم قانون يتعلق هذا الاقتراح ، اذا سمح الاخوان اننا ارى ان يحال الى الحكومة عن طريق اللجنة التي تترأسها مناسبة ، يعني مش مختلفين فيها ، لدراسة هذا الاقتراح ووضع المجلس الكريم بالصورة الكاملة ما هو موجود ، فأذا ارادوا صاحبي الاقتراح ، اذا اقتنعوا بالجواب كان به ، اذا ما اقتنعوا عندئذ يلجأ الى اقتراح تعديل القانون حسب نص الدستور الموجود في المادة "٩٥" . اما الان يا ترى مقدمي الاقتراح ما هو المقصد بالتحديد ؟ هل هو قانون الزراعة ؟ هل هو مجلس التنظيم الاعلى ؟ هل هو قانون المدن والقرى والتداخل ؟ لان في احواض القرى فيه شيء اسمه خمسة دوقات على مسافة معينة في التنظيم مش عشرة ، اربعة دوقات ، اربعة دوقات ما تعرف هل المقصود الاربع دوقات ان ننزلهم الى دوقين ؟ او المقصود العشرة ننزلهم الى خمسة ؟ او قانون الزراعة ، اذا ارض زراعية ان نقتتها ؟ لا تدري الصحيح اننا بالنسبة لي مع كوني وضع هذه القوانين سابقا . ولكن لا ادري دقة الموضوع بالنسبة لي الان فيحتاج الامر الى توضيح فقط وشكرا .

شكرا ، السيد نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم ، معالي الرئيس حضرات الاخوان . ان هذا الوضع الذي تكلم او تقدم بطلب رغبة اخواننا الزملاء ، في الواقع يتعلق بقضايا البيوع ولولا البيوع ، بيوع الاراضي لما قسمت المناطق الزراعية الى عشرة دوقات لان هذا الامر يتعلق بالبيوع واصبحت القطعة الصغيرة الان التي تتألف من عشر دوقات غير مرغوبة في الشراء ، فيه ناس يدهم اكثر من الدوقات هذه ، فانا اعتقد ان المادة "٩٠" والمادة "٩٢" والمادة "٩٥" التي اشار اليها الزملاء ما تتعلق بهذا الموضوع اطلاقا ، هنالك فيه قانون تفضل به دولة الرئيس ، قوانين الواقع قانون الزراعة وقانون تنظيم المدن ومجلس التنظيم الاعلى ، ومن اجل ازالة الشبوح اننا اريد دولة الرئيس لان هذا هو الواقع ، يجب ان تعود هذه القضايا الى الاشخاص المعنيين ينظروا بها وينظروا بما يتعلق بهذا الموضوع لانه فيه

معالي رئيس المجلس
السيد نايف الحديدي

قانون لا اذكر رقم هذا القانون ، ولكن يطبق الان في عمان الكبرى هذا القانون يضم احواض ، اطن طبق في اريد . فهذا نفس الشيء هو يقسم المناطق بحيث يأخذ كل واحد حصته بشكل عادل . فانا من رأي دولة الرئيس بان تعاد هذه الرغبة الى الحكومة بدون ما تروح للجان الاخرى ، وانا احد افراد اللجنة القانونية اعتقد بأن سيمر علينا وسننظر في هذا القانون اذا رفع اليها من قبل الحكومة وسنستدعي الاشخاص الفنيين الذين سيضعون هذا القانون والسلام عليكم .

تفضل

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الرحيم العكور

بسم الله الرحمن الرحيم ، يعني هو التوضيح لفكرة ما طلبه دولة الرئيس . ليس المقصود الاراضي الخاضعة للتنظيم داخل حدود البلديات ليس هذا هو المقصود . هناك اراضي في محافظة اريد ، مناطق زراعية خاصة اراضي الصريح ، الحصن ، حوارة ، ايدون ، سال ، مجموعة كبيرة من اراضي محافظة اريد في المناطق الزراعية اصبحت هذه الاراضي تشكل عائقا في طريق استغلالها لان كل عشرة مجتمعين بدوين او ثلاث دوقات ، فاصبح متعذر استغلال هذه الارض . احنا الان نطالب بتفعيل الارض استغلال الارض . جاء هذا الاقتراح من اجل ازالة الشبوح الى اقل درجة دونم ، بحيث ان الناس تستطيع استغلال هذه الارض بصورة سليمة خارج حدود البلديات وليس المقصود داخل حدود البلديات .

شكرا ، احنا بعد ما انتهينا من دراسة كافة الواجه لهذا الاقتراح نطرحه للتصويت الان ، عندنا اقتراح احواله للجنة الادارية ومن ثم للحكومة او الى اللجنة القانونية وكل له سنده في النظام . معالي الوزير .

معالي رئيس المجلس

سماعة وزير الدولة
للشؤون البرلمانية

الواقع التصويت على احالة هذه الشكوى او هذا الاقتراح الى القانونية او الادارية والنص صريح مخالف للنظام . النظام صريح يحال هذا الاقتراح او هذه الشكوى الى اللجنة الادارية وهي تنظر في هذه الشكوى او هذا الاقتراح وتقرر النظر او عدم النظر ، ثم اذا قررت اللجنة النظر في هذا الاقتراح يحيله الى المجلس ، والمجلس اذا قرر الاخذ بهذا الاقتراح يحمله الى اللجنة المختصة واللجنة المختصة هي اللجنة القانونية في مثل هذا

هكذا من المأهول

الموضوع . لذا أرجو ان يحال هذا الاقتراح للجنة الادارية لتنظر فيه ومن ثم يحال للجنة المختصة .

معالي رئيس المجلس

شكرا يا سيدي ، مطروح على المجلس الكريم الان احالته الى اللجنة الادارية من يوافق ؟ يرفع يده رجاء . المادة "٥" من الدستور ايش يقول ؟ يقول في الدستور ، الدستور ملزم ، تفضل .

السيد سليم الزعبي

معالي الرئيس ، يعني الحقيقة يا اخوان العبرة في المقاصد والمعاني لا الالفاظ والمياني ، هذا اقتراح برغبة صح معنون هيك لكن هو في واقع الحال كمعنى ومضمون هو اقتراح بتعديل قانون .

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

وين المخالفة للنظام ؟
الآن اقرأ لك معالي الرئيس ، الحقيقة هذا الاقتراح يتعلق بتعديل قانون تقسيم الاموال المنقولة . وهو اقتراح بتعديل قانون والمادة "٩٥" من الدستور بتقول « يجوز لعشرة او اكثر من اعضاء اي من مجلسي الاعيان والنواب ان يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس » .

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

احنا شو قلنا غير اللجنة المختصة ؟! اخذنا على اللجنة المختصة يا اخ سليم هل هي الادارية او القانونية ؟
مكنني اكمل كلامي معالي الرئيس ، المادة "٢٦" من النظام هي اعتبرت اللجنة القانونية هي اللجنة المختصة بدراسة هذا الاقتراح . احنا حقيقة لما حكينا عن الحكومة هدفنا كان الاسراع في هذا الموضوع ، لكن كقانون ودستور ونظام هو من اختصاص اللجنة القانونية واعتقد انه لا يجوز ان يصوت على ذلك .

معالي رئيس المجلس

على كل حال هنالك عدة وجهات نظر ، فانا بطرحه على المجلس الكريم فليفضل هو فيه رايه ، هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الادارية ؟ من يوافق يرفع يده وعد الاصوات .

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

"٤٣"

"٤٣" وقار هذا الاقتراح المادة التالية .

٢- اقتراح برغبة رقم "١١١" تاريخ ١٩٩٠/١/٢٠ مقدم من عشرة نواب بشأن تعديل قانون العمل رقم "٢١" لسنة ١٩٦٠ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاقتراح (١١١)

١٩٩٠/١/٢١

التاريخ ١٩٩٠/١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

تحية طيبة وبعد :

ترجو التكرم بادراج اقتراحنا المعدل لقانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ المادة (١٢) ، (١١) وذلك للأسباب الموجبة التالية :

- ١ - ان هذا الاقتراح سيسهم في حل جزء من مشكلة البطالة حيث تقوم هذه المكاتب في حالة فتحها بتصويق العمالة الاردنية للخارج خاصة دول الخليج العربي بالاضافة الى تشغيل عدد من الاردنيين منها داخل الاردن .
- ٢ - انها تدر ارباحا على اصحاب هذه المؤسسات والشركات من مصادر خارج المملكة وتسهم في زيادة مدخولات المملكة من العملة الصعبة حيث ستقتاضي هذه المكاتب فيما اذا فتحت اجروها من اصحاب العمل في الخارج وبالعملة الصعبة . بالاضافة الى مدخولات المملكة من العملة الصعبة ممن سيعملون في الخارج من الاردنيين بواسطتها .
- ٣ - لا نرى ان هناك اي ضرر مادي او معنوي يلحق باي كان نتيجة فتح هذه المكاتب وهي موجودة في كافة عواصم وبلدان العالم .
- ٤ - ان فتح مثل هذه المكاتب يشجع القطاع الخاص في الاسهام في حل مشكلة البطالة وهذه ظاهره ايجابية .

راجين من المجلس الكريم قبول هذا الاقتراح واحالته على اللجنة المختصة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نرفق طيه صورة عن المادة ١٣ والتعديل المقترح لهذه المادة .

هكذا من الترحيل

هكذا من المأهول

المادة (١٣) مكاتب الاستخدام	المادة كما وردت في القانون الأصلي
١- لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن تؤسس مكاتب للاستخدام لمساعدة العمال على الاشتغال في أعمال ملائمة لهم وللمساعدة أصحاب الأعمال في الحصول على الأيدي العاملة ويجوز للهيئات تأسيس مكاتب للاستخدام بشرط عدم استيفاء أجر من العامل في مقابل خدمته وبشرط الحصول على ترخيص من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل مزاولة عملها وتكون جميع مكاتب الاستخدام خاضعة لإشراف مدير دائرة العمل.	١- لوزارة العمل أن تؤسس مكاتب للاستخدام لمساعدة العمال على الاشتغال في أعمال ملائمة لهم وللمساعدة أصحاب الأعمال في الحصول على الأيدي العاملة ويجوز للهيئات تأسيس مكاتب الاستخدام بشرط عدم استيفاء أجر من العامل في مقابل خدمته وبشرط الحصول على ترخيص من وزارة العمل قبل مزاولة عملها وتكون جميع مكاتب الاستخدام خاضعة لإشراف مدير دائرة العمل.
٢- لوزارة العمل الحق في منع رفض فتح مكاتب استخدام أو شركات خاصة تعنى بتسويق العمالة الأردنية في الخارج ، على أن تخضع لإشراف الوزارة وأن تتخذ بالاجمور التي تحددها لقااء خدمتها.	٢- لوزارة العمل الحق في منع رفض فتح مكاتب استخدام أو شركات خاصة تعنى بتسويق العمالة الأردنية في الخارج ، على أن تخضع لإشراف الوزارة وأن تتخذ بالاجمور التي تحددها لقااء خدمتها.

قانون العمل رقم (٢١) لسنة ١٩٩٠

محضر الجلسة الخامسة عشر من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم السبت ٢/١٧ / ١٩٩٠ ميلادية

معالي رئيس المجلس
الجميع
السيد الأمين العام

٣ - اقتراح برغبة رقم "١٢٠" تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائبين محمد دردر ، ونادر الظهيريات بشأن احتساب جميع سنوات الخدمة مقبولة للتقاعد للعسكريين الذين دخلوا الخدمة قبل السن القانوني .

رقم الاقتراح ١٢٠
التاريخ ١٩٩٠/٢/٧

اقتراح برغبة

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اقترح على الحكومة الرشيدة احتساب جميع سنوات الخدمة مقبولة للتقاعد للعسكريين الذين دخلوا الخدمة قبل السن القانوني بعام أو عامين بعد حسم الاستحقاقات التقاعدية من رواتبهم للسنوات التي سبقت سن الدخول الرسمي ، علما بأن غالبية هؤلاء هم من بدأوا عملهم جنودا بدون رتبة .

النائب

محمد دردر ، نادر ظهيريات

معالي رئيس المجلس
الجميع
السيد الأمين العام

٤ - اقتراح برغبة رقم "١٢١" تاريخ ١٩٩٠/٢/٧ مقدم من سعادة النائبين محمد دردر ، ونادر الظهيريات بشأن إعادة النظر في موضوع تشجيع طلاب كليات المجتمع إلى الأكاديمي ، وتأهيل تربي وأعطائهم فرصة استكمال ساعات التأهيل الناقصة عليهم ، وعددها "١٤" ساعة .

رقم الاقتراح (١٢١)

التاريخ ١٩٩٠/٢/٧

اقتراح برغبة

معالي السيد رئيس مجلس النواب المحترم

اقترح على وزارة التربية والتعليم إعادة النظر في موضوع تشجيع طلاب كليات المجتمع الى أكاديمي وتأهيل تربوي واعطائهم فرصة استكمال ساعات التأهيل الناقص عليهم وعددها (١٤) ساعة للأسباب التالية :

١ - ان طلاب السنة الثانية حالياً فوجئوا بتطبيق هذا القرار بعد قبولهم في الكليات العام الماضي .

٢ - ان هؤلاء الطلاب لم يخضعوا لأسس التشجيع التي بدأ تطبيقها على طلاب السنة الأولى هذا العام.

٣ - ان جميع الكليات الخاصة اعتمدت نظام التأهيل التربوي لجميع طلابها مما حرم طلاب الكليات الحكومية من هذا الغرض .

النائب النائب

نادر ظهيرات محمد علي درود

معالي رئيس المجلس

الجميع

السيد الأمين العام

بحال للجنة الادارية ، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقون

٥ - اقتراح برغبة رقم "١٢٢" تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ مقدم من خمسة

وعشرين نائباً ، بشأن تعديل النظام الداخلي لمجلس النواب .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاقتراح (١٢٢)

التاريخ ١٩٩٠/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : تعديل النظام الداخلي للمجلس

الاشارة : المادة ١٣٥ من النظام الداخلي

نظراً لما يعانيه المجلس من ضعف في آلية التنفيذ اثناء توزيع اعماله حسب ما ورد في النظام المشار اليه وتراكم الاعمال في اللجان الدائمة والمؤقتة على حد سواء فالتنا نقترح تعديل النظام الداخلي للمجلس ليتفق والمتغيرات الجديدة في النظم الادارية الحديثة علماً بأن هذا النظام قد تم وضعه عام ١٩٥٢ .

والسلام عليكم ...

هكذا من المأهول

السادة

- ١ - يوسف العظم
- ٢ - جمال الصرايرة
- ٣ - د . ماجد خليله
- ٤ - د . عبد اللطيف عريبات
- ٥ - د . محمد أبو فارس
- ٦ - عبد المنعم أبو زنت
- ٧ - د . يوسف الخصاونة
- ٨ - د . علي الخوامدة
- ٩ - د . أحمد الكرنحي
- ١٠ - سلامة الغريزي
- ١١ - د . همام سعيد
- ١٢ - فؤاد الخلفات
- ١٣ - كامل العمري
- ١٤ - أحمد الكفارين
- ١٥ - عاطف البطروش
- ١٦ - طاهر المصري
- ١٧ - د . أحمد عتاي
- ١٨ - فخري قعوار
- ١٩ - إبراهيم خريسات
- ٢٠ - حمزة منصور
- ٢١ - د . عوني الشير
- ٢٢ - محمد درود
- ٢٣ - بسام حناين
- ٢٤ - سعد السرور
- ٢٥ - عبدالعزيز جبر

معالي رئيس المجلس
الجميع

يحال للجنة القانونية هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟
موافقون

السيد الامين العام

٦ - اقتراح برغبة رقم "١٢٣" تاريخ ١٣/١ / ١٩٩٠ مقدم من سعادة
النائب الدكتور نايف أبو تايه ، بشأن فتح عيادة صحية أو مركز صحي
في قرية الراشدية / لواء العقبة نظرا لبعدها عن العيادات الاخرى .

رقم الاقتراح (١٢٣)

التاريخ ١٣/٢ / ١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

١ - اقتراح برغبة

ارجو معاليكم التفضل بعرض اقتراحي التالي على المجلس الموقر حتى اذا وافق عليه تكرمتم باحالته الى
الحكومة الموقرة .

في قرية الراشدية التي يبلغ عدد سكانها ما يفوق على ١٥٠٠ شخص لا يوجد عيادة صحية أو مركز
صحي لهذا اقترح تنفيذ ذلك نظرا للحاجة الماسة الى العيادة المطلوبة نظرا لبعدها عن العيادات الاخرى .

واقبلوا فائق الاحترام .

النائب

الدكتور نايف أبو تايه

معالي رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

يحال للجنة الادارية . هل يوافق المجلس الكريم على ذلك ؟

موافقون

٧ - اقتراح برغبة رقم "١٢٤" تاريخ ١٣/٢ / ١٩٩٠ مقدم من ستة

عشر نائبا ، بشأن تعديل قانون خدمة العلم .

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم الاقتراح (١٢٤)

التاريخ ١٣/٢/١٩٩٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
عمان

أقتراح برغبة

نرجو ان نتقدم الى الحكومة الموقرة باقتراح تخفيض مدة خدمة العلم من سنتين الى سنة واحدة دون ان يس ذلك بتهيئة الشباب الخاضعين للخدمة للتدريب العسكري اللازم .
والسبب الذي جعلنا نتقدم لهذا الاقتراح هو ضخامة الاعداد من الشباب الذين يطلب منهم الانضمام للخدمة ، الامر الذي ادى الى عدم امكانية القوات المسلحة الى استيعاب مثل هذه الاعداد الكبيرة والى اضطرارها لاسناد مهام ادارية للعديد منهم . اضافة الى ذلك فان ذلك فيما اذا تحقق سوف يخفف الاعباء المالية على القوات المسلحة . وريما يساهم في دعم مصادر الرزق لعائلات المكلفين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

معالي رئيس المجلس
الجميع
السيد الامين العام

السادة :

- ١ - طاهر المصري
- ٢ - جمال الخريشا
- ٣ - د . حسني الشياح
- ٤ - سعد سرور
- ٥ - ابراهيم خريصات
- ٦ - عبدالله الزينقات
- ٧ - نواف الخوالده
- ٨ - بسام حدادين
- ٩ - جمال الصرايرة
- ١٠ - محمد فارس الطراونة
- ١١ - محمد درودور
- ١٢ - عيسى المدانات
- ١٣ - د . سعد حدادين
- ١٤ - د . نايف ابو تابه
- ١٥ - د . احمد الكوفحي
- ١٦ - عيسى الرميثي

يحال للجنة الادارية . هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟
موافقون

(٦) طلبات المناقشة :

- ١ - طلب المناقشة رقم "٢" تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة التربية والتعليم والتعليم العالي في المملكة.
- ٢ - طلب مناقشة رقم "٣" تاريخ ١٣/٢/١٩٩٠ مقدم من ثلاثة عشر نائبا ، بشأن مناقشة سياسة التسوين والاسعار في المملكة .
- ٣ - مناقشة طلب المناقشة رقم "١" المؤرخ في ٢٢/١/١٩٩٠ بشأن اخطار الاستراتيجية الاسرائيلية على الاردن والمنطقة .

هكذا من أهل

رقم الطلب (٢)

التاريخ ١٩٩٠/٢/١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نحن النواب الموقعون ادناه نطلب من المجلس تخصيص يوم لمناقشة سياسة التربية والتعليم والتعليم العالي في المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام .

رقم الطلب "٣"

التاريخ ١٩٩٠/٢/١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

نحن النواب الموقعون ادناه نطلب من المجلس تخصيص يوم لمناقشة سياسة التموين والاسعار في المملكة .

واقبلوا فائق الاحترام .

هكذا من الشاهل

معالي رئيس المجلس

لتحديد موعد المناقشة في هذا الموضوع ، احنا ايضا عندنا موضوع مناقشة اليوم فطالبين زملائنا "٤٩" واحد من الزملاء الكرام طالبين تأجيله الى الاسبوع القادم . نص النظام الحقيقة يفرض علينا ان يكون خلال عشرة . ما يعرف كيف وقت الحكومة وكيف وقت المجلس الكريم ، ان هذيك مطروحة اليوم على المجلس وطلب الاخوان ارجاءها . تأتي لها بعدين تطرحها على الارجاء لان الحقيقة الطلب كامل "٤٩" واحد فالأغلبية طالبين الارجاء فلا بد من إرجاءها الى يوم السبت القادم . تفضل دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

السبت القادم فيه افتتاح لمجلس التعاون العربي .

معالي رئيس المجلس

يوم الخميس مناسب ؟ للمجلس الكريم مناسب يوم الخميس .

اصرات

يوم الثلاثاء .

معالي رئيس المجلس

الثلاثاء القادم ؟ دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

مع احترامي لرغبة الاخوان بالتأجيل ولكن فيه مواضيع اخرى ، فيه التزام اخر على الحكومة وقسم كبير من النواب مش بس على الحكومة . ليش ما تبدأ الان جزء من النقاش ويكون قد دخلنا جزء من النقاش ، اللي بده يناقش يبدأ .

معالي رئيس المجلس

معالي طاهر بك .

السيد طاهر المصري

بالنسبة لطلب المناقشة رقم "٢٠" طالما هناك اقتراح والأغلبية موافقة عليه لتأجيل المناقشة رقم "١" الى السبت او الجلسة القادمة وليس بالضرورة السبت القادم لكن الجلسة القادمة . فأنني اقترح على الاخوة الزملاء الذين تقدموا بطلب المناقشة رقم "٢" بان يؤجلوا طلبهم ، يقدم للجلسة القادمة لكي يحدد له موعد في الجلسة القادمة ضمن اللذة القانونية المحددة بعشرة ايام .

معالي رئيس المجلس

موافق المجلس الكريم على الارجاء الى الجلسة القادمة بالنسبة للمشروع اللي بين ايدينا في جدول الاعمال ؟ الاخ سليم

السيد سليم الزعبي

يعني لا بد من ان تبدأ بالمناقشة في هذه الجلسة وان حتى عارضنا مشروع طلب المناقشة لم تؤجل . يعني بالحالة هذه بتكون حكمنا النظام تحكمهم سليم لان المناقشة يجب ان تجري خلال عشرة ايام . فلتبدأ بها في هذه الجلسة ولنعرض طلب المناقشة لم تؤجل كشكل قانوني الصحيح .

معالي رئيس المجلس

هو الحقيقة اللي اقترحه الاستاذ طاهر الان ووافق عليه المجلس احنا ما جينا لطلب التأجيل . طلب تأجيل مناقشة سياسة التربية والتعليم ، تحديد موعدنا اليوم مفروض يتم والسياسة التمهينية طلب ارجاءهم الى الجلسة القادمة ليحدد موعدهم على ضوء الظروف وقد يكون في يوم بخلال الاسبوع . فهل يوافق المجلس على ارجاء هاتين المادتين الى الجلسة القادمة ؟

السيد الامين العام

بالاجماع يا سيدي

معالي رئيس المجلس

موافقة . وترجع هاتين المادتين وتأتي الى طلب الارجاء المقدم البنا من "٤٩" نائب للجلسة القادمة التي يحدد المجلس ميعادها . هل يوافق المجلس الكريم على هذا الارجاء ؟ علوا نسيتم ان اذكر انه في هذا الطلب يقول الاخوان وان تكون مغلقة .

السيد الامين العام

الأغلبية

معالي رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

عاهب اعود للنظام والمادة "١٠٥" منه المنشرة ايام هو من تاريخ تقديم الطلب ، فحصل تقديم الطلب وحددت الجلسة خلال العشرة ايام هو من تاريخ تقديم الطلب فحصل تقديم الطلب وحددت الجلسة خلال عشرة ايام . اذن نفلت المادة "١٠٥" فلا يوجد مخالفة للنظام لو تأجل الى اسبوعين ما فيه مخالفة ، لان المقصود يقدم الطلب كتابة ، قدم كتابة للرئيس . ثم حددت المناقشة اليوم ، رغبة الاخوة النواب ان تؤجل عندئذ التأجيل هو بناء على رغبة المجلس .

معالي رئيس المجلس

احنا طرحناه والمجلس وافق . و "٤٩" يا سيدي هي أغلبية المجلس طالبة التأجيل لاول موعد لهذا المجلس . الاستاذ حسين شكرنا سيدي الرئيس . ارغب في ابداء ملاحظة فقط على موضوع ان تكون المناقشة سرية . اعتقد ان الصراع العربي الاسرائيلي ذا علاقة عالمية وليس محلية ، واعتقد اننا في هذا المجلس يمكن ان نقول كلاما شعبيا لا يحتاج قوله في اللغة الرسمية او الدبلوماسية ، واعتقد ان الموقف الشعبي العلني يدعم المواقف الرسمية والمواقف الدبلوماسية التي يمكن ان لا تجهز اللغة الدبلوماسية قوله . ولذلك ولان الصراع مع العدو من العلنية يمكن ولا ارى اي مجال او اي مبرر لاختفائه لانه واصل دوائر الامم المتحدة وكل قرية

هكذا من أهل

في الوطن العربي أو في العالم . ومن هنا فأنني أرى أنه لا مبرر لأن تكون الجلسة سرية .

معالي رئيس المجلس
السيد إبراهيم الخريسات

الاستاذ ابراهيم
شكرا معالي الرئيس ، ارجب ان تقدم الحكومة عند مناقشة هذا الموضوع تصورها الكامل عنه حتى تكون المناقشة مناقشة فاعلة ويعلمون مرثقة من الحكومة وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد جمال حداد

شكرا الاستاذ جمال
شكرا معالي الرئيس ، في هذا الموضوع اذا دخلنا في نقاش مفتوح وجلسة مقترحة باعتقد انه راجح ياخذ اسبوع زمان اما اذا كانت جلسة مغلقة وهذا اللي تأمله .

معالي رئيس المجلس

انا باطرحها على المجلس الكريم هذا الاقتراح بان تكون الجلسة سرية . من يوافق على السرية فيه ؟ من يوافق ان تكون الجلسة سرية ؟ عد الاصوات . الاستاذ يوسف العظم .

السيد يوسف العظم

معالي الرئيس ارجو ان تبدي الحكومة رأيها في هذا الموقف ، اذا كان لدى الحكومة معلومات وحقائق ووثائق لا يجوز ان تلتاح وتنشر في الصحف ارى ان تكون سرية ، واذا كان الامر يتبادل رأى بصورة عامة فلا داعي ان تكون سرية وشكرا .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس
الواقع كما علمت بان المجلس كانت لديه الرغبة بان تكون الجلسة سرية ، وكما هو معلوم للاخوة اعضاء المجلس الكريم عندما تكون سرية الجلسة يمكن للحكومة ان تطرح مواضيع لها طابع السرية ، يعني لا تستطيع ان تفتح جميع الامور مئة بالمئة ، يمكن ان تفتح ٩٨٪ ويبقى ٢٪ . فهذا عائد للمجلس الكريم . اذا كانت الجلسة علنية لنا طريق واذا كانت سرية فسنعطي حوالي ٩٨٪ وكسر وتبقى ١٪ او ٥٪ . الصحيح ليس من المصلحة ان نخوض فيه وهذا عائد الى المجلس الكريم .

معالي رئيس المجلس
السيد سعد حدادين

الاستاذ سعد
معالي الرئيس ، ما دام قدم حضرتك "٤٩" توقيع نائب ، نعمناه "٤٩" نائب يمثلوا الاغلبية في هذا المجلس ، لذلك يطلبون ان تكون الجلسة

سرية . فما فيه داعي لاختل التصويت .

معالي رئيس المجلس

يا اخ سعد احنا ملزمين بالتصويت العلني . احنا ملزمين ما فيه نقاش فيها . وحتى هؤلاء الذين وقعوا بالامكان بعد الحوار مع الزملاء ان يقتنعوا ، الرجال بتغير وتبدل . انا ما يعرف هذه الوثيقة قدامي باقبلها كإقتراح اطرحه على المجلس الكريم ، انت ادعوا " ٤٩ " ليقلولوا لا . لمطروح على المجلس الكريم هل يوافق المجلس على ان تكون الجلسة سرية ؟ دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس ، بس لتوضيح الامور مش اكثر نصف دقيقة ، لانه اخش ما اخشاه ان يكون الدستور المحدد فيما اذا تقدم وليس التصويت . فقط للعناية بهذا الموضوع .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

وين يا سيدي النص هذا ؟
انا باعرف فيه نص ولكن مش حاضري رأسا ، ببساعدوني اعضاء اللجنة القانونية في سرية الجلسة او علانيتها .

معالي رئيس المجلس
السيد حسين مجلي

الاستاذ حسين فيه عندك شيء عن الدستور
رغم قناعتي انه لا يوجد ما يدعو الى السرية ، ورغم قناعتي انه لا يوجد شيء في المساحة العربية لا يعرفه حتى الاعضاء . رغم ذلك فأنني اقول انه اذا ارات الحكومة فيما يمكن ان تقدمه هي من معلومات فليكن سرى ، اما المناقشة فليكن علنية او تدارل . معلومات الحكومة يمكن ان تقول انني ارجب بان اقدم للمجلس معلومات الحكومة يمكن ان تقول انني ارجب بان اقدم للمجلس معلومات ذات طابع سري فليكن ذلك ، ما عدا ذلك فليكن كل ما تقوله علنيا .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

شكرا ، الدكتور همام سعيد ثم الاخ جمال . دولة الرئيس .

يا سيدي فقط المادة "٧٩" اذا سمع معالي الرئيس يقرأها .

معالي رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

من الدستور ؟
لا من النظام الداخلي . (يعتمد المجلس بصفة سرية بناء على طلب الحكومة او خمسة اعضاء " فليه طلب من " ٤٩ " .

معالي رئيس المجلس
السيد همام سعيد

الدكتور همام سعيد اخر المتكلمين .
اذا كان النظام الذي في النظام وهو خمس نواب ، فان رغبة مجموعة من النواب حتى الذين تقدموا بهذا الاقتراح كانت بان تكون الجلسة خاصة

هكذا من الأهل

وسرية ، والقصد منها حتى تكون فيها المصارحة ويكون فيها معالجة بعض المسائل واخذ المعلومات الكاملة دون ان يخفى شيء على المجلس الكريم وشكرا .

شكرا لكم ، تفضل فؤاد . الاخ فؤاد ما تكلم اليوم

شكرا معالي الرئيس ، ان ارد فقط ان استفسر بعد قناعتني ان الجلسة تكون سرية . الذي ارد ان استفسر عنه بعد ان تاخذ هذه المعلومات وبعد ان تفحصها وتفهمها ، ماذا يترتب على هذه المعلومات من عمل ! من قبل مجلس النواب .

هذا شيء في الجلسة بلا شيء نسبق عليه ، شكرا الاستاذ محمد الحاج . شكرا معالي الرئيس ، ارى ان السرية لها خصوصيتها واجابيتها ، فمن اجابيات سرية الجلسة اثرها هذا الموضوع بالمعلومات الكثيرة وبخاصة المعلومات التي قد تكون لها حساسيات معينة شريطة ان تقوم الدولة فعلا باعطاءنا المعلومات التي هي ضرورية للنقاش ، ثم من اجابياتها حتى لا تتحول الجلسة الى خطاب رنانة ترضي الصحف والصحليين واجهزة الاعلام وشكرا .

شكرا لكم ، الان انتهى النقاش في هذا الموضوع . مطروح على المجلس الكريم الاقتراح الذي تقدم به الاخوان بأن تكون الجلسة سرية ، من يوافق عليه ؟

بالاجماع

مرافقة وخلص الجلسة سرية وتعلمكم بموجبها . المادة التالية .

(٧) قرارات اللجان :

١ - قرار اللجنة القانونية رقم "٩" تاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ وقرار اللجنة الصحية وسلامة البيئة رقم "٢" تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ المتضمنان المرافقة على القانون رقم "٢" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان ، كما ورد من الحكومة .

تفضل السيد المقرر ، مقرر اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة القانونية

السيد محمد أبو فارس

معالي الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم " ٩ " .

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٢ ، برئاسة سعادة السيد حسين مجلي ، وحضور مقرر اللجنة سعادة الدكتور محمد أبو فارس وأصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء : كامل العمري ، ابراهيم الخريسات ، عبد العزيز جبر ، محمد المعمر ، الشيخ عبد المنعم أبو زنت ، الدكتور همام سعيد ، الدكتور احمد الكوفحي ، فارس النابلسي ، هشام الشاربي ، محمد فارس الطراونة ، نايف الحديد ، الدكتور عبد اللطيف عربيات ، سليم الزعبي ، عاطف البطروش ، والدكتور ماجد خليفة . ونظرت اللجنة في القرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/٢/٥ الصادر عن اللجنة الصحية وسلامة البيئة والمتعلق بالقانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان ، وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

قرار رقم " ٢ " .

اجتمعت اللجنة الصحية وسلامة البيئة بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥ برئاسة سعادة الدكتور احمد عتاق ورئيس اللجنة ومقرها سعادة الدكتور يوسف الحصاونة ، وحضور اصحاب السعادة السادة الاعضاء : الدكتور علي الخوامدة ، الدكتور سعد حدادين ، الدكتور محمد أبو سليم ، جمال الصرايرة ، المهندس فؤاد الخلفات . ونظرت اللجنة في القانون المؤقت رقم "٢٢" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان . وبعد المناقشة والمداولة ، قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

اللجنة الصحية وسلامة البيئة

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

هكذا من الله

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

القانون مطروح على المجلس الكريم . الاستاذ ذوقان الهنداوي .
اقترح حذف كلمة "الرسمية" الواردة في نهاية التعديل . يقول التعديل "
ويستثنى من تقديم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في
الجامعات الاردنية الرسمية" . اقترح حذف كلمة الرسمية لسببين السبب
الاول سبب شكلي والسبب الثاني سبب موضوعي . السبب الشكلي هو
انه ليس في تشريعات الدولة اي سند قانوني لكلمة الرسمية لتدل على
ان هذه الكلمة تعني الحكومية . ومع ذلك من القرينة يفهم على انها
الجامعات الاردنية الحكومية هذا سبب شكلي غير مهم . لكن السبب
الثاني الموضوعي وهو المهم هو انه فيه بالاردن جامعات اردنية رسمية
لستجاوز هذا الاعتراف الشكلي وجامعات اردنية غير
رسمية غير حكومية هي جامعات اهلية انشئت بموجب قانون الجامعات
الاهلية وهو الآن معروض على مجلسكم الكريم فاذا مرونا هذه المادة
بشكلها نكون قد ميزنا بين الخريجين . مواطنين اردنيين طالبين واحد
يختص في طب الاسنان في جامعة حكومية رسمية والاخر يختص في
جامعة اردنية اهلية فكيف نفرق بين مواطنين بين طالبين وخاصة وان
جميع هذه الجامعات الاردنية الرسمية والاردنية الاهلية هي تخضع
لقانون واحد وهو قانون التعليم العالي الذي يضع جميع هذه الجامعات
تحت مسؤولية واشراف مجلس التعليم العالي الذي يرسم او يقرر انواع
الدراسات وانواع الخطط والمناهج في هذه الجامعات . فبالعالي لا يجوز
ان نفرق بين خريجين جامعيين موجودين في نفس البلد والذي يخطط
لهذين النمطين من الجامعات هو مجلس واحد هو مجلس التعليم العالي .
فحذف كلمة الرسمية تعني شمولية لجميع الطلاب والمواطنين الاردنيين .
وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد مقرر اللجنة القانونية

السيد المقرر
شكرا . الحقيقة الجامعات الاردنية التنسب اعلاها لمستواها العلمي
الرصين الذي يتناسب مع الجامعات التي اعلى خريجوها . اما ما ينتظر
من جامعات اذا كانت وطنية وجيدة فاذا كانت على المستوى المطلوب
وهو امر لا نعلم لغاية الان . لان من شأن الجامعات الوطنية حتى
المعاهد الوطنية تبدأ جادة ثم تتساهل لان الهدف او اكثر اهدافها تجارية .

معالي رئيس المجلس
السيد عبد الحفيظ علاوي

ومن هنا قد تتجاوز في كثير من الامور والمقاييس حتى وان قيدت .
ونحن نحكم على ما هو قائم حتى اذا ظهرت حاجة لما سيأتي فلا مانع
من ان يضاف عبارة او تحذف عبارة وشكرا .
السيد عبد الحفيظ علاوي .

معالي رئيس المجلس
السيد علي الحوامدة

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة أنا اذا كان لا بد من التوفيق او
المساواة فان يخضع الجميع للفحص ، اما ان تساري بين الجامعات الرسمية
والاهلية لان هذا حقيقة لا نستطيع ان نضمن ذلك ، واذا كان لا بد من
المساواة فلتعدل الفقرة بكاملها ولا يستثنى احد من هذا الفحص حفاظا
على صحة المواطنين ، اما اذا اردنا حقيقة ان نأخذ الشرعية لاي جامعة
ونتساهل بصحة المواطن فقضية اظن ليست مقبولة في مثل هذا المجلس
التشريعي خاصة اذا كل واحد مجهز حالة بده يفتح جامعة . وشكرا .

الدكتور علي الحوامدة
معالي الرئيس ، عندما وضع قانون الفحص للطباء البشريين او اطباء
الاسنان او الصيادلة ممن درسوا في كليات وجامعات خارج الاردن ، ثبت
ان مستوى هذه الكليات والجامعات في الخارج متفاوت ولهذا قررت
الحكومة ان يخضع جميع الطلبة الذين حصلوا على درجات علمية من
كليات وجامعات خارج الى فحص عادل يسمى الفحص الاجمالي حتى
يتبين انهم مؤهلون للعمل والترخيص لمعالجة ابناء الاردن . اما كليات
الطب البشرية او الاسنان او الصيدلة في الجامعات الاردنية فهي تحظى
باحترام وتقدير الجامعات والاعتراف بالخارج . ولهذا وحفاظا على
سمعتها ولتشجيع الطلبة على الحصول على معدلات عالية في
التوجيهي للالتحاق بها ، رؤي ان تعفى لانه لا يخرج من كليات الطب
او الصيدلة او طب السنان الا المؤهلين فعلا والذين تلقوا العلوم النظرية
والتطبيقية . ولهذا ارى المرافقة على استئثنا خريجي طب الاسنان من
الفحص احتراماً لكلياتنا .
وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد فخري قعوار

الاستاذ فخري قعوار
الحقيقة ان الاسباب الموجبة المرفقة مع هذا القانون تشير الى حرص
الجامعات الاردنية على المستوى الجيد في خريجها وعلى مقاييس

هكذا من أجل

الفحص الذي يجري لهم . وهذا يشير بدوره الى خلل في عمليات اجراء فحوص خريجي كليات الطب سواء اكانت طب الاسنان ام الطب البشري اذ انه لا يجوز لاية جهة غير اكااديمية ان تجري فحصا لخريج جهة اكااديمية . ولذلك فان التعديل من الانسب ان يكون او ان يشمل الجامعات المعترف بها في العالم كافة وليس الجامعات الاردنية فحسب وهذه الجامعات محددة بالاسم لدى وزارة التعليم العالي ولدى نقابة اطباء ولدى نقابة اطباء الاسنان ولدى وزارة الصحة . وما هو خلاف ذلك اي اجراء فحص من قبل جهة غير اكااديمية لخريجي جهات اكااديمية يعتبر في اعتقادي تجاوزا على جهات اكااديمية كبيرة وكثيرة موجودة في العالم ، وشكرا .

الاستاذ عبد المتعم ابو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم ، لقد نقل الينا كثيرا بأن بعض الجامعات في الخارج تكاد تبيع الشهادات العلمية ببعاء وبالكيل غشا وتزويرا . اما ابنائنا هنا ما داموا في حضانة اساتذتهم وفي توجيههم وترشيدهم ومحت الرقابة العلمية الدقيقة فالثقة في هذا المقام متوفرة ، وحفاظا على صحة المواطن ارى التأكيد على ضرورة امتحان اولئك الراغبين بشهادات من الخارج واعفاء خريجي الجامعات في الاردن ، وشكرا .

معالي وزير الصحة

معالي الرئيس ، لقد وضع هذا القانون ، قانون امتحان لطلاب خريج كلية الطب من جميع دول العالم بما فيهم خريجو الدول العربية الشقيقة . ويأمر هذا القانون بامتحان شامل بالعام في فترتين . لذلك قانون طب الاسنان الذي هو معروض للزملاء الافاضل ، لا نستطيع ان نضع اسم الجامعات الاهلية لانه لحد الان لم تنشأ جامعة اهلية ومؤسس فيها كليات طب وطب اسنان ، لذلك ارجو من الزملاء الافاضل ان يوافقوا على هذا القانون بما جاء من اللجنة القانونية .

الاستاذ نادر الظهيرات

معالي الرئيس ، الفقرة ١٠ من المادة السادسة من الدستور تؤكد ان الاردنيين كما تنص المادة ١٠ امام القانون سواء لا يميز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين . الفقرة ٣٠ تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود امكانياتها وتكفل الطمأنينة

معالي رئيس المجلس
السيد عبد المتعم ابو زنت

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الصحة

معالي رئيس المجلس
السيد نادر الظهيرات

وتكافؤ الفرص لجميع الاردنيين » . وما دام هناك ستشأ جامعات اردنية فباعثقادي ان الطالب في الجامعة الاهلية يجب ان يعامل كالتالب في الجامعة الرسمية .

شكرا ، الاستاذ حسين مجلي ثم الدكتور يوسف الخصاصنة ثم الدكتور عبد اللطيف .

شكرا سيدي الرئيس . ردا على ما ذكره الزميل الفاضل الاستاذ فخري قموار ، لا بد من ايضاح ان هناك فرق كبير بين الاعتراف بالجامعة والاعتراف بالشهادة الجامعية ومعادلة الشهادة الجامعية التي تصدر عن الجامعة ، قد يكون لدى وزارة التعليم العالي العديد من الجامعات في العالم المعترف بها ، لكن امر معادلة شهادات هذه الجامعات وصلاحياتها لان يمارس العمل خريجوها في الوطن او في الاردن فهو امر آخر من حق السلطات الرسمية ان تتثبت من تأهيل هؤلاء الخريجين وصلاحياتهم لممارسة العمل . فالواقع ان التعادل وضع بعد ان شكى كثير من المواطنين وان شكى كثير من الهيئات الرسمية حقيقة من هؤلاء الخريجين ومن أهليتهم . والواقع اعفاء خريجي الجامعة الاردنية من المهن الطبية كان سببه التأكد من تأهيل هؤلاء الخريجين . ومن اسباب ايضا اعفاء خريجي طب الاسنان ان الدراسة في الجامعة الاردنية لخريجي طب الاسنان مدتها خمس سنوات بينما دارسي الطب على الاغلب لطب الاسنان في كثير من الجامعات المدة فيها اربع سنوات وقد يكون احيانا مدة ثلاث سنوات . فخريجي الجامعة الاردنية يدرسون لمدة خمس سنوات وهذا احد مبررات اعفاء خريجي الجامعة الاردنية من الفحص . اما الامر الذي اثاره معالي الاستاذ دوقان الهنلاوي فانه اعترف انه لم يكن بلهنا موضوع ان هناك في الاردن جامعات اهلية تخرج طب الاسنان . والسؤال حقيقة اذا كان هناك وحدة فحص ووحدة زمنية للدراسة ووحدة تأهيل من الطبيعى ان يتساوى الناس ، لكن ليس كما قال الزميل نادر ان المادة ٦ تقول المواطنون سواء في الاردن هذا صحيح ، لكن في الواقع ليس صحيح ان منطق المساواة معناه ان يتساوى من يدرس الطب ومن لا يدرس الطب ، الواقع المساواة يجب ان تكون مساواة في التأهيل ، لكنني ايضا أقول انه رغم انه لم يكن بلهنا موضوع الجامعات الاهلية ومبدأ وجودها فانا لا

معالي رئيس المجلس
السيد يوسف الحصارنة

نستطيع ان نقرر على امر احتمالي كيف يمكن ان تكون هذه الجامعات في المستقبل . موضوع الجامعات الاهلية كما اعرف لا يزال موضوع دراسة لم يستقر بعد ، لا نعرف كيف يمكن ان تكون هذه الدراسة فيها ولذلك لا يجوز برأيي ان تصدر قانون بشكل مسبق ، ان نقول ان هذه الجامعات معترف بها ومعفاة من الامتحان ام لا ، وشكرا .

الدكتور يوسف الحصارنة ثم الدكتور عبد اللطيف

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحقيقة ان موضوع الامتحان ولو كنا قد خرجنا على موضوع بحثنا وهو قانون نقابة طب الاسنان . موضوع الامتحان نشأ نتيجة وجود حاجة له ، دول عديدة كان لديها جامعات في عراصمها وكان عندها مستشفيات في الاقاليم لجأت الى حل المشكلة الصحية عن طريق استقدام اطباء اجانب تشغلهم في مستشفيات الاقاليم ويكون لهم علاقة مجرد علاقة مع الجامعة او مع كلية الطب ، وعند انتهاء الطبيب خدمة اربع او خمس سنوات في المستشفى الاقليمي يأخذ شهادة من كلية الطب او من مستشفى الجامعة ثم يعود بها الى الاردن ، هذا على مستوى الاختصاص ، على مستوى "البكالوريوس" فيه جامعات نشأت لحل مشكلات صحية قائمة في بلادها واذكر على سبيل المثال كما تفضل الاخ الاستاذ حسين مجلي ، في فترة من الفترات الهند لجأت الى تخريج طلاب "بكالوريوس" بعد ثلاث سنين ، جامعة "لامومبا" في الاتحاد السوفيتي خصصت يعني انشأت خصيصا لافريقيا وذهب اليها طلابنا ودرسوا فيها وايضا ذهب طلاب من عندنا الى الهند ودرسوا ، وهناك جامعات كثيرة من هذا المستوى ، الممارسة داخل الوطن هي التي دفعت الناس لان يفكروا بتقييم الطلبة العائدين ، نحن نتمنى كل طلابنا بروجوا يدرسوا بجامعات عالمية معترف بها وبالعكس لما يبغي واحد مثلا من جامعة القاهرة او جامعة بغداد ويقعد قدام لجنة الامتحان ، يبقى امام لجنة الامتحان احتمال لمواجهه "٩٠٪" لانه عارف مستوى الجامعة ، لكن هذه عممت على كل الخريجين لانه لا يستطيع ان تقول امام العالم خريج جامعة كذا يجب ان نمتحنه وخريج الجامعة الفلانية الاخرى نستثنى من الامتحان . احنا بالممارسة كان يميننا شهادات موقعة من جامعات عالمية معترف فيها من دول عريقة .

معالي رئيس المجلس
السيد عبد اللطيف عريبات

وبعد ان لا تقيم الطبيب ويكون معه شهادة انه اجري "٢٠٠" عملية من النوع الفلاني و"٣٠٠" عملية من النوع الفلاني وهكذا ، تدخله على عملية صفري يترو فيها ما يستطيع يعملها . هل تترك هذا الطبيب يمارس عمله داخل الوطن كما يشاء ، والا يخضع الى امتحان لكي تقيم درجة الممارسة . هي ليست تقييم للجامعة التي كان فيها ، يجوز يتخرج من الجامعة التي كان فيها اطباء عندهم كفاءة عالية لكن الطبيب الذي جاء اليها لكي يمارس الطب لا بد ان يحمل مستوى معين من المعرفة ومن المعرفة العملية . بالنسبة لقانون نقابة اطباء الاسنان ، انا احب ان اطمنكم ان الجامعات الاهلية القادمة لن يكون فيها كلية اسنان ، ليس لان طبيب الاسنان يروح يدرس في اي مكان بالدنيا سيلقي ارض له من ان يدرس بكلية اسنان اهلية ، وانا لو كنت من المنظرين للتعليم داخل الاردن سوف اقي كليات طب الاسنان واودي التي يدي اعلمهم طب الاسنان بيطلع ارض بنسبة "٥٠٪" او يزيد ، لكن من منطلق التعليم الاكاديمي واكتمال التعليم ما نقدرش نقول الغوا طب الاسنان بنقول ليكون عندنا طب اسنان ، لكن ما بنقول يوم بذنا نفتح كلية طب اسنان اهلية لانها سوف تكون مكلفة جدا جدا يعني لا اجد غضاضة من وضع الجامعات الاردنية وازافة كلمة الرسمية اليها . لما تقم عندنا كلية طب اسنان وتتولد لدينا القناعة التامة بان هذه الكلية مسلكها زي مسلك الكليات الرسمية وتصرف على طلابها وتحمل النفقات والطلاب يتخرجوا اقوياء ، سهل ان تلغي القانون نعيده وتلغيه والسلام عليكم .

الدكتور عبد اللطيف عريبات ثم الدكتور ثم الدكتور ابو عليم .

شكرا معالي الرئيس ، اود ان ابسط الموضوع كالتالي ، اولا هذا قانون نقابة اطباء الاسنان ، وضعت هذه المادة عندما لم يكن هناك كلية طب اسنان في الاردن والتحفظات التي قالها الاخوان صحيحة بالنسبة لخريجي كليات طب الاسنان في العالم ، ومن حق النقابة ان تعمل هذا الفحص بعد ان اصبح لدينا كلية طب اسنان تخرج خريجين من جامعات اردنية رسمية . اصبح اي امتحان يجري لخريجين كليات الجامعات الاردنية الرسمية من قبل جهة ما هو عدم اعتراف بخريجي هذه الكليات ولهذا مساواة لكلية طب الاسنان في الجامعات الاردنية ببقية كليات الجامعات الاردنية اجري هذا التعديل بكل بساطة . فالمطالبة طبيعية

هكذا من الأصول

ولانه اصبح لدينا كلية طب اسنان رسمية تخرج اطباء . ثانيا الكليات الاهلية واي كلية اهلية تحتاج الى معادلة خاصة ولا يجوز ان تحكم بقانون سلفا كما ذكر الاخوان . فنحن عندما عرض علينا هذا التعديل بهذه البساطة اننا نريد مساواة كلية طب الاسنان في الجامعة الاردنية والجامعات الاردنية ببقية الكليات في هذه الجامعات ، وهذا قانون نقابة ووضعت قبل ان تصح لدينا كلية طب اسنان ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد محمد ابو عليم

شكرا يا سيدي ، الدكتور محمد ابو عليم
الواقع انا ارى ان النقاش مضيق للوقت لسببين ، السبب الاول ان الجامعات الرسمية الموجودة في الاردن هي جامعات لها خريجين وثبت ان مستوى الخريجين جيد ، الشيء الثاني انه لا يوجد لدينا جامعات اهلية . فاذن نحن نتناقش شي غير موجود فارجو وقف النقاش والتصويت .

اصوات

معالي رئيس المجلس
السيد ذوقان الهنداوي

تفني على ذلك .
السيد ذوقان الهنداوي ثم الدكتور نايف ثم محمد المرعر ونختم .
بصفتي مقدم اقتراح التعديل ارجو ان ابدى رأيي بما قاله الاخوان . الواقع انه نحن اولاً نشرع لمجموع ، مجموع الناس مجموع المؤسسات ولا نشرع لحالة خاصة ، نحن لا نشرع لكلية طب الاسنان لانها انشأت في جامعة اردنية ، نحن نشرع للجامعات في هذا البلد . ثانياً لحد الان مجلس التعليم العالي اجاز ووافق وزارة التعليم العالي على انشاء بعض الجامعات الوطنية ، وبالمناخ اننا لست عضواً في تلك الجامعات ، لكن اجاز انشاء بعض الجامعات ولا يجوز انشاء كلية طب او طب اسنان او اي نوع من الكليات المهنية لاسباب التي ذكرها بعض الاخوان فهنا يعني على ان مجلس التعليم العالي يقيم كل الاوضاع ، يقيم هل هذه الكلية الوطنية او الجامعة الاهلية قادرة على ان تدرس اختصاص معين وموضوع معين بنفس المستويات المطلوبة ؟ لكن بما ان هنالك قانون للجامعات الاهلية واجبنا هذا القانون انشاء بعض الجامعات . ولما فرضنا انه في المستقبل حتماً مجلس التعليم العالي انا اوافق الدكتور يزسك انه من معضد ان مجلس التعليم العالي يعطي اجازة لانشاء كلية طب اسنان او كلية صيدلة ... الخ في احدى هذه الجامعات

الاهلية ، لانه بالفعل متطلباتها سواء المادية او متطلبات الشروط التي يجب ان تتوافر سواء اكانت مختبرات او متطلبات هيئات التدريس هي متطلبات عالية جداً . لكن لو فرضنا ان مجلس التعليم العالي اقتنع بإمكانية اقامة مثل هذه الكلية في احدى الجامعات الاهلية وقامت ، تأتي وتشترع قانون خاص لهذه الكلية !! نحن الان نشرع للجامعات الاردنية ، فانا اعتقد انه فيه نوع من التجني على الجامعات الاهلية عندما قيل بانها ستكون جامعات تجارية ولا تراعي متطلبات انشائها ، اذا كانت لا ترعى متطلبات انشائها فإن وزارة التعليم العالي ومجلس التعليم العالي سيرف ذلك عندما يقيم طلبها ولن يسمح باقامتها . فالواقع انني لا ازال اقترح حذف هذه الكلمة لانها تفرق وتبني بين مواطنين وبين خريجين في بلد واحد ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس
السيد نايف ابو تايه

الدكتور نايف ابو تايه .
شكرا معالي الرئيس ، فيه هناك اطباء واطباء اسنان خريجو جامعات عريقة تساوي بمستوى التعليم نفسه الذي يدرس في الجامعات الاردنية مثل بريطانيا والهند والباكستان . لكن هناك جامعات خاصة في اوربا الشرقية او جنوب شرقي آسيا " Sub Contentant Area " مستواها لا يعادل مستوى الجامعات الاردنية ، فانا مع عدم دمج الاطباء خريجي الجامعات الاردنية مع بقية الجامعات الاخرى لان مستوى جامعاتنا جيد جداً ، وهذه امانة لأرواح البشر بين ايدي الاطباء . يجب ان نحافظ عليها وشكرا .
الاخ عبد الكريم نقطة نظام .

معالي رئيس المجلس
معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

معالي الرئيس ، في حالة طرح الاكتفاء بالمناقشة ، الدكتور ابو عليم طرح الاكتفاء بالمناقشة وثني على القراحه ، يسمح بالكلام لمعارض واحد ثم يطرح الامر للتصويت ، الدكتور ابو عليم طرح الاقتراح وثني عليه . ما سمعت التثنية الحقيقية ، تستاذن من الاخ محمد المرعر ونطرحها . مراقب المجلس على ايقال باب النقاش ؟ لانه طلب الكلام . الان طارحين وقف النقاش على المجلس الكريم . من يوافق على ايقال النقاش ؟
بالاجماع

السيد الامين العام

هكذا من الأهل

المادة كما وردت . استاذ ذوقان انا ما سمعت تثنية على اقتراحكم بشطب الكلمة الآن المادة كما وردت من يوافق عليها ؟

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

موافقون

القانون برمته طبعاً موافقة ما فيه الا هذه المادة . المادة "٧" ؟
هي عدلت في قانون نقابة اطباء والصيادلة . في نص المادة "٧" بتقول :
وتنفيداً لأغراض هذه الفقرة يعدد الوزير بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم « الواقع انه حسب قانون التعليم العالي لم يبق لوزارة التربية والتعليم اي مسؤولية واي مهمة . هذه هي مسؤولية وزارة التعليم العالي . فلذلك الاصح ان يقال .

معالي رئيس المجلس

السيد ذوقان الهنداوي

انا اسف فيه مادة ثانية موجودة .
المادة "٧" معالي الرئيس ، كما وردت في القانون الاصلي . والحقيقة اغراض هذه الفقرة « يعدد الوزير بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم » لم يبق لوزارة التربية والتعليم دور لانه حسب قانون التربية والتعليم العالي هذه هي صلاحية وزارة التعليم العالي . فيجب ان تعدل هذه المادة ايضاً . وهي عدلت بالنسبة في قانون اطباء والصيادلة .
شكراً . السيد المقرر .

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة

القانونية

ما ذكره الزميل الاستاذ ذوقان الهنداوي ، حقيقة ليس مجال بحث الان ، لان النسب ان تضاف هذه العبارة اما اذا كانت هناك حاجة للنظر في هذه المادة فهذا امر يقتضي ان يحال للجنة القانونية من مجموعة من الناس تطلب تعديل هذه المادة وشطب ما يمكن شطبه . الامر المنسب هو ان تضاف هذه العبارة وان يستثنى خريجو كلية الطب من الفحص ، فاذا كان هناك رأي اخر لتعديل هذه المادة فالخطة القانونية ان يحال الى اللجنة القانونية ليضاف ما يمكن اضافته ويشطب ما يمكن شطبه . وشكراً .

معالي رئيس المجلس

السيد الامين العام

الآن القانون برمته هل يوافق المجلس الكريم عليه ؟
الاكثرية .

وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وكما ورد من الحكومة .

الاسباب الموجبة

القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

وضع القانون المشار اليه لاعفاء من يتخرج من كلية طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية من الفحص الاجمالي والذي يجري للخريج تمهيداً لمنحه الترخيص اللازم لممارسة المهنة ، ولان كثيراً من الاقطار لا يخضع خريجو جامعاتها لمثل هذا الفحص وانما يخضع له خريجو الاقطار الاخرى .
اضافة الى حرص الجامعات الاردنية على المستوى الجيد في خريجها وعلى مقاييس الفحص الذي يجري لهم ، واسوة باعفاء خريجي كليات الطب والصيدلة في الجامعات الاردنية من التقدم للفحص الاجمالي فقد تم وضع القانون المرفق .

قانون مؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :-
(ويستثنى من تقديم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية) .

معالي رئيس المجلس

وترفع الجلسة نصف ساعة لاستراحة واداء الصلاة .
(وهنا رفعت الجلسة للاستراحة واداء الصلاة) بعدها عادت الجلسة للاعتقاد .

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم ، وتستأنف الجلسة ، السيد الامين العام
٢- قرار اللجنة الادارية رقم " ٤ " تاريخ ١٩٩٠/١/٣١ حول بعض الاقتراحات والشكاوى .

معالي رئيس المجلس

مقرر اللجنة . قبل ان يقرر المجلس استاذ داود مع الاعتذار لك ، لان

هكذا من آخره

اسمك ما جاءنا بشكل رسمي من اللجنة إلى المجلس . ولهذا نطلب من السيد رئيس اللجنة أن يتولى هذا الأمر حسب النظام .

السيد رئيس اللجنة الادارية سيدى الرئيس
السيد جمال الخريشا

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم " ٤ "

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني اجتماعين على النحو التالي :

الاجتماع الأول :

بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦ برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا ، وحضور مقرر اللجنة السيد ليث شبيلات ، وأصحاب السعادة السادة الأعضاء :
عبد الرحيم المكي ، ذيب أنيس ، منصور مراد ، سلطان العدوان ، نادر الظهيرات ، محمد علي الدردور ، محمود الهويل ، يعقوب قرش ، نواف الحوالدة ، د. أحمد العبادي
وتغيب بدون عذر :
سعادة السيد فخري قمرار ، سعادة السيد دارود قوجق ، سعادة السيد زياد الشويخ ، سعادة السيد زياد ابو محفوظ ، سعادة السيد فيصل الجازي .

ونظرت اللجنة في بعض الشكاوى الحالية عليها ، وترصت الى ما يلي :

١- حالة الشكوى رقم " ٧١ " المقدمة من المتقاعدين العسكريين في قضاء ناعور وضواحيها الى اللجنة المالية (مع توصية في اعادة النظر في نظام المتقاعدين العسكريين التقاعدي ، مساواتهم بزملائهم المتقاعدين الجدد .

معالي رئيس المجلس

مطروحة على المجلس الكريم هذه التوصية ، هل يوافق المجلس الكريم على إحالتها للجنة المالية ؟ الدكتور عبدالله السور .

السيد عبدالله السور

معالي الرئيس ، في مرات سابقة رجوت اللجنة الادارية ان لا تحيل مثل هذه القضايا على اللجنة المالية لانها ليست من اختصاصها ببساطة ، صحيح انه هناك فيه تخصيص مالي في النهاية لكن دراسة الكوادر ونظم التقاعد هذا ليس في نطاق عملنا ، واللجنة المالية الحقيقية مثقلة بالعمل

يعني قد لا تنتهي منه خلال ثلاث سنوات ، فلأسف مثل هذه الشكاوى او الاقتراحات قد يكون مآلها التأجيل الشديد واجهاضها بالتالي ، لن تدخل في باقي الملحوظات ، الحقيقة فيه " ٧ " او " ٨ " إحالات مماثلة سيدى الرئيس اليوم .

الاستاذ طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي الرئيس ، انا اريد ان أسأل الرئاسة والاخوان في اللجنة القانونية حول هذا الموضوع ، واضح امامنا بان اللجنة الادارية تحيل بعض شكاوى المواطنين الى اللجان المختصة لدراساتها كشكوى فردية ، وهناك شكاوى جماعية مثل الموضوع المطروح امامنا الان . فهل هذا من الصحة ؟ هل هذا قانوني ؟ هل تستطيع اللجان المتخصصة ان تبحث وتناقش في كافة شكاوى المواطنين ؟ أم يجب إحالتها مباشرة الى الجهة الرسمية المعنية ؟ لانه في القسم الثاني هناك العديد من الشكاوى متقدم بها من قبل المواطنين للجنة الادارية ، واللجنة الادارية إحالتها بدورها الى اللجان المختصة ، يعني بكرة لا نستطيع ان ندرس تشريع ولا نحقق في قضايا فساد ولا القضايا الكبيرة المعروضة علينا وسنلتهي بمثل هذه الشكاوى . نعتقد انه يجب تحويلها الى الدائرة الحكومية المعنية مباشرة وشكرا .

شكرا ، السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

شكرا معالي الرئيس ، المادة " ٩١ " من النظام تقول " على اللجنة الادارية ان تقدم في مدى خمسة عشر يوما تقريرا مختصرا عن الاقتراحات التي يحال عليها بجواز النظر فيها أو رفضها ، فاذا قرر المجلس جواز النظر فيها إحالها على اللجنة المختصة بالموضوع " الامر المطروح علينا بشأن المتقاعدين العسكريين كمجلس ، الان اعتقد ان التنظيم القانوني في مثل هذا الموضوع ، يقرر المجلس جواز النظر في هذا الموضوع ام لا . فاذا قرر جواز النظر به يحيل الموضوع على اللجنة المختصة ، هذا ما اردت ان اشير اليه معالي الرئيس وارجو ان تلتزم بذلك وشكرا .

معالي وزير الشؤون البرلمانية

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل

سماحة وزير الدولة
للشؤون البرلمانية

مثل هذا الموضوع إذا أقره المجلس يحال إلى الحكومة لأنه ليس له علاقة بقانون ولا علاقة للجنة المالية بمثل هذا الموضوع . إذا أقر المجلس يحال إلى الحكومة لأن الموضوع يتعلق بنظام التقاعد .

معالي رئيس المجلس
الجميع

هل يوافقون

المادة التالية

معالي رئيس المجلس
السيد رئيس اللجنة الإدارية

٢- إحالة الشكوى رقم " ٣٦ " المقدمة من المواطن عبد الرحيم عبد العزيز عبادي ، بشأن الاستغناء عن خدماته بموجب قرار الحاكم العسكري العام .

معالي رئيس المجلس

أيضا يحال للحكومة إذا وافق المجلس ، تفصل الاستاذ وزير الشؤون البلدية والقروية .

معالي وزير الشؤون
البلدية والقروية والبيئة

المادة " ١١٧ " من النظام الداخلي والصلاحية ليست صلاحية المجلس في إحالتها للحكومة أو رفضها إنما صلاحية اللجنة الإدارية تنص المادة " ١١٧ " .

على أنه " تفحص اللجنة الإدارية ما أحيل عليها من العرائض ، وتبين في تقريرها ما يجب إرساله منها إلى الوزارات ، ما ينبغي رفضه " .

هذه هي النقطة النظام التي أحببت أن أشير إليها . وشكراً

الحقيقة لا تناقض ، هي اللجنة الإدارية أن تقدم في تقرير مختصر عن اقتراحات مجالسها ، هي أخطأت في أنها قررت إحالتها إلى اللجان ، وهذا حق المجلس

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة

الحقيقة تعاد إلى اللجنة الإدارية ، تعاد إلى اللجنة الإدارية قد تقتضي الحكومة وأما رفضها ، هذا هو الإجراء السليم .

معالي رئيس المجلس

المادة (٩٢) إذا وافق المجلس على إحالة اقتراح برغبة ، على الحكومة إبلاغ ذلك إليها .

معالي وزير الشؤون البلدية
والقروية والبيئة

هذه هي شكاي مش اقتراحات برغبة سيدي الرئيس هي سلطات ، المادة ١٧ هي متمثلة بالموضوع .

معالي رئيس المجلس

سماحة وزير الدولة للشؤون

البرلمانية

هو كما كنت سابقاً ، إذا أقر المجلس إحالة هذه الشكوى إلى الحكومة أو الوزير المختص يحال ، والا فالرأي للمجلس ، أما أن يقرر الاحتفاظ أو إحالة هذه الشكوى للحفظ أو الأحالة ، المادة (١٧) .

معالي رئيس المجلس

الحقيقة هم مطالبين اللجنة الإدارية بأن تفصل في الشكاوى ما يجب إرساله إلى الحكومة ما ينبغي رفضه ، لا اجتهد بتصريح غير هذين الاجتهادين ، ولذلك بالنسبة للشكاوى نعيدها إلى اللجنة لتكتب فيها أما إحالتها ، أو حفظها ، إذا قررت هي ذلك .

الجميع

موافقون

وهذه هي الشكاوى التي قرر المجلس أعادتها للجنة الإدارية لتطبيق نص المادة (١٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب .

١- إحالة الشكوى رقم (٢١) المقدمة من المتقاعدين العسكريين في قضاء ناعور وضواحيها إلى اللجنة المالية) مع توصية في إعادة النظر في نظام المتقاعدين العسكريين القدامى ، مساواتهم بزملائهم المتقاعدين الجدد .

٢- إحالة الشكوى رقم " ٣٦ " المقدمة من المواطن عبد الرحيم عبد العزيز عبادي ، بشأن الاستغناء عن خدماته بموجب قرار الحاكم العسكري العام (إلى لجنة الشؤون الزراعية) .

٣- إحالة الشكوى رقم " ٣٩ " المقدمة من عدة مواطنين بشأن الأراضي الزراعية في قرى بني حميدة (إلى اللجنة القانونية) .

٤- إحالة الشكوى رقم " ٤١ " المقدمة من المواطن زيد جودت شمشاعة ، بشأن الشركة الأردنية للاستثمارات الصناعية (إلى اللجنة المالية) .

٥- إحالة الشكوى رقم " ٤٣ " المقدمة من الحامي عبدالله الشمايلة بشأن إساءة استعمال السلطة وعرقلة سير العدالة (إلى اللجنة القانونية) .

٦- إحالة الشكوى رقم " ٤٦ " بشأن سكان حي الأمير حسن / ماركا الشمالية (إلى لجنة التطوير الحضري) .

معالي رئيس المجلس

تفضل رئيس اللجنة

هكذا من الأشغال

السيد رئيس اللجنة الادارية

الاجتماع الثاني ،

بتاريخ ١٩٩٠/١/٣١ برئاسة سعادة السيد جمال الخريشا ، وحضور السادة الأعضاء :
داود فوجق ، عبد الرحيم العكور ، يعقوب قرش ، فخري قعوار ، احمد عويدي الصيادي ، نواف الخوالدة ،
محمد علي الدردور ، زياد ابو مخلوط .
وتغيب معذرة : سعادة المقرر السيد ليث شبيلات .
وتغيب بدون عذر :
سعادة السيد نادر الظهيرات ، سعادة السيد سلطان العدوان ، سعادة السيد محمود الهوييل ، سعادة
السيد زياد الشويخ ، سعادة السيد ذيب انيس ، سعادة السيد فيصل الجازي ، سعادة السيد منصور مراد .
ونظرت اللجنة في بعض الاقتراحات برغبة ، وبعض الشكاوي المحالة اليها وتوصلت الى ما يلي :
أ- فيما يخص الاقتراحات برغبة ، توصي اللجنة المجلس الكريم بما يلي :
١- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٤٥ " مقدم من سبعة نواب ، بشأن تعريب التعليم الجامعي ، (الى
لجنة التربية والتعليم)

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي

شكرا معالي الرئيس ،

الاجراء الثاني بنظري ، ان تقبل هذا الاقتراح ، يعني المجلس يقبل هذا
الاقتراح ، ويرى وجهته ، ثم يحيل على اللجنة المختصة معالي
الرئيس ، توفيقا لحكم المادة (٩١) من النظام . وشكرا
هل يقبل المجلس فيما يخص الاقتراحات برغبة ، توصي اللجنة المجلس
الكريم احالة اقتراح برغبة (٤٥) مقدم من (سبعة) نواب بشأن
التعليم الجامعي (تعريب التعليم الجامعي) .

معالي رئيس المجلس

هل يقبل المجلس هذا الاقتراح ؟

هو اجيل ابتداء ، وهي عليها ان توصي بالموافقة ، والمجلس له ان يقبله
وله ان يرفضه ، وبعد ذلك تطرح ان يحال الى لجنة التربية والتعليم ،

هل يقبل المجلس برفض هذا الاقتراح برغبة ؟ موافقين ؟

هل يقبل اقتراح اللجنة بأن يحال الى لجنة التربية والتعليم ؟

موافقون

الجميع

معالي رئيس المجلس

ويحال الى لجنة التربية والتعليم ، ورئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة الادارية

٢- حفظ الاقتراح برغبة رقم " ٤٦ " مقدم من سعادة النائب السيد كامل
العصري ، بشأن اعادة المصولين من بحثاتهم الدراسية ، لأن الحكومة
نقلت التزامها بعودة المصولين .

معالي رئيس المجلس

موافق المجلس الكريم ؟

السيد محمد ابو فارس

السيد محمد ابو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم ،

الحقيقة الاجابة في نظري ليست دقيقة ، لأن الحكومة لم تنفذ التزامها
بعودة المصولين ، وهذا امرا في غاية الوضوح ، ومن ثم فالاجابة ليست
دقيقة ولا سليمة ، فتبقى الشكاوي قائمة ، ولا بد من حل .
وشكرا .

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على جواز النظر في هذا الموضوع ؟

تفضل اخ فؤاد الخلفات

السيد فؤاد الخلفات

شكرا معالي الرئيس ،

بالنسبة الى قضية المصولين ، فالحقيقة قد اختلف الرأي الاخ الاستاذ ابو
فارس في هذه القضية ، من ناحية ان الحكومة من حيث المبدأ وافقت
على اعادة المصولين ولكن من حيث التنفيذ ، هناك عقبات قانونية
ونظامية واساليب تنظيمية ، تقف امام الحشد من المصولين ، فاذا اراد
المجلس ان ينظر الى قضية اسلوب ، والى قضية اعادة او شكلية اعادة
المصولين هذه قضية اخرى بتصوري .

معالي رئيس المجلس

ما في تناقض ،

السيد سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي

شكرا سيدي ، معالي الرئيس ،

حقيقة الامر بشأن توصية اللجنة الادارية ، ارى انها لم تستوفي الموضوع
من حيث الدراسة ، لأنني علمت ان العديد من الذين قطعت عنهم
بحثاتهم الدراسية لم تسوى اوضاعهم ، فبمنا ان الحكومة الموقرة قررت
اعادة مخصصات البعثات من تاريخ انقطاعها هكذا فهمت
الآن كما علمت ، ان الجامعات او الجهات المختصة في وزارة التعليم

هكذا من أجل

المالي ، لا تقبل بإعادة مخصصات البعثات الا من تاريخ صدور قرار الحكومة الموقرة .

شكرا معالي الرئيس .

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

كما ذكر الاستاذ سليم ، بأنه صدرت تعليمات للجامعات بإعادة المبعوثين ، صدرت تعليمات وصدر كتاب من وزير التعليم العالي في هذا الموضوع ، لجامعات بإعادة المبعوثين من البعثات الدراسية ، ولكن الموضوع يتعلق بمدة انفصالهم عن هذه البعثات مدة الانفصال بثنائية ، مدة الانفصال ان نعيد لهم المخصصات عن الماضي وهذا حاليا مش موجود عنا . بمعنى اخر ، اذا فصل ايضا موظف بموجب تعليمات ، ان يطلب ايضا مدة جلوسه في البيت فرضا (شهرين) او اذا اشتغل به او مش عاجبه به كمان فلوس مدة الفصل ، وهذه بثنائية فيها سابقا ، يعني ، يعني اخر ، اذا كان مبعوث في السنة الاولى وفصلوه عن بعثته في السنة الثانية ، واستمر الثانية والثالثة ، الآن نعيد مبعوث للسنة الرابعة ، ويبقى ملتزم بستين مقدار الدفع ، وليس الاربع سنوات ، لأنه اذا بدنا نعود لنندفع للاخوان كلياتهم جميع الاشياء التي فصلوا من اجلها ، لهذه بدنا خزي ثنائية .

لأنه عندئذ سينطبق على المبعوثين في اي امر من الامور ، وليس البعثات فقط ، يمكن احقها البعثات ، واضيقها البعثات ، ماذا تقول عن الموظفين برواتب عالية ، فاذا هو الموضوع موضوع مالي ، وشكرا

السيد سليم الزعبي

معالي رئيس المجلس

السيد سليم الزعبي

الامر يتعلق بالطلاب الذين قطعت عنهم البعثات ويقروا في الدراسة ، يعني قطعوا عنهم البعثات ، ويقروا على مقاعد الدراسة ، هؤلاء الذين يطالبون بالبعثات من تاريخ انقطاعها يعني ما فصلوا من الجامعة ، بس فقط قطعت عنهم مخصصات البعثة ويقروا ملتزمين في الجامعة ، هذا الموضوع .

شكرا ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

معالي رئيس المجلس

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

شكرا معالي الرئيس .

بالنسبة للمجموعة الاخيرة التي اشار اليها سعادة النائب سليم الزعبي هؤلاء عدهم (تسعة وثلاثين) راجعونا جميعا وقرر عودتهم وصرف مخصصات لهم ابتداء من الفصل الدراسي الثاني الذي يده ، لا مشكلة ، من مخصصات هذا العام من مخصصات عام (١٩٩٠) ان كانوا لم يتقاضوا بعد مخصصاتهم ، فهو بسبب عدم اقرار الموازنة بعد ، ولكن قلت كلهم قرر لهم مخصصات من موازنة عام (١٩٩٠) وهذا يتطلب من وزير التعليم العالي ، ان يكتب لدولة الرئيس لزيادة مخصصات البعثات لهذا العام ، وقد يكون هناك ملحق موازنة لذلك . وشكرا

السيد عبد العزيز جبر

معالي رئيس المجلس

السيد عبد العزيز جبر

شكرا معالي الرئيس .

الحقيقة ان هذه اعانة لم تشتمل قطاعا دائما على حساب المكرمة الملكية في الجيش هؤلاء طلابا ، لا اعرف عدهم ، لكنني اعرف اناس منهم ، وقد قدموا طلبات الى هذا المجلس الكريم ، نرجوا ان يلحقوا باخوانهم ، وان يعودوا الي بعثاتهم وشكرا .

تفضل اخ كامل

معالي رئيس المجلس

السيد كامل العمري

ارجو ان اتبه هناك طلابا فصلوا من المعاهد ايضا ، بالاضافة الى من فصلوا في الجامعات هؤلاء لا زالوا ينتظرون عودتهم الى مقاعد الدراسة في المعاهد ، ولقد ذكرت اليوم ، اليوم هذا ، معالي وزير الصحة بهم ، فوعدهم خيرا ، نرجوا الاستعجال بهذا الامر ، لأنهم لا زالوا على اخر من الجمر .

وشكرا .

شكرا ، معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

معالي رئيس المجلس

معالي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي

والتعليم العالي

شكرا لسعادة النائب كامل العمري على هذا التذكير ، الامر بالنسبة الى المعاهد قيد الحصر ، حتى نحصرهم جميعا ، وستترك لهم ايضا مخصصاتهم ان شاء الله .

شكرا ، الدكتور عبدالله

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله العكايلة

بسم الله الرحمن الرحيم ،

انا اقدر ما تفضل به دولة الرئيس من ان هذا الامر يحتاج الى موازنة ، او

هكذا من الأشغال

رأيا ملحق موازنة ، لكن ما ذنب هؤلاء الطلبة ، أنا أعلم أن حجم التخريب كان كبيرا ، وهذا يرتب حجم اصلاح كبير ، ما ذنب هؤلاء الطلبة ايضا ، الذين قد استدانوا ، واستدانوا كثيرا بتغطية التزاماتهم في السنوات السابقة ، من كان مسؤولا عن هذا القرار التعسفي ، اليست مسؤولية الحكومات مسؤولية متواصلة مستمرة .

ومن هنا أنا ارى ، وأؤمن أن هذا سيكلف الخزينة ، وسيكلف الدولة ، ولكن لي ايضا لا اجد ايضا اي مبرر اطلاقا الى القائل بأنه ما دامت المخصصات قد تكون كبيرة ، فأننا سنعتبر أن الذي حصل حصل ونبدأ من جديد ، أنا مع الالتزام بكامل مخصصات هؤلاء الطلبة ، الذين قطعت عنهم ، حيث لا ذنب ولا ضرر لهم ، الا ذلك القرار التعسفي المزاجي الذي صدر في فترة من الفترات .

وشكرا

معالي رئيس المجلس

هذا الموضوع الآن ، مطروح على المجلس الكريم .

هل يوافق المجلس الكريم على النظر في هذا الموضوع ؟ رجاء الموافقين أن يرفعوا ايديهم ، عد الاصوات ؟

الاجلبية الساحقة

هل يوافق المجلس الكريم على تحويله الى لجنة التربية والتعليم ، من يوافق يرفع يده .

السيد الامين العام

معالي رئيس المجلس

الجميع

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الخريشا

تفضل رئيس اللجنة

٣- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٤٨ " مقدم من معاذة النائب السيد كامل العمري ، بشأن العمل الاضافي وزيادة ساعات الدوام الرسمي بلا مبرر في مركز التدريب المهني الكائن في قرية حكما / اربد (الى لجنة التربية والتعليم) .

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

الاستاذ طاهر المصري

معالي الرئيس

انا بذي اقترح بأن يحال الى الحكومة مباشرة ، ما في داعي ، ان اللجنة تدرس لان الموضوع محدد ، ويعني واضحة معاملة .

معالي رئيس المجلس

الاستاذ يوسف العظم

٩٩

السيد يوسف العظم

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف العظم

معالي رئيس المجلس

السيد كامل العمري

الاقتراح واضح ، لكن حقيقة الاقتراح التي قدمه الدكتور عبدالله ، ادخل بعدا جديدا ، وهو ما ذنب هؤلاء ان يوقف عنهم مخصصاتهم لأعلى هذا شيء جديد ، هذا على مادة (٣) يا استاذ يوسف عفوا ،

الاستاذ كامل العمري

تقدمت بهذا الاقتراح ، ولكنني لم اقترح بهذه الصورة ، وأنا طلبت تشكيل لجنة للتحقيق في الأمر ، حتى اذا وجدت هناك تجاوزات في الساعات الاضافية ، يحاسبون عليها ، اما اذا كان من حقهم ان يشغلوا هذه الساعات فلا بأس ، فانا الذي اقترحت.

وشكرا .

معالي رئيس المجلس

شكرا هل يوافق المجلس الكريم على قبول هذا الاقتراح ، من يوافق يرفع يده لو سمحتم ، الاقتراح رقم (٣) رقم (٤٨) .

لا ، مبدأ قبوله ، من يوافق على مبدأ قبوله ، عد الاصوات .

(١٢) واحد (يحفظ الاقتراح) .

المادة الرابعة ، رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة الادارية

٤- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٤٩ " مقدم من معاذة النائب الدكتور احمد الكوفحي ، بشأن شؤون المعاقين (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

معالي رئيس المجلس

السيد منصور مراد

الاستاذ منصور مراد

معالي رئيس المجلس

يوجد بعض الشكاوى بشأن شؤون المعاقين ، ضرورة النظر فيهم اللجنة الادارية ليس كل ما يتعلق بشؤون المعاقين ان يحال ، الى لجنة صحية وسلامة البيئة ، مثال على ذلك .

يوجد بعض او عدد من الاخوات المكفوفات في المعهد الاتليسي للمكفوفين ، تدربوا تدريبا جيدا ، ومنذ فترة تخرجوا ولم يجدوا عملا ، ورفضتهم جميع الدوائر الحكومية ، التي راجعوا بشأن ان يكون لهم عمل فيها .

حول مقسم التليفونات ، في السنوات الماضية ، عدد من المكفوفات اشتغلوا في هذه الدوائر ، وكان تقريرهم جيد جدا ، وكانوا يعملون بأداء

هكذا من الأشغال

جيد الا انهم في هذه الدفوعات التي تخرجت لم تقبلهم ولا دائرة برغم ادائهم الجيد ، والتقارير التي معهم .

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي

شكرا ، فارس النابلسي
شكرا معالي الرئيس ،

بشأن شؤون المعاقين التي مقدمه الزميل الكريم ، التي رأسا يحال الى لجنة

معالي رئيس المجلس
السيد فارس النابلسي
معالي رئيس المجلس
معالي وزير التنمية الاجتماعية

هو وزع سابقا ، بشأن طبيعة عملهم .
لو نعرف عنهم شيئا معالي الرئيس على شؤنا يقرر الى
نسمع من وزير التنمية الاجتماعية ، تفضل

بالنسبة الى المعوقين ، الوقع هي مشكلة تواجهها وزارة التنمية الاجتماعية ، لأنها مشكلة كبيرة جدا ، يعني لدينا ما لا يقل عن (١٣٣) ألف معوق والمُسجلين هنالك مؤسسات كثيرة ترعى هؤلاء المعوقين ، بالإضافة الى اسباب معوقاتهم وجدنا بالفعل ان المعوق قد يجد صعوبة في دمج في العمل العام ، لذلك عملنا قانون ، رعاية المعوقين ، قانون رعاية المعوقين بدء عندنا اعتبارا من (١/١ لهذا العام) ، وجدنا ان هذا القانون ايضا ، هذا القانون المؤقت ، سيعرض امام المجلس الكريم تقريبا خلال (شهر) او (شهرين) لذلك عملنا على اعادة النظر في هذا القانون ، ونسد جميع الثغرات التي يمكن المتجدة التي يمكن ان تراعى فيها شؤون المعوق ، فمثلا وجدنا ان المعوق ، ليس له مجال في الشركات او في المؤسسات العامة لذلك اعطينا توصيات كثيرة ، وهذه التوصيات في شؤون المعوق ، ستضع امام اللجنة القانونية ، عندما يعرض القانون المؤقت ، لنحاول ان تسد هذه الثغرات في عندما يعرض القانون المؤقت ، ان تسد هذه الثغرات للجنة القانونية ومن خلال هذه التعديلات ، هو ان وضعنا على الشركات وعلى المؤسسات العامة ، وعلى الشركات الاهلية والرسومية ، ان تأخذ نسبة معينة من المعوقين ، ليخدموا فيها بشكل ان يكون هذا المعوق مؤهل ومدرب وفق العمل الجديد في الشركة او المؤسسة فاذا الموضوع هو موضوع يقلق الجميع بالنسبة الى دمج المعوقين ، واحنا نسمع ايضا في وزارة التنمية

الاجتماعية ، ان نعطي المعوق الاولوية في العمل ، ونحاول دائما ان نؤهله وندرسه ، وان شاء الله هذا الموضوع سيعرض امام مجلسكم الكريم ، وسناقش وستكون جميعا الى جانب هذا القطاع . شكرا

معالي رئيس المجلس

الآن مطروح على المجلس الكريم ، هل يرى المجلس الكريم النظر في هذا الاقتراح ؟ من يوافق يرفع يده مشكورا ؟

(ويحفظ الاقتراح) .

المادة الخامسة ، رئيس اللجنة

السيد جمال الخريشا

٥- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٠ " مقدم من سعادة النائب احمد الكوفحي ، حول مبدأ (أنى لك هذا) ، الى (اللجنة القانونية) .

معالي رئيس المجلس

هذا الاقتراح ، مطروح على المجلس الكريم الدكتور ماجد خليفة ،

السيد ماجد خليفة

شكرا معالي الرئيس ،
حول مبدأ (أنى لك هذا) ، وهو مبدأ هام ، وضروري جدا ، واللجنة الادارية ، لم تتطرق الا باختصار بتحويله الى اللجنة القانونية ، بغض النظر على ان توصية توصى بها ،

واقتراحي هو ، ان يحال هذا المبدأ الى الحكومة المؤقتة ، لأجل العمل به ان شاء الله ،

معالي رئيس المجلس

السيد حسين مجلي

الاستاذ حسين مجلي
الحقيقة ان هذا الاقتراح غير واضح لدي ، موضوع مبدأ لست ادري اذا نحن تناقش مبادئ ، فأعتقد ان توجه هذا المجلس والذي متفق ايضا ، وتتفق معه الحكومة بسياساتها المعلنة ، بأنها ستقدم قانون يتعلق (بمبدأ من اين لك هذا) وهذا التزام لدى الحكومة ، ولا ارى اي مبرر ان ينظر الآن ، لنقول انه يحال اللجنة القانونية حول هذا المبدأ ، لأن المبدأ مقرر فيه وسيغير عنه بقانون .

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس
في الواقع تم احالة هذا الموضوع الى لجنة مختصة ، لوضع الامور في صياغة تشريعية وصدر كتاب من الرئاسة بناء على ما ذكرته الحكومة في بيانها الوزاري سابقا

هكذا من الأصول

معالي رئيس المجلس

اذن المجلس الكريم يوافق على حفظه حين ،

تفضل اخ فؤاد خلفات

السيد فؤاد خلفات

شكرا معالي الرئيس ،

بالنسبة الى قضية او موضوع (اثنى لك هذا) اود ان اشير فقط ، الى خطورة هذه القضية ، ونحن بلد يتوجه نحو الاستثمار ، وتهيئة المناخ الاستثماري نخشى في هذا الموضوع ، ان لم نتقن عملية صياغته وعملية تنفيذه وعملية التعامل معه ، ان نجعل هناك مبرر لكثير من المستثمرين الا يأتوا هنا فيستثمروا اموالهم ، بس فقط النظر الى حساسية القضية . شكرا .

معالي رئيس المجلس

شكرا ، الآن بعد ان عرفنا ان الحكومة بتصيح فيه ، هذا القانون .

الدكتور محمد ابو فارس

السيد محمد ابو فارس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة يعني هذا المبدأ التي التزمت به الوزارة ، لا بد ان يأخذ صفة التشريعية وان يبدأ بمشروع قانون ، ثم يعرض على هذا المجلس ، ثم يحال الى اللجنة القانونية ، لتنفذ كهذا المجلس الكريم ما تراه ، لكن الذي ارجوه واطالب به ، الا يمضي وقت طويل جدا على هذا المشروع المستعمل جدا ، يعني لا بد ان يحدد زمن خلال (خمسة عشرة) يوما خلال (شهر) ، اما ان يبقى على اطلاقه ، وقد تنتهي الحكومة ولا ينتهي ، فهذا امر يعني يقتضي الاستعجال ،

وشكرا

معالي رئيس المجلس

دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع كما يعرف سعادة الاستاذ ، صعوبة التشريع ، يعني لا يمكن لأي جهة ان تضع تشريع من هذا القبيل في (خمسة عشرة) يوم ، اذا في اخ من الاخوان بصفة شخصية يضع لي تشريع في (خمسة عشرة) يوم ، انا مستعد مثل ما يقولون له مكافأة كمان على الجهد الاضافي .

انا هذا الذي اقرله بالفعل ، لا نستطيع ان تضع تشريع (خمسة عشرة) يوم ، حكومة عندها مثل ما يقولوا الآك الشغللات ، اما بشكل لجنة ، يمكن من قبل اسبوعين اذا ما كنت ناسي الكتاب و قبل اسبوعين ، شكل

معالي رئيس المجلس

معالي وزير الشؤون البلدية

والثروة والبيئة

لجنة لهذا الموضوع ، لوضعه وضع موضوع الجريمة الاقتصادية مثلا ، وهون كمان الاستاذ فؤاد انه ملوش علاقة في القطاع الخاص ، لا ، نحن مشروع تبعتها المقدم وموضوع اللي يشتغل في القطاع الحكومية وكذا والى اخره واللي حكيت لكم ياه يعني ، ملوش علاقة في القطاع الخاص ربح وما ربح ، لأن هذا مثل ما تفضل يعني ببصير ، يعمل اثر سلبي على موضوع الاستثمار .

اما في الشيء (خمسة عشرة) يوم ، انا من الآن بقول لكم غير قادرين لوضع هذا التشريع في (خمسة عشرة) يوم ، ولكن جادين في وضع هذا التشريع هذا اللي استطيع ان التزم به .

معالي وزير البلديات

هذا الموضوع لم يكن باقتراح برغبة ، ما دام أنه موضوع تشريع ، تنطبق عليه مادة (٤١) من النظام سيدي الرئيس ، لذلك لم يأخذ صفة الاقتراح برغبة ، حتى يتم مناقشته بهذه الصورة .

لذلك اقترح حفظه دين التصويت عليه ، ما دام أنه هناك تشريع سيصدر ، او مشروع قانون سيصدر وسيحال من الحكومة الى المجلس الكريم ، وشكرا .

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

الاستاذ فارس النابلسي

شكرا .

انا بثنى على اقتراح الزميل الدكتور محمد ابو فارس ، واطلب تحديد مدة (ثلاثة) شهور ، مش (خمسة عشرة) يوم ، (ثلاثة) شهور .

الآن ، احنا لدينا هذا الموضوع ، محال البنا من اللجنة الادارية ، سمعنا ان الحكومة قاعدة بتعطر في مثل هذا المشروع ،

فهبل يوافق المجلس الكريم على حفظه ، الى ان تأتي الحكومة بمشروعها من يوافق يرفع يده ، عد الاصوات ، اقترح بالحفظ ، انا ماعندي شرط ، انا عندي اقتراح بالحفظ (٣٨) واقفروا على حفظه ، السيد رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

الادارية

٦- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٠ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكورقي ، بشأن صرف بطاقات التأمين الصحي للفقراء والعاملين

هكذا من الأهل

بالمياومة (إلى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

هل يوافق المجلس الكريم على النظر في هذا الاقتراح ؟

دولة الرئيس

يعني أنا ما فهمت شو الاقتراح ، أن تعطي التأمين والتأمين بده اشتراك ، يعني صرف بطاقة مجانية ، يعني أنا ما يعرف يا ترى الدكتور احمد ، هل يستطيع أن يعطي تقييد لمبالغ هذا الاقتراح ، أنا بأعتقدى هذه تساوي مش اقل من (عشرة) ملايين دينار و اقل شئ (عشرة) ملايين ، فإذا بدنا الاقتراح يسلك ، المفروض بيكون في مشاركة من الاطراف كلها ، اما نقول والله نصرف بطاقات تأمين للفقراء ، على فكرة بيجوز يطلعوا لنا (مليونين) الاعداد يعني ، رها (ملايين) .

الاستاذ طاهر المصري

معالي الرئيس

بالرغم من أهمية هذا الاقتراح بأنه هناك فقراء ، فعلا بحاجة الى المعالجة الطبية ، لكن أرجو أن يدرس هذا الأمر بكل عناية ، لأنه سيقرب عليه التزامات مالية كثيرة ، ليس فقط من ناحية التطبيب العلاجي لثلاث الألوف من الناس لكن أيضا للتخضير بالمستشفيات واللات وكل ما يتبع ذلك من تدريب كوادر واستثمارات في هذا المجال .

يجب أن يدرس هذا الموضوع ، لكن ليس بهذه السرعة ، التي تنصروها ، والموضوع المالي أولا سيكون له ثقل كبير جدا في القرار .

والشكرا .

الاستاذ ابراهيم خريسات

شكرا معالي الرئيس

مع أهمية هذا الموضوع الا انه يحتاج فعلا الى دراسة ، وأقترح ان تكون الدراسة خاضعة أيضا لوزارة التنمية أو ان تشارك وزارة التنمية بهذه الدراسة ، حتى نحدد من هو الفقير و اعداده هؤلاء الفقراء الذين يحتاجون الى مثل هذه البطاقات المجانية .

والشكرا .

معالي وزير التنمية الاجتماعية

معالي رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد ابراهيم خريسات

معالي رئيس المجلس

معالي وزير التنمية

الاجتماعية

وزارة التنمية الاجتماعية أكثر ما تعنى هو شريحة الفقراء ، ولا يعني ان الفقير يأخذ المساعدة المتكررة فقط ، إنما من يثبت انه ضمن سقف المعونة ، من صندوق المعونة الوطنية ، من يثبت فقره فعلا ، أيضا البطاقة المجانية في حالة ثبوت ذلك ، في كل يوم تصدر عدد من البطاقات للفقراء ، وهذا القطاع مشمول أيضا بالمجانبة ، اذا ثبت بالفعل انه يستحق وانه فقير ، في جميع هذه الشريحة اتصور هي مظلة من قبل وزارة التنمية ، وصندوق المعونة أيضا الآن ، التي أصبح موازنته يحدود (خمسة) ملايين دينار و أصبح عنده اعتماد أكثر ، انه يغطي الشريحة اكبر من الفقراء ان وجد البطاقة المجانية

وشكرا

شكرا

معالي رئيس المجلس

السيد عبد السلام

فريجات

شكرا معالي الرئيس

الحقيقة نظرا لأهمية هذا الموضوع ، وحاجته الى الدراسة ، والدراسة ربما تكون من الجهات المختصة ، هي التي ستلقى الاضواء على جميع ما اثاره الاخوان ، فأقترح إحالته الى الحكومة حسب احكام المادة (٩٢) من النظام ، وبعد رد الحكومة على ذلك ، يناقش الموضوع .

الدكتور احمد عتاب ،

شكرا معالي الرئيس

كنت أريد ان ابين ان وزارة التنمية هي معنية أيضا بصرف بطاقات لفقراء ، وقد اجاب عليها معالي الوزير ، اما بالنسبة لعمال المياومات و أرجو ان يكون هناك تعديل في دفع شئ من المخصصات من رواتبهم ، لأننا كنا في وزارة الصحة ، وعندما اذكر ان الوزير كان في صدد دراسة موضوع تأمين الصحي الشامل الذي طبعها يشمل المزارعين والعمال ، والذين ليس هم موظفين .

والشكرا

الاستاذ نايف الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديد

هكذا من المأجول

هذه الاقتراح ، اقتراح جيد ، ولكنني أتساءل لماذا لا نسلك الدول الأخرى ونؤمن الجميع بالعلاج ، لماذا نستثمر الفقراء أحيانا ونستثمر الغنفاء أحيانا أخرى ، المساواة في هكلا مشاريع ، توصلنا الى الاهداف الثانية التي يناهى فيها كل نائب في هذا المجلس انا اقترح بأن يتسارى الجميع في هذا الموضوع .

والسلام عليكم

الدكتور محمد ابو الحاج

معالي رئيس المجلس

السيد محمد الحاج

كنت اريد ان احدث عن صندوق المعونة الوطنية ، ومحدث عنه معالي الوزير ولا بد من تخصيص جزء في الميزانية في قضية علاج الفقراء ، ضمن الصندوق نفسه صندوق مريض فقير ، وكذلك عمال المياومة ، هؤلاء اذا كانوا في دوائر حكومية ينطبق عليهم ما ينطبق على الموظفين وتصرف لهم بطاقات ويساهموا من مخصصاتهم اليومية في مثل النسبة التي يدفعها الموظفون العاديين ، لأنهم في الغالب هؤلاء هم الفقراء المعوزون المحتاجين الى الرعاية الصحية .

وشكرا

السيد سعد حدادين

معالي رئيس المجلس

السيد سعد حدادين

حقيقة لقد سبق لنا اللقاء مع المعنيين في المؤسسة الطبية العلاجية ، وبحثت الامور بالنسبة الى التأمين الصحي الشامل ، ومن بينها الفئات الفقيرة التي لا تستطيع المعالجة ماديا ، ولا تزال المباحثات جارية ، أعضاء في اللجنة الصحية التي افروقت من مجلس النواب .

وشكرا

الدكتور عبدالله النسر

معالي رئيس المجلس

السيد عبدالله النسر

المطروح امامنا الان هو موضوع الاحالة وليس موضوع وضع حلول الآن نحن نتوقع من اللجنة الصحية الكريمة ، ان تقدم لنا بتقرير مفصل شامل ، ويعكس الكلفة المالية لهذا الموضوع الخطير ، هذا من ناحية الناحية الثانية ، أنه أن الارأى لهذا المجلس ان يتبنى كمسألة ان الحاجات الاساسية للأشخاص وفق تعريف الأمم المتحدة بهذا التعبير التي تشمل الغذاء والكساء والدواء والألف باء والسكن ، انها حاجات اساسية يجب ان لا يتردد مريض أردني من المعالجة بسبب فقره ، ماذا كانت الكلفة .

انا اقدر الضغوط المالية مثل غيري ، لكن اتوقع من اللجنة الصحية ان تأتينا بالاتمكسات المالية ، واما العطف على هذه القضية الرئيسية ، فأظن ليس مجال ان تتخاطب فيه .

لذلك اقترح عليكم معالي الرئيس ، اغلاق باب النقاش و أن تتوقع من اللجنة الكريمة ان تأتينا بتقريراً جيداً

تثني على ذلك

اصوات

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على اغلاق باب النقاش ، رجاءاً الموافقين

يرفعوا ايديهم

الجميع

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على احالته الى اللجنة الصحية وسلامة الهيئة ؟

الجميع

موافقين

السيد رئيس اللجنة

الادارية

٧- احالة الاقتراح برغبة رقم (٥٢) مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكروحي ، بشأن تخصيص عدد من الوظائف لزيارة المستشفيات واقامة المساجد فيها (الى اللجنة الادارية) .

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على مناقشة هذا الموضوع ، من يوافق يرفع يده رجاءاً ، عد الاصوات من يوافق على جواز النظر في هذا المشروع

(١٦) ويحفظ الاقتراح .

السيد محمد ابو فارس

السيد محمد ابو فارس

حتى لو كتب (عشرة) ، لكنهم ان يعرفوا هذا عن المجلس ، يعني هناك فرقاً بين اقرار الفكرة وبين اقرار قانون وبين عرض ، ليجوز (العشرة) من أعضاء المجلس .

معالي رئيس المجلس

لكن عرضناه على المجلس الكريم ، وصوتوا (١٦) مع جواز النظر به ، العدد بتشكروا في العدد .

يا سيدي الفكرة هي النص الذي في مادة في النظام بتمالج مثل هذه التوصيات ، فقلنا :

هل يوافق المجلس الكريم على جواز النظر بهذا الاقتراح ، التي وافقوا عليه (١٦) .

هكذا من الأصل

اقترح تخصيص عدد من الوعاط لزيارة المستشفيات واقامة المساجد فيها ، لم يجز ، لأن اللي واقفوا عليه (١٦) فقط

تفضل الدكتور ماجد

معالي الرئيس

هو اقتراح بالذات قبل ان يحول الى اللجنة الادارية ، اجيز من قبل المجلس .

عندما يأتي يا دكتور ، يقول لك ، على اللجنة الادارية ان تقدم لي مدى (خمسة عشرة) يوما ، تقريرا مختصرا عن الاقتراحات التي تحال عليها ، بجزاز النظر فيها او رفضها ، فاذا قرر المجلس جواز النظر فيها ،

احالها على اللجنة المختصة

فقلنا للمجلس من يوافق : اللي واقفوا (١٦) هذا اللي صار ،

المادة التالية ، رئيس اللجنة

السيد ماجد خليفة

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة الادارية

معالي رئيس المجلس

السيد احمد الكوفحي

٨- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٣ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول السيارات الرسمية للوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين (الى اللجنة الادارية) .

اكيد تقييدها يعني شو بدو ييجي من الدكتور الكوفحي ، الا تقييد استعمالها الدكتور الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

الاقتراح في الواقع هو ، ان توفر اثمان هذه السيارات الباهظة سواء كانت دفع ثمنها من الخزينة ، او جاءت على سبيل الهدايا ، لأن الهدية لاصحاب الولاية ، هي في الحقيقة للخزينة ، ونحن نود ان نعطيهم بدل يصل الى (مئة) دينار ، لان النائب او العين يأخذ بدل سيارة (مئة) دينار ، فتوفر (الملايين) وهذه (الملايين) توزع للتأمين الصحي وتوزع لجهاز اخرى ، وهم يضربون بهذا المثل الاعلى ، في حصر الاقتناء ، بالاضافة الى توفير الوقود والمحروقات والاستعمالات الخاصة ، وبعضهم كان يرسل السيارة التي تستهلك من اريد الى عمان ما لا يقل عن (عشرة) دنانير ، من اجل احضار حاجة بسيطة للسيدة والنام .

فلا بد اذن من ان تعيش ، وهم في موضع القدوة في حالة التقشف

النام ، وهذا مظهرها يجسد الالتزام بالتقشف النام ، وأملني كبير بأصحاب الائتلاف دولة وعامة ومعالي الاخوة الوزراء ، ان يتجاوبوا مع هذا المطلب حتى يقتدي بهم كل الشعب

وشكرا

السيد فارس النابلسي ثم الاستاذ يوسف

معالي الرئيس

اقترح اعادة الاقتراحات الى اللجنة الادارية ، لكي تقدم عرضا موجزا للمطلب او الشكوى ، حسب منطوق المادة (٩١) من النظام الداخلي ، لكي تساعد المجلس على النظر به واقرار ما يراه مناسبا ، بشأن اي اقتراح من الاقتراحات

هذا من البند (٨) اللي احنا فيه ، حتى نهاية الاقتراحات

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح

موافقون

ونحال الى اللجنة الادارية من اجل بس كتابة مذكرة .

معالي رئيس المجلس

السيد فارس النابلسي

الجميع

معالي رئيس المجلس

(وهذه هي الاقتراحات التي قرر المجلس اعادتها للجنة الادارية لتطبيق نص المادة (١١٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب) .

٨- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٣ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، حول السيارات الرسمية للوزراء وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين (الى اللجنة الادارية) .

٩- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٤ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن زيادة الرقابة على اشربة الفيديو وأفلام السينما وحفلات الفنادق الى (اللجنة الادارية) .

١٠- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٥ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الكوفحي ، بشأن توفير الأدوية واقامة الصيدليات في مراكز الاسعاف في المستشفيات (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

١١- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٦ " مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني ، بشأن تعيين محافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ورئيس ديوان الخدمة المدنية (الى اللجنة القانونية) .

١٢- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٧ " مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الريوني ، بشأن التقاعد العسكريين والمدنيين (الى اللجنة المالية) .

١٣- احالة الاقتراحات برغبة رقم " ٥٨ " مقدم من سعادة النائب الدكتور أحمد الحاج ، بشأن انشاء

هكذا من الأهل

مستشفى حكومي في الرصيفة (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة)

١٤- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٥٩ " مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات ، بشأن دراسة أحوال الموظفين غير المصنفين في الدولة (الفئة الرابعة) الى (اللجنة المالية) .

١٥- احالة الاقتراح رقم " ٦٠ " مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم خريسات ، بشأن تشريع رد اعتبار للموظفين (الى اللجنة القانونية) .

١٦- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦١ " مقدم من سعادة النائب السيد ابراهيم الخريسات ، بشأن اتصال عدد من موظفي الدولة غير المصنفين بعد حصولهم على شهادات جامعية (الى اللجنة القانونية) .

١٧- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٣ " مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم ، بشأن اضرار محطة التكرير والتفتية في العقبة (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

١٨- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٤ " مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم ، بشأن توفير سكن للمعلمين في معان والعقبة (الى لجنة التربية والتعليم) .

١٩- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٥ " مقدم من سعادة النائب السيد يوسف العظم ، بشأن وضع مصافي وقلترات خاصة لمنع تسرب غاز الفوسفات (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

٢٠- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٦ " مقدم من سعادة النائب السيد عيسى الرغوثي ، بشأن دفع رواتب الموظفين أسبوعيا ، (الى اللجنة المالية) .

٢١- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٨ " مقدم من سعادة النائب السيد عبدالله الزريقات ، بشأن تشكيل كلية قريش في جامعة مؤتة (الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

٢٢- احالة الاقتراح برغبة رقم " ٦٩ " مقدم من سعادة النائب السيد عبدالله الزريقات بشأن تأسيس شركة تأمين زراعية للتعرض على مزارعينا في سنين القحط الى (لجنة الشؤون الزراعية) .

٢٣- احالة الاقتراح برغبة رقم (٧٠) مقدم من سعادة النائب السيد عاطف البطوش بشأن تكليف سلطة وادي الأردن بتوزيع بعض الاراضي في الاغوار الجنوبية على المستحقين من سكان قري الطيبة والعراك الى (اللجنة الادارية) .

٢٤- احالة الاقتراح برغبة رقم (٧١) مقدم من سعادة النائب محمد علي الدردور بشأن اعتبار بعض الامراض التي تصيب الموظفين اثناء الخدمة من الامراض التي يستحق عليها الموظف راتب معلولة الى اللجنة الصحية وسلامة البيئة) .

٢٥- احالة الاقتراح برغبة رقم (٧٣) مقدم من سعادة النائب السيد محمد علي الدردور بشأن ما يلي:-

أ- السماح للمعلمين العاملين في الاعمال الادارية حاملي دبلوم كليات المجتمع باستكمال الدراسة في كلية تأهيل المعلمين .

ب- السماح لطلاب كليات المجتمع اللذين تخرجوا وتخرجون قبل عام (١٩٩١) باستكمال الدراسة الجامعية .

ج- فتح فرع خاص من كلية تأهيل المعلمين او كليات خاصة ضمن الجامعات الاردنية الى (لجنة التربية والتعليم) .

٢٦- احالة الاقتراح برغبة رقم (٧٧) مقدم من سعادة النائب الدكتور نايف ابو تايه بشأن تحويل المدرسة الاعدادية في قرية الهاشمية الى قسم الثقافة العسكرية في القوات المسلحة الى (لجنة التربية والتعليم) .

٢٧- احالة الاقتراح برغبة رقم (٧٨) مقدم من سعادة الدكتور احمد عناب بشأن اعفاء ورقة الموظفين المدنيين والعسكريين من دفع اشتراك للتأمين الصحي بعد وفاة الموظف الى (اللجنة القانونية) .

السيد جمال الخريشا

لو سمحت ، اعتقد ان الاخوان طار الوقت عليهم ، وحررا ان تنهي الجلسة هذا ما اعتقد ، الاقتراحات في لها ملخص موجود ، فاعتقد ان الاستمرار والمنتهى منها .

معالي رئيس المجلس

السيد جمال الخريشا

معالي رئيس المجلس

صوت عليها ، اخي جمال ، نعم

صوتوا عليها فقط من اجل ايجاز عنها نرتبه انا وابالك تفضل اخ عبد الرحيم عكور

السيد عبد الرحيم عكور

بسم الله الرحمن الرحيم ، نحن في اللجنة الادارية ، بين ايدينا الان حوالي (مئة) شكوى غير الاقتراح برغبة فرجا ، من الاخوة النواب اولاً ان يرفعونا حينما يقدموا اي اقتراح برغبة يقدموه مبررا ومدروسا ، لان في الحقيقة ، تأتي خاصة الاقتراح برغبة ، ممكن ان توجه مباشرة الى الحكومة ، يعني هذا اقتراح تبع المساجد وزيارة المستشفيات ، كان يمكن ان يحل ، بتحويله اما الى وزير الصحة او الى وزير الاوقاف ، وبالتالي وزير الاوقاف ، هو المعنسي انه يرسل وعماظ السي المستشفيات .

فنرجوا من الاخوة النواب ان تكون اقتراحاتهم برغبة مدروسة ، دراسة واقعية ، حتى نستطيع فعلا ان نخرج من هذا .

شكرا لهذا الترجه ، شكرا .

الاستاذ يوسف العظم

هكذا من الأهل

السيد يوسف العظم

بسم الله الرحمن الرحيم ، هناك مشكلتان هامتان.

الأولى : ان الاقتراحات أو اختصارها حقيقة مخل بالمعنى ، هذه واحدة ولذلك اجلناها ،

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف العظم

ولذلك لازم عند الصياغة يأتيها بشكل واضح .

الثانية : الاستمرار في الجلسة ، انا لاحظت كنت اعدكم اخ متنبه ، وكم اخ غافل ولا اريد ان اتهم واذا ، فلعلني كنت احد الغافلين ، لكن الحقيقة استمرار الجلسة لما بعد الظهر والعصر ، الآن العصر قرب ، كثير من اخواننا لا ينتبهون ، واعتبروني واحد منهم ، فيرجى وضع آلية حتى تقف للدوام للاستمرار وأن ظلمتم اني يعني غير قادر عن المتابعة جائز ارجع بعد الظهر ، انا واخواني اللي بدهم بدرسو قضايا شعب دراسة صحيحة .

لكن قرنا لحظة عدد منا ينام ، عدد منا مش متنبهين ، عدد منا مثلاً لا يجيب على لا يرفع اصبعه ، يتكون النتيجة ان صرنا اقل وبدنا نقضي وقت نقتله قتلاً ، فرجاء اتخاذ قرار في آلية العمل هل نستمر ؟

هل ندرام بعد الظهر ؟

هل تكفي بسقف معين ؟ حتى نثمر في عطائنا

سنرفقها في المرات القادمة ان شاء الله ،

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

الاستاذ طاهر المصري

معالي الرئيس ، يعني انا اقر الاستاذ يوسف العظم في اللي قاله ، وايضا بدي ارجع قليلا اللي تفضل فيه الاستاذ عبد الرحيم عكور ، صحيح ان هناك حاجة الان ، وحاجة ملحة بأن نغير وتقيم بعض الامور التي تأتي الى هذا المجلس ، سواء قدمت الى الامانة العامة او طرحت في هذا المجلس مباشرة .

واعتقد معالي الرئيس ، وعدم المؤاخذه لهذا الكلام ، كثير من اخواننا النواب ، ما لهم خبرة سابقة في العمل داخل البرلمان او في الدوائر الحكومية لذلك يتقدمون باقتراحات معينة .

اعتقد بأنه على مكتب المجلس الرئاسة ومكتبها وعلى الامانة العامة ايضاً دور في بحث هذه الاقتراحات وهذه الشكاوى وهذه الآراء وتوجيهه النائب مباشرة منذ لحظة تقديمها ، وأنا باعتقد بأن كثير من اقتراحات

برغبة التي تقدم الآن ، يمكن حلها مباشرة مع الحكومة او معه النائب نفسه .

فأرجو من الرئاسة الكريمة ، ومن الامانة العامة ، ان تساعد النواب في هذا الموضوع .

شكراً ، الاستاذ نايف الحديدي

معالي رئيس المجلس

السيد نايف الحديدي

بسم الله الرحمن الرحيم ، قضية تحديد الوقت لمجلس النواب ، اعتقد برأيي الشخصي ان هذا يجب ان لا يصدر اطلاقاً منا كامسؤولين ، المفروض ان نسهر على مصلحة هذا البلد ، وان نسهر على مصلحة أمن هذا البلد ، ومفروض ان نسهر على اقتصاد هذا البلد ، وتعطيه كل الوقت ، اللي اعطانا ياها الله سبحانه وتعالى . والسلام عليكم .

شكراً ، السيد يوسف العظم

معالي رئيس المجلس

السيد يوسف العظم

اذا سمحت معالي الرئيس ، انا رجوت آسف ان تكلمت بدون إذن ، بس كلمة صغيرة انا رجوت ان نتكلم ونحن جميعاً بوعيا كامل ، يعني لا نعاس ولا غفلة .

انا اطالب بالعودة بعد الظهر ، والسهر كما قال اخي ابو طلال نسهر سهر كمان ما قلت ان نختصر ونروح .

شكراً ، خلينا نخلص هذه الورقة ، لانه بلاش نبتدأها

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

الادارية

ب- فيما يخص الشكاوى الحالة اليها ترصي اللجنة المجلس الكريم ما يلي :-

١- احالة الشكاوى رقم (٥٥) بخصوص الاسكان العسكري والمتقاعدين العسكريين الى (اللجنة المالية) .

الاستاذ طاهر المصري

معالي رئيس المجلس

السيد طاهر المصري

معالي الرئيس في بداية الكلام اقترحت وارجو ان يثني احد الاخوان بان الشكاوى التي تأتي من المواطنين مباشرة الى اللجنة الادارية او الى المجلس تحول الى الحكومة مباشرة وان لا تحول الى اللجان المختصة لكي تتفرغ لعملها الاصلي .

ثفني على ذلك

هكذا من الأفضل

معالي رئيس المجلس

شكرا لكم ، نشفي على ذلك وسأطرحه على المجلس ، الدكتور عوني البشير الآن هل يوافق المجلس الكريم على هذا القرار بأن اللجنة الادارية التي بتشرف انها منطقية ، بعض الشكاوى غير منطقية فتحفظ وبعض الشكاوى تحال الى الحكومة .

هل يوافق المجلس الكريم على هذا ؟ من يوافق يرفع يده .
نسمع نقطة نظام عند الاخ عبد الكريم ، هذه مقدمة تفضل .

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

معالي الرئيس ، هذه الشكاوى كما في البند الاول من اللجنة الادارية عندما ذكرت ان هنالك شكاوى ترغب باحالتها للجنة المالية ، قررنا اعادة اللجنة لتصبح الوضع سيدي الرئيس وهي التي تنطبق عليها الفصل الخامس عشر من النظام الداخلي اقرأوا المادة " ١١٢ - " ١١٩ " المادة " ١١٧ " كما ذكرت سابقا تقول : تفحص اللجنة الادارية ما احيل عليها من العرائض وتبين في تقريرها ما يجب ارساله منها الى الوزراء او ما ينبغي رفضه " اذن يجب على اللجنة الادارية ان تبين ذلك قبل ان تقرر احالتها الى اللجنة المالية او اللجنة القانونية او اية لجنة من لجان المجلس ، واقتراح الزميل الاستاذ طاهر المصري برأيي المتواضع مخالف للنظام ، مخالف لهذه المواد المتعلقة بالعرائض والشكاوى وشكرا سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس

الحقيقة هو مش مخالف هو يمكن يلتقي مع وجهة نظرك هو يقول ما يأتي من شكاوى في المرات القادمة يجب ان اللجنة تتصرف فيها اما تحفظها او تحيلها للحكومة ، هذا الاقتراح مش عارف شو وجهة نظر المخالفة ؟

معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة

اللجنة الادارية توصي في تقريرها الذي تقدمه للمجلس توصي ما يجب ارساله للوزراء او ما ينبغي رفضه بعد ذلك يصوت المجلس على ما يجب ارساله للحكومة او ما ينبغي رفضه ، لكن هي مقرر ذلك اللجنة الادارية في تقريرها المقدم اليها .

معالي رئيس المجلس
معالي وزير التنمية الاجتماعية

هذه الان بين ايدي المجلس ، معالي وزير التنمية

التقليد البرلماني دائما كان عندما يعرض اي موضوع على المجلس

معالي رئيس المجلس

التصويت من المجلس اما ان يكون الى احد اللجان واما ان يكون الى الحكومة . التي يصير كله نحيله الى اللجنة الادارية واللجنة الادارية تحيله الى لجنة اخرى في المجلس . ليش المجلس في البداية ان يحيل الموضوع الى اللجنة المختصة ؟ مثلا لحد اللجنة الادارية تحيله للجنة المالية ، ش المجلس نفسه ما احال الموضوع على اللجنة المالية ابتداء ؟ يا معالي الوزير ، هذه شكاوى وهذه تحكمها المادة " ١١٧ " التي تقول لا تفحص اللجنة الادارية ما احيل عليها من العرائض وتبين في تقريرها

١- ما يجب ارساله منها الى الوزراء

٢- ما ينبغي رفضه " الحقيقة ما تيجي للمجلس ، تيجي للمجلس ليوافق على احالتها ام لا . يعرض رئيس المجلس رأي اللجنة على المجلس للفصل فيه ، وعلى اللجان الاخرى ان تشير في تقاريرها الى العرائض المحالة عليها "

تفضل الاستاذ سليم الزعبي .

السيد سليم الزعبي

الحقيقة لا يجوز ان يحل اللجنة محل المجلس ، هذه هي القضية اساسا . اللجنة توصي المجلس بان يرفض الشكاوى او يحفظها او يحيلها الى لجنة معينة او يتخذ فيها قرار مناسب ، لكن القرار في النتيجة هو للمجلس ، اتفق مع حضرة الزميل الاستاذ عبد الكريم فيما ذهب اليه بان المجلس هو المختص وان اللجنة توصي ، لا تقرر الحفظ وشكرا معالي الرئيس .

معالي رئيس المجلس

شكرا يا سيدي . الان الشكوي " ٥٥ " بخصوص الاسكان العسكري ، اللجنة توصي ان تحال للجنة المالية

لا يجوز

لا يجوز ، هي توصي بقبوله " يعرض رئيس المجلس على المجلس رأي اللجنة للفصل فيه " هل يوافق المجلس الكريم على اعادة اللجنة لتقوم بالصياغة حسب منطوق المادة " ١١٧ "

كل الشكاوي

كل الشكاوي حسب منطوق المادة " ١١٧ " هذه ما تاخذ منكم نصف ساعة . موافق المجلس الكريم على اعادة لتصرفها وفق المادة " ١١٧ " موافقون

هكذا من الأفضل

(وهذه هي الشكاوي التي قرر المجلس اعادةتها للجنة الاداريه من اجل تطبيق نص المادة (١١٧) من النظام الداخلي لمجلس النواب)
(او لاعاده صياغتها) .

ب- فيما يخص الشكاوي المحالة اليها توصي اللجنة المجلس الكريم بما يلي:-

١- احالة الشكوي رقم (٥٥) بخصوص الاسكان العسكري والمتقاعدين العسكريين الي (اللجنة الماليه)

٢- احالة الشكوي رقم (٦١) بخصوص موظفي الدوله القدامي غير المصنفين لشمولهم بالضمان الاجتماعي الي (اللجنة القانونيه) .

٣- احالة الشكوي رقم (٧٩) بخصوص عشائر الوهاده لواء الاغوار الشماليه الي (لجنة شؤون الزراعيه) .

٤- احالة الشكوي رقم (٨١) بخصوص المواطن محمد سليمان البطوش / نزيل سجن بيرين الزرقاء الي (اللجنة القانونيه)

٥- احالة الشكوي رقم (٨٢) ، (١٤٢) ، (١٠٥) بخصوص سجناء سجن السواقه عن قضيه السمنه الي (اللجنة القانونيه) .

٦- احالة الشكوي رقم (٨٣) بخصوص التسيب الاداري لدي جمعية المنظمه التعاونيه / سحاب الي (اللجنة الاداريه) .

٧- احالة الشكوي رقم (٨٤) بخصوص شركة هلسه ، كبير للمعدات الثقيله وبين وزارة المياه والري الي (اللجنة القانونيه) .

٨- احالة الشكوي رقم (٨٦) بخصوص المواطن محمد علي صدقي قاسم وعقوده المهضومه الي (لجنة فلسطين والاراضي العربيه المحتله) .

٩- احالة الشكوي رقم (٩٠) بخصوص قاضي القضاء ودائرة قاضي القضاء والمحاكم الشرعيه الي (اللجنة القانونيه)

١٠- احالة الشكوي رقم (٩٩) بخصوص تعديل اوضاع المعلمين من خريجي كليات المجتمع لعام ١٩٨٢ ، الي (لجنة التريه والتعليم) .

١١- احالة الشكوي رقم (١٠٣) بخصوص المواطن راشد هابل ابر ساقه ، الحكم على ابناءه من قبل المحكمه العسكريه الي (اللجنة القانونيه) .

١٢- حفظ الشكوي رقم (٨٧) بخصوص المساعدة في التعيين في ملاك وزارة التربيه والتعليم
١٠٨

بعدم اختصاص مجلس النواب بموضوع التعيينات حيث ان هذا الموضوع خاضع لاسس يطبقها ديوان الخدمة المدنيه .

١٣- حفظ الشكوي رقم (١٠٧) بخصوص المواطن زين الدين سعيد درويس احد الورثة الانتقاليين عن جده لأمه المرحوم امين درويش بالتماس اعاده النظر في القرار الصادر بتسجيل الاراضي الموروثه عن جده الي الورثة الشرعيين فقط لعدم الاختصاص ، حيث انه صدر بها حكم من محكمة مختصه .

١٤- احالة الشكوي رقم (١٠٨) بخصوص المواطن حمدي محمده عيد الحافظ المكلف العسكري رقم (٧٥٨٣٦٧) والطلب بتشكيل لجنة طبية عليا ومعلوليه الي (اللجنة الصحيه وسلامة البيئة) .

١٥- احالة الشكوي رقم (١٠٩) بخصوص رد اعتبار الدكتور فرحان خريسات الي (اللجنة القانونيه).

١٦- احالة الشكوي رقم (١١٣) بخصوص المواطن عبدالله محمد حسين / اريد بيت يالنا ، والحكم عليه بالسجن والمطره مجرد تهمة لفتت له الي (اللجنة القانونيه) .

معالي رئيس المجلس معالي وزير الشؤون البرلمانية

ساحه وزير الدوله

للشؤون البرلماني

ارجو كما ارجو من الدكتور فوزي طعيمة ان لا يقول انه نحن قرأنا النظام مرة ثانية . نحن نناقش هذا الموضوع اكثر من عشرين مرة في كل اجتماع. النظام واضح ، الاقتراحات التي احيلت من اللجنة اما ان نحمد بقرار من المجلس او نحال الي الوزراء المختصين .

هي يا سيدي قررت من عندها احالته للجان قررت بالشكاوي احالتها للجان وهذا حسب منطوق المادة "١١٧" ليس من صلاحياتها . السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة

الاداريه

التوصية من قبل اللجنة الادارية توصية غير ملزمة نعتبرها . الشكاوي امامنا القرار قرار المجلس .

في اول جلسة ننظمها يا اخ جمال انا وانت .

معالي رئيس المجلس

السيد رئيس اللجنة

الاداريه

ولا ننسى ان هذا القرار من حوالي اسبوعين ثلاث معه يا سيدي الحقيقة يراعى نص المادة يا اخ جمال . احنا نراعيه وهو شيء

معالي رئيس المجلس

هكذا من الأهل